

# مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

تصدر عن كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الاستقلال أريحا - فلسطين

مجلد 8 عدد (2) كانون الأول 2023

## مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث (البحوث والدراسات الأمنية)

#### الهيئة الاستشارية

أ.د. نور الدين أبو الرب، جامعة الاستقلال، فلسطين (رئيساً).

أ.د. أحمد نجم الدين، جامعة الحسن الأول، المغرب.

أ.د. أنمار أمين البرداري، جامعة الموصل، العراق.

أ.د. سامية ابريعم، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

أ.د. ظافر الصرايره، جامعة مؤتة، الاردن.

أ.د. عبد الرحمن الشاعر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

أ.د. عبد الرحمن عزّي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

أ.د. عدنان شقير، جامعة بيت لحم، فلسطين.

#### هيئة تحرير المجلة:

أعضاء هيئة التحرير	رئيس هيئة التحرير
د. خيرية يحيى (مدير التحرير)	د. نایف جراد
د. إياد أبو زنيط	نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية ص.ب: 10
د. رحاب السعدي	تلفون: 2322194-2-970+
د. محمد البيدوسي	فاكس: 2322197–970+
د. محمد صعایده	بريد المجلة: fgs_iuj@pass.ps
أ. ناريمان شقورة	

#### لجنة المتابعة الفنية للمجلة:

د. سامح القبج (رئيساً)، أ. إبراهيم الشولي، أ. حنين رزق، أ. فايز عبد الحفيظ

#### التصميم والمونتاج:

أ. ماهر صبري دويكات

#### المنسق:

أ. محمد فرج بني عوده

#### التدقيق اللغوي:

د. معاذ اشتیه، د. خالد مسعود

#### سياسات وتعليمات النشر في المجلة

#### أُولاً: التعريف بالمجلة:

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين. تصدر بشكل دوري كل ستة أشهر، والرقم الدولي للنسخ الورقية هو: 5756-1SSN:2518، والرقم الدولي للنسخ الالكترونية هو: 1SSN-2707. ISSN. وتُعنى المجلة بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة في المجالات الانسانية والاجتماعية مع اعطاء الاولوية للمجالات الأمنية، وتنشر الأبحاث المقدمة للنشر من داخل الجامعة أو من خارجها اما باللغة العربية أو الانجليزية حسب لغة البحث المقدم للنشر. والتي لم يسبق نشرها من قبل، وتعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط ولا تنشر المجلة ما يتعارض تصريحاً أو تلميحاً مع فلسفة الجامعة وقيم الشعب الفلسطيني.

#### ثانياً: سياسات النشر في مجلة:

- 1. تعد مجلة دورية نصف سنوية وتصدر الكترونيا و ورقياً.
- 2. تهتم بنشر الأبحاث والمراجعات العلمية في مجالات مختلفة والأولوية لتلك المتعلقة بالعلوم الأمنية.
- 3. تلتزم المجلة بمنح وصول مجاني لكل المقالات التي لديها فور نشرها كمساهمة في التبادل المعلوماتي العالمي.
- 4. يتم استلام الابحاث والرد عليها وتحكيمها من خلال البريد الالكتروني لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث أو من خلال الموقع الالكتروني للمجلة بواسطة نظام اداري الكتروني خاص بالمجلة.
- 5. لا يتجاوز الرد على مدى صلاحية البحث للنشر أربعة أشهر من تاريخ الاقرار باستلام البحث ما لم يكن هناك طارىء يحول دون ذلك.
- 6. يتم تحكيم الأبحاث من قبل متخصصين، وتراعى فيه الرتبة العلمية والخبرة والتنويع من داخل الوطن وخارجة.
- الحد الأقصى لعدد الأبحاث المنشورة في المجلد الواحد هو بحثان للمؤلف الواحد (بحث في كل عدد).
  - 8. عملاً بالحرية الاكاديمية فإن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي الباحثين فقط.
- 9. لا ترد الأبحاث أو المواد المرسلة لهيئة تحربر المجلة سواء تم نشرها أو لم يوافق على نشرها.
  - 10. جميع حقوق النشر محفوظة لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث.

#### ثالثاً: شروط إعداد المخطوطة للنشر:

- 1. لا يزيد حجم البحث عن 20 صفحة حجم A4 وبحد اقصى 6000 كلمة بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش، ويكتب بصيغة word وبخط (12)، غامق للعناوين، ولا ترفق الملاحق بالبحث إلا لغايات التوضيح فقط.
- 2. إذا كانت لغة البحث العربية يتم استخدام خط من نوع . Simplified Arabic إما إذا كانت لغة البحث الانجليزية يستخدم خط نوع. Times New Roman
- 3. يتم إعداد الصفحة بحيث يترك هوامش 2.5 سم من اليمين واليسار و 3 سم من الأعلى والأسفل.
  - 4. تكون مسافة التباعد بين الأسطر بمقدار 1.5 سم.
  - 5. يجب تجنب الإشارة إلى اسم الباحث أو شخصه خلال صفحات البحث.

#### رابعاً: مرفقات البحث:

- 1. رسالة تغطية من الباحث إلى هيئة تحرير مجلة جامعة الاستقلال من خلال البريد الإلكتروني للمجلة أو من خلال نظام اداري الالكتروني خاص بالمجلة، يطلب فيها نشر بحثه في مجلة الجامعة.
- 2. تقديم تعهد شخصي من الباحث أن بحثه لم ينشر سابقاً في أي مجلة أخرى، وانه ليس مقدم للنشر في مجلة أخرى.
- 3. إرفاق نسخة من الاستبانة إذا كان البحث يتضمن تحليلاً إحصائياً، أو أعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه.
  - 4. ارفاق شهادة تدقيق لغوى من مدقق مختص.
- 5. في الأبحاث المشتركة على كل باحث ان يقدم إقرار خطي يوضح فيه دور او نسبة مشاركة كل باحث في البحث.

#### خامساً: التوثيق:

- 1. التوثيق في متن البحث: يتعين على الباحث استخدام نمط التوثيق (APA STYLE) بعد فقرة الاقتباس مباشرة كما هو موضح فيما يلي (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم الصفحة)، وإذا كان المصدر الكتروني يكون التوثيق كما يلي: (عنوان الموقع، تاريخ دخول الباحث إلى الموقع، اسم كاتب الموضوع، الموضوع).
  - 2. التوثيق في نهاية البحث يكون كما يلي:
- أ. إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة المؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، الطبعة، الجزء أو المجلد، بلد النشر).
- ب. إذا كان المصدر بحثاً أو دراسة علمية يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة الباحث، اسم الباحث الأول، السنة: عنوان البحث، منشور أو غير منشور، اسم المجلة، العدد، الجامعة، البلد التي تم النشر فيها).
- ج. إذا كان المصدر موثقاً من الانترنت، يراعي فيه الترتيب الآتي: (اسم عائلة المؤلف أو شهرته، اسمه الأول، سنة النشر، «عنوان المقالة»، الموقع (ويوضع تحته خط).

# الفهرس

الصفحة	عنوان البحث	الرقم
1	دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها، محافظة بيت لحم نموذجا/ د. أشرف محمد أبو خيران	1
39	اللاجئين الفلسطينيين بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي "دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب/ د. خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله، د. منصور أحمد أبو كريم	2
67	الأمن الإعلامي في ضوء المقاصد الضرورية/ د. سمير محمد جمعة عواودة، د. محمد مطلق محمد عساف	3
97	المرونة النفسية بوصفها متغيراً وسيطاً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خرّيجي جامعة القدس المفتوحة / أ. أميرة مخامرة، أ.د. معتصم " محمد عزيز " مصلح	4
133	مفهوم الشَّرعيَّة ومعاييرها في الفقه السياسي الإسلامي/ د. محمد مطلق محمد عساف، أ. نور حلمي أبو رومي، أ. طلب عبد الفتَّاح أبو صبيح	5
155	مدى تطبيق المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمبادئ الحوكمة الرشيدة / أ. محمد الكعبي، أ. أسيل قاضي، أ.د. جمال أبو بشارة، أ.د. عبد الرؤوف بن عبد الرحمن	6
175	مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الأسر المجبرة على هدم منازلهم في محافظة القدس في ضوء بعض المتغيرات/ د. تهاني أحمد نمر اللوزي	7
1	آثار العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية/ د. محمد صعايده، د. عزام عمرو	8



## دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها، محافظة بيت لحم نموذجا

أشرف محمد أبو خيران

كلية العلوم التربوية، جامعة القدس، فلسطين

**Ashraf Mohammad Abu Khayran**Faculty of Educational Sciences, Al-Quds University, Palestine

akhayran@staff.alquds.edu

#### ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها، واشتملت على عينة تكونت من (62) مديرا ومديرة من مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة بيت لحم، واستخدم المنهج المسحى الشامل، حيث تم بناء أداة الدراسة تكونت من 50 فقرة تقيس دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكرى لدى طلبة المرحلة الثانوية جاءت بدرجة عالية، وحصل مجال الطلبة على أعلى متوسط حسابي، يليه مجال أولياء الأمور، ومن ثم مجال المعلمين ومن ثم مجال الأنشطة المدرسية. كما أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للذكور أعلى منه للإناث. وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمديرين من حملة درجة الماجستير فأعلى، أعلى منه للبكالوربوس فأقل. وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للعلوم الإنسانية أعلى منه للعلوم الطبيعية. وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لسنوات الخبرة من 5-10 سنوات، أعلى منه لأكثر من 10 سنوات ولأقل من 5 سنوات. وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمدراس المختلطةأاعلى من مدارس الإناث والذكور. أاما الأساليب التربوية التي اقترحها المديرون لتعزيز الأمن الفكري، هي: عمل برامج توعوعية للطلبة وأولياء أمورهم لتعزيز الانتماء الديني والوطني والاخلاقي لدى الطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية. وعقد ندوات ومحاضرات ولقاءات وورش عمل وبروشورات ونشرات يشارك فيها أصحاب الخبرة وذوو الاختصاص والتعاون مع المؤسسات الفكرية الموثوقه والداعمه لتعزيز الأمن. وبناءً على نتائج الدراسة يوصى الباحث بعمل محاضرات لأولياء الأمور لزيادة خبرتهم في تعزيز الأمن الفكرى لدى ابنائهم.

الكلمات المفتاحية: القيادة المدرسية، الأمن الفكري، طلبة المرحلة الثانوية، محافظة بيت لحم.

# The Role of School Leadership in Enhancing Intellectual Security among Secondary School Students in Palestine and Ways to Develop It, Bethlehem Governorate as a Model

#### **Abstract**

The study aimed to identify the role of school leadership in enhancing intellectual security among secondary school students in Palestine and explore the ways to develop it. The sample of the study consisted of (62) male and female principals from government secondary schools in Bethlehem Governorate. The Comprehensive survey methodology was used, where the study tool was constructed and it consists of 50 items measuring the role of school leadership in enhancing intellectual security of secondary school students. The study concluded that the overall degree for the role of school leadership in enhancing intellectual security among secondary school students was high, and the students' field received the highest mean average, followed by the parents' field, then the teachers' field, and then the school activities field. The mean of the total degree for males is higher than for females. The mean of the total degree for principals holding a master's degree or higher is higher than that for managers with a bachelor's degree or less. The mean of the total degree for the humanities is higher than that for the natural sciences. The mean of the total degree for years of experience from 5-10 years is higher than that for more than 10 years and less than 5 years. The mean of the total degree in mixed-gender schools is higher than for girls' and boys' schools. The educational methods proposed by principals to enhance intellectual security are creating awareness programs for students and their parents to enhance religious, national, and moral affiliation among students in the primary and secondary stages. Holding seminars, lectures, meetings, workshops, brochures, and publications in which experienced and specialized people participate, and cooperating with reliable and supportive intellectual institutions to enhance intellectual security. Based on the results of the study, the researcher recommends conducting lectures for parents to enhance their expertise in promoting intellectual security for their children.

**Keywords:** School leadership, Intellectual Security, Secondary School Students, Bethlehem Governorate.

#### مقدمة

الأمن الفكري مفهوم يتعلق بالحفاظ على سلامة عقل الإنسان وطريقة تفكيره، ويعرف بأنه سلامة معتقد فكر الإنسان من الانحراف في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وهذا يؤدى إلى تحقيق رجاحة فكره وسلامته الذي ينعكس عليه وعلى مجتمعه بالأمن والطمأنينة والاستقرار في جميع مجالات الحياة. وهو أيضا شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم والمعارف والمصالح، وكذلك وحدة تطبيق السلوك الفردي والجماعي والتصدي لكل من يعبث بها.

إن إعداد الإنسان الصالح للحياة هو هدف التربية الحديثة في المجتمعات، والقادر على تحمل أعباء المستقبل ومسؤولياته، وأفضل الطرق التي تجعله يتكيف مع أفراد مجتمعه، بحيث يكون مقبولا لديهم، وضمن معايير خاصة متوافقة مع القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد السائدة، لأن لها أهمية بالغة في بناء الشخصية الإنسانية. إن التطوارت العالمية المعاصرة جعلت المدرسة تضع أهدافا جديدة لها وتضيف عليها، من أهمها العمل على تحسين الصحة النفسية والأمن الفكري للطالب؛ لتعديل وتحسين ميوله ومهاراته واتجاهاته، في بيئة تعليمية مناسبة يتوافر فيها شعور الفرد بالأمن والطمأنينة، والتي أصبحت من أهم متطلبات بناء المجتمعات البشرية الحديثة وضروراته، وركيزة أساسية من ركائز إبداع الأمم ونهضتها وتقدمها وتطورها، إن بناء منظومة الأمن الفكري السليم، التي تحافظ على الفكر والثقافة من التشويه لا بد أن يؤثر بشكل إيجابي على منظومة الأمن الوطني للدولة والمجتمع، والمحافظة على أفراده ومؤسساته من الانحراف والخروج عن الأفكار المألوفة والطريق السليم (الخزاعلة، 2020).

تعلب الإدارة دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها؛ كونها عملية مهمة وضرورية للافراد والجماعات، وتحتاج لها جميع المؤسسات وخاصة المدرسة؛ لكونها مؤسسة تربوية يعتمد نجاحها وتحقيق أهدافها على الدور المناط بالإدارة المدرسية وقيادتها سواء الأدوار التنفيذية أم الفنية التي تقوم بها، حتى تستطيع توفير المناخ الفكري والنفسي الذي بدوره يساعد على العمل الفعال والمنظم، وهذا لا يتم الا بقائد ومدير يستطيع ممارسة مهماته الفنية والإدارية بأسلوب قيادي فعال وإنساني، يستطيع توجيه المعلمين والطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي لتحقيق أهداف النظام التربوي في بلده.

حيث إن الأمن الفكري أصبح مطلبا وطنيا كونه مرتبط بالهوية الوطنية والخصوصية الحضارية، ومطلوبا من جميع أجهزة الدولة السياسية والأمنية، وعلى جميع المؤسسات المجتمعية بما فيها التربوية والتعليمية، وتضافر الجهود وتكامل الأدوار لتحقيق مبادئ الأمن الفكري داخل المجتمع من خلال مؤسسات التربية والتعليم (العصامي، 2022).

#### مشكلة الدراسة

المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التربوية الحكومية بشكل خاص تحتل الدور الأبرز في تحقيق غايات المجتمع وأهدافه ومصالحه، لما لها من مكانة في بناء الفرد وصياغة فكره، وإكسابه المعتقدات والمبادئ والأخلاق التي تكون شخصيته، وتقدمه للمجتمع مؤهلا وقادرا على ممارسة دوره في بناء مجتمعه. حيث تعتبر المدرسة قاعدة أساسية لهذه المؤسسات التربوية؛ كونها أطول مرحلة دراسية للفرد، وأشد خطرا. لذلك لا بد من تكاتف الجهود والاتجاهات وتناسقها بين الإدارة المدرسية والمعلمين والمناهج وأولياء الأمور، لإيجاد الفرد الواعي المدرك في جو من الاستقرار الفكري والنفسي. ولا يقتصر دور المدرسة فقط على على تقديم المعلومات والمعارف، بل يقوم بتأهيل الفرد للحياة الاجتماعية وللعمل والميدان. والقائد الناجح كمدير المدرسة هو من يسعى لتوجيه العملية التعليمية لتوافق الأسس والمبادئ التي تقوم عليها فلسفة التعليم العامة، ولا بد للقيادة المدرسية من القيام بأدوارها الموكلة اليها بكفاءة واقتدار وصولا إلى الاداء المدرسي الفعال (Darawsha, 2021).

ولأن الأمن الفكري يتمثل للطلبة من خلال الحفاظ على ما يحتفظون في أذهانهم من المبادئ والقيم والمبادئ الأخلاقية والثقافات التي يتعلمونها ويكتسبونها من المجتمع، لذك وجب على المؤسسات التربوية والتعليمية وجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تعتني من خلال الوقاية من الانحراف وتحقيق الأمن الفكري، وحمايته وذلك من خلال قيادتها وإدارتها ومعلميها وجميع العاملين بالمجال التربوي، وأيضا من خلال من تقدمه المناهج والأنشطة اللامنهجية والبرامج الصفية وغير الصفية.

ومن خلال عمل الباحث في المجال التربوي لاحظ أهمية المحافظة على الشباب وعقولهم في جميع مراحلهم العمرية وخاصة طلبة المرحلة الثانوية ووقايتهم من الغزو الفكري وتمكينهم ثقافيا وزيادة الوعي لديهم من خلال المعلومات الصحيحة والموثوقة لمساعدتهم من الوقوع في الخطأ أو الجريمة والالتزام بالأنظمة والقوانين والعادات والتقاليد المرغوبة في المجتمع. لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال التالي: ما دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها؟

أسئلة الدراسة: سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية؟

السؤال الثاني: هل يختلف دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، جنس المدرسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزي لمتغير الجنس؟

السؤال الفرعي الثاني: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

السؤال الفرعي الثالث: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزي لمتغير التخصص؟

السؤال الفرعي الرابع: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

السؤال الفرعي الخامس: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير جنس المدرسة؟

السؤال الثالث: ما الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكرى؟

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1. التعرف إلى دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين.
- 2. فحص مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تبعا لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، وجنس المدرسة).
  - 3. التعرف على الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري.

#### أهمية الدراسة

اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على موضوع مهم في الإدارة المدرسية، وهو دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها. وعليه يأمل الباحث أن تفيد نتائج: إئراء الادب التربوي المتعلق بالأمن الفكري. وزيادة وعي مديري المدارس والقادة التربويين بالأدوار الواجب ممارستها لتعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية. قد تفيد نتائج الدراسة في التعرف إلى الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري.

#### حدود الدراسة

الحد البشري: جميع مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة بيت لحم.

الحد الزماني: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024/2023 م.

الحد المكانى: تم إجراء الدراسة في المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة بيت لحم.

الحد الإجرائي: يتمثل في إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم اتباعها في معالجة البيانات.

#### مصطلحات الدّراسة

القيادة: هو السلوك الذي يقوم به الفرد حين ينوط به نشاط جماعة نحو هدف مشترك (عزب، 2009: 66).

القيادة المدرسية: هي النهوض بمستوى المؤسسات من حيث الأداء والتميز وتحقيق الأهداف، ومدير المدرسة كجوهر في العملية التعليمية والتعلمية من جهة، وباعتباره قائدا إداريا وتربويا من جهة ثانية، يلعب دورا أساسيا في العمل على تحقيق الأهداف التربوية المسيطرة حيث يظهرفيه مفهوم القائد، والذي يعرف على أنه من يقود الجماعة أو تتقاد له (صخري، 2021: 49).

ويعرف الباحث القيادة المدرسية: قدرة قائد المدرسة ومديرها في التأثير على جميع العاملين في المجتمع المدرسي من معلمين وطلبة وعاملين وأولياء أمور لتحقيق الأهداف المشتركة. وإن القائد الإداري هو الشخص المكلف من قبل مديرية التربية والتعليم في فلسطين ليقوم بإدارة المدرسة ورعاية شؤونها، ولديه من الصفات الشخصية والخبرة التي تؤهله للقيام بجميع المهمات الموكلة اليه.

الأمن الفكري: هو « تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ يشكل خطراً على نظام المجتمع وأمنه، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية « (الخزاعلة، 2020).

ويعرف الباحث الأمن الفكري إجرائياً: هو حماية عقول الطلبة وسلامتها من كل أفكار شائبة أو معتقدات خاطئة أو انحرافات فكرية تؤثر على انحراف سلوكهم وتطرف فكرهم؛ مما ينعكس بالأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار على الفرد والمجتمع من خلال تقديرات المستجيبين على أداة الدراسة التي تم إعدادها.

### الإطار النظري

يعتبر الأمن بمفهومه الشامل والعام مطلبا أساسيا ومهما لأي مجتمع؛ كونه من أهم الركائز والدعائم التي يقوم عليها، فبه يحصل التقدم والرخاء؛ لأنه ينظم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع وحمايته من أي تهديد فكري سواء أكان غزو منظم أم سياسات مفروضة (العصامي، 2022). كما أنه يشارك بعملية التقدم والتنبؤ بشكل أساسي، ويساعد على التفكير الصحيح والمعتدل بعيدا عن التطرف والانحراف (Al-Dajah, 2019).

الأمن الفكري مفهوم يدور حول حماية العقل وتحصينه وسلامة الفكر والفهم للفرد، والابتعاد به عن الخروج من منهج الوسطية والاعتدال، وبيان طرق التفكير والبحث والمعرفة الصحيحة للأمور العقائدية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية؛ لذلك يسعى الأمن الفكري إلى تحقيق السعادة للفرد والمجتمع من خلال تأكيده على القيم والمبادئ والمثل السامية والأخذ بها قولا وفعلا، مع الأخذ بمبدأ حرية التفكير والاعتقاد والتعبير، ومن هنا يجب أن ترتبط المناهج التعليمية بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الفكرية، وأن يتم توظيفها لإصلاح الخلل وتحصين الطلبة ووقايتهم من الانحراف الفكري والثقافي الذي قد يتعرضون اليه (Nakpodia, 2010).

والأمن الفكري يعني تحصين أفكار وعقول أفراد المجتمع وتأمينها من أي معتقد ديني أو ثقافي أو سياسي خاطئ ومنحرف وغير منضبط فيشكل خطرا على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج تضعها الدولة للارتقاء بالوعي العام للمواطنين من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة، ومن هنا يتوجب على الدولة والمجتمع تحديد القواعد والضوابط السليمة المبنية على أسس صحيحة تعمل على الحد من التداخلات المنحرفة، والمعتقدات المنتقدات ا

إن أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المعنية بالوقاية من الانحراف وتحقيق الأمن الفكري هي المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة، لذلك لا بد من رسم استراتيجية واضحة وقوية لتنمية ودعم الأمن الفكري لتتحقق طموحات الدولة في توفير الأمن، والمسارعة في وضع الإجراءات الوقائية، ومتابعة المتغيرات والصراعات الخارجية والداخلية، والاستعداد لعلاج المشاكل والأزمات التي قد تهدد الأمن الوطني، ويتطلب ذلك بناء الأسس التربوية السليمة التي تسهم في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة (Oliver, 2010).

وتعتبر المؤسسات التربوية أيضا الوسيلة التي يستطيع من خلالها المجتمع تحقيق أهدافه، ولها دور مهم في محافظة المجتمع على تقاليده وعاداته الاجتماعية، وضبط السلوك والأفكار التي تنتشر بين الأفراد، والسلوك الخاطئ والانحرافات الموجودة في المجتمع ناتج من أفكار منحرفة دخيلة عليه، والتي بدأت آثارها السيئة تظهر بشكل واضح في المجتمع، ولعل المدرسة هي

المؤسسة التربوية التي يتجه إليها أفراد المجتمع كافة، ويستمدون منها المفاهيم الصحيحة وطرق التعليم والتفكير السليم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوجود تنظيم إداري ناجح مبني على أسس علمية (الجهني، واخرون، 2019).

يعتبر الأمن نعمة وغاية عظمى، وضرورة قصوى، وهو شريان الحياة ومادتها، به تستقيم وبه يصلح حال الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، وفي معيشتهم وفي جميع أحوالهم، ولأن الأمن بمفهومه الشامل أمرا مهما. فإن الأمن الفكري بات هاجسا عالميا ومطلبا وطنيا ورؤية إستراتيجية تجعل الأمم تبذل أقصى جهودها وطاقاتها لتحصيله. والأمن الفكري بمثابة الأساس والمصدر للجوانب الأخرى المتعلقة بالأمن، ذلك أن تصرفات الفرد ومواقفه واتجاهاته وإنجازاته واهتماماته إنما هي ترجمة لأفكاره ومعتقداته (العنزي، والزبون ، 2015).

#### مفهوم الأمن الفكري

إن مصطلح الأمن الفكري مصطلح حديث نوعا ما، وله تعريفات عدة منها: «سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال، في فهمه للأمور السياسية والدينية وتصوره للكون بما يؤول به إما إلى الغلو والتنطع أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة» (السوالمة، 2021).

ويعرفه دليمي (2020). بأنه التعبير الأمن عن المشاعر والأفكار واكتسابها في بيئة تربوية نفسية مريحة بما يتناسب مع العقيدة والقيم الاجتماعية السائدة. والأمن الفكري حسب ما عرفه (Dougherty, 2017: 4) هو الشعور بالأمان خلال التعبير عن الرأي بدون خوف من أي عقوبة ناتجة عن الأفكار. أما (Baba, 2019) أشار إلى أن الأمن الفكري يحافظ على السلامة الفكرية، وكذلك يساهم ببناء علاقات احترام متبادل، وعلاقات ود وتقدير بين الافراد بالمجتمع، وهذا يحقق الغرض المطلوب من بيئة التعلم.

بينما (AL-Osaimi, & AL-sufyani, 2018) أشاروا إلى أنه القدرة على حماية الطلبة من أية أفكار أو انحرافات فكرية أو مفاهيم مغلوطة، وأيضا المعلومات التي ترتبط بالجانب الفكري ويتم تتميتها في عقول الطلبة والتي تسهم في تعزيز الأيدولوجيا الإسلامية، والانتماء القومي والتفكير الإيجابي والحقوق الإنسانية، وكذلك المواطنة وتقبل الآخر.

#### أهمية الأمن الفكري

لقد أشار (الفنتوخ، 2023 ؛ علي، 2018) إلى أن أهمية الأمن الفكري تبرز في: حماية المجتمع وما يميزه عن غيره من المجتمعات، وأن اختلال الأمن الفكري يؤدي لاختلال الأمن في جميع المجالات وظهور سلوكيات فاسدة ومنحرفة. وكذلك حماية العقول من الاختراق وهذه مسؤولية المدرسة كونها مؤسسة تربوية.

#### مراحل تحقيق الأمن الفكري

لكي يتحقق الأمن الفكري يجب العمل على وقاية ومواجهة وعلاج؛ من أجل تقويم وتصحيح الفكر والمعتقد، وهذا يتحقق من خلال عدة مراحل، هي: المرحلة الأولى مرحلة الوقاية من الانحراف الفكري ويكون من خلا المؤسسات الاجتماعية والتربوية وفق خطط محددة الأهداف والغايات. والمرحلة الثانية مرحلة النقاش والحوار، وهذه تتطلب من قادة الفكر والرأي لعمل لقاءات مباشرة لمحاولاة وطرح الآراء للتصدي لبعض الأفكار المنحرفة. والمرحلة الثالثة التقويم –أي تقييم الفكر المنحرف وخطورته – من خلال الحوار والمناقشة وكذلك الإقناع وتقديم الأدلة والبراهين. أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة المساءلة والمحاسبة؛ فهي موجهة للذين لم يستجيبوا للمراحل السابقة، ويتم مواجهتهم ومساءلتهم عما يحملونه من فكر منحرف، وهذا الدور مرتبط بالأجهزة الرسمية والقضاء لحماية المجتمع من مخاطر هذه الأفكار. أما المرحلة الخامسة فهي العلاج والإصلاح، فيتم الحوار مع الأشخاص المنحرفين فكريا بدرجة مكثفة من خلال المؤهلين علميا وفكريا (الجهني، واخرون، 2019).

#### دور المدرسة في تحقيق الأمن الفكري

لكي تنجح المدرسة في توفير التعليم الفعال للطلبة؛ لا بد أن توفر مناخا يعزز الشعور بالثقة والأمن الفكري، من خلال برامج وأنشطة تربوية تساعد في تحصين عقول الطلبة، ووقايتها من من الانحرافات. خاصة المدرسة الثانوية لكونها تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر على الطلبة في فهمهم للأمن الفكري والاجتماعي والنفسي، ومن خلال سماته وقدراته الشخصية التي تدفعه للتعامل مع رفاقه ومعلميه وإدارته لما لهم من دور في تنمية وتعزيز فكرهم والحفاظ عليه (بلمهدي، وبكير. 2014).

وتعتبر المدرسة كمؤسسة تربوية المصدر الثاني بعد الأسرة في تعديل وإصلاح السلوك وما لها من دور بالمجتمع، حيث إنها تكمل دور الأسرة، وتتكاملا بشراكة تربوية تجاه الطلبة، ويعتبر انحراف السلوك من أخطر مشاكل المجتمع والذي يهدد أمنه واستقراره خاصة في المدارس، وعندما تعجز الأسرة عن تقديم التربية الصحيحة ويكون دورها ضعيفا تجاه أبنائها، تقوم المدرسة بواجبها لسد هذا الضعف أو النقص (ابريعم، 2011).

وعليه فإن المدرسة هي أولى المؤسسات التربوية التي تعنى بالمحافظة على الأمن والاستقرار في المجتمع، وكذلك من واجبها العمل على استقرار عقول الطلبة الشباب من خلال بناء عقول ناضجة فكرية وآمنة، بحيث يصعب غزوها بالأفكار المنحرفة والضالة والمضللة (الفنتوخ، 2023).

وتعد القيادة أساس نجاح واستمرارية هذه المؤسسات التربوية، فهي محور ارتكازها، ومؤشر واضح على مدى النجاح الذي تحققه، من تقديم الدعم للمرؤوسين، وتحفيز إبداعاتهم، وزيادة

دافعيتهم للعمل، فالمدرسة وحدة متكاملة جميع عناصرها تتفاعل مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى تتمية كادر حقيقي، يؤمن بروح الفريق. ومدير المدرسة يعتبر أهم الموارد البشرية في المدرسة، وتعد المدرسة البيئة التعليمية التي تسهم في بناء الوطن ورفعته (عواودة، وأبو خيران، 2023).

#### أهمية المرجلة الثانوية

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي مهمة كونها تكون قبل التعليم الجامعي، وهي مرحلة المراهقة المتاخرة من سن 15-18 عام، وهنا يعتبر الطالب أكثر نضجا وتطورا مما سبقه من مراحل، حيث يصبح مهتما بنمو الذات وجاد التفكير، وخلال هذه المرحلة أيضا يتغير من الناحية الانفعالية، فتظهر عليه مشاعر الغضب والرفض لأوامر الأهل أو المدرسة أو مجتمعه؛ فهي مرحلة تكوين الشخصية بالنسبة للطالب، وإثبات رجولته، وأيضا هذه المرحلة تعتبر مهمة للآباء والأبناء كونها تتيح الفرص المهمة باعتبارها مرحلة مراهقة وما يصاحبها من تغيرات جسمية وعقلية ونفسية واجتماعية، وتعد الطلبة للعمل والإنتاج وللحياة الجامعية، وكذلك تعده للوعي بمشكلات مجتمعه والقدرة لحلها. (ابريعم، 2011).

#### الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي المرتبطة بموضوع الدراسة، مرتبة تنازليا من الأحدث للأقدم.

#### أولا: الدراسات العربية

دراسة (لعصامي، 2022) هدفت إلى الوقوف على دور المدرسة الثانوية في تحقيق الأمن الفكري لدى طلبة محافظة الغربية، واستخدم المنهج الوصفي المسحي من خلال تطبيق استبانة على عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية بلغ قوامها (815) طالبًا. وأوضحت نتائج الدراسة أن الأدوار التربوية، والأدوار الاجتماعية، والأدوار الدينية، والأدوار الثقافية لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة الغربية جاءت متوسطة، وأن أكثرها وجوداً: تهيئ بيئة تعليمية أمنة للطلبة داخل المدرسة، تشرك المعلمين في لجان متابعة ورعاية السلوك بالمدرسة، توظف الأنشطة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري، يستمع المعلمين لمشكلات الطلبة، ويسهمون في حلها، تشجع الطلبة على تشكيل لجان اجتماعية تعزز انتمائهم لمجتمعهم، يوجه أولياء الأمور الطلبة إلى أساليب التواصل الفكري مع أبنائهم، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول إجمالي الاستبانة الخاصة بواقع دور المدرسة الثانوية في تحقيق الأمن الفكري تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وترجع لاختلاف متغير الموقع لصالح الطلبة المنتسبين لمدارس الحضر، وترجع لاختلاف متغير الصف، لصالح فئة طلبة الصف الثالث الثانوي.

دراسة الخليفة (2220). التي هدفت التعرف إلى دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة مدارس المرحلة الثانوية في محافظة عنيزة، وتم استخدام المنهج الوصفي، واشتملت العينة على 320 شخصا، اختيرت بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة المكون من رؤساء الأقسام، والمشرفين التربويين، والمعلمين، والمديرين، والوكلاء، والموجهين، وأولياء الأمور وطلبة المرحلة الثانوية في محافظة عنيزة، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات مكونة من 70 فقرة، موزعة على ثلاث محاور، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة مدارس المرحلة الثانوية في محافظة عنيزة جاءت بدرجة موافق، وكذلك مقترحات المستجيبين لتفعيل دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة مدارس المرحلة الثانوية في محافظة عنيزة، وأيضا المعوقات التي تحول دون قيام المدارس بشكل فعال في تعزيز الأمن الفكري لطلبة المرحلة الثانوية جاءت بدرجة موافق أيضا.

دراسة السوالمة (2021). هدفت التعرف إلى دور المديرين في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية مدارس مديرية التربية والتعليم في لواء الكورة من وجهة نظرهم، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة البحث من (31) مدير ومديرة، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية. وقد أشارت النتائج الى مستوى مرتفع لدور المديرين في تعزيز الأمن الفكري، وجاء بُعد (الدور الإداري) بالمرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وكذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور المديرين في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى للمتغير الجنس والمؤهل العلمي والخبرة في العمل الإداري. وأوصت الباحثة بتضمين المناهج الأردنية موضوعات تهتم في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية.

دراسة الخزاعة (2020). هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة مستوى ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية وأولياء أمور الطلبة لدورهم في ترسيخ مفهومي الأمن الفكري والأمن الوطني لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن من وجهتي نظرهم. تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية وأولياء أمور الطلبة في المدارس الثانوية في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق للعام الدراسي 2018\2018، والبالغ عددهم (44) معلماً ومعلمة و (427) ولياً للأمر من (24) مدرسة حكومية، فيما تكونت عينة الدراسة من (24) معلماً ومعلمة و (240) ولياً للأمر، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لأغراض الدراسة، حيث استخدمت استبانة أعدت لهذا الغرض تكونت من 44 فقرة ضمن مجالين لأغراض الدراسة، حيث استخدمت استبانة أعدت لهذا الغرض تكونت من 44 فقرة ضمن مجالين الفكري في نفوس طلبة المرحلة الثانوية في الأردن من قبل معلمي الدراسات الاجتماعية كان مستواه مرتفعا، وكان أعلى من درجة مستوى أولياء أمور الطلبة الذي جاء بدرجة منخفضة. في حين أن مرتفعا، وكان أعلى من درجة مستوى أولياء أمور طلبة المرحلة الثانوية كان مستواه مرتفعا، وكان أعلى من درجة مستوى أولياء أمور طلبة المرحلة الثانوية كان مستواه مرتفعا، وكان أعلى من درجة مستوى أولياء أمور طلبة المرحلة الثانوية كان مستواه مرتفعا، وكان أعلى من الأمن الوطني من قبل أولياء أمور طلبة المرحلة الثانوية كان مستواه مرتفعا،

وكان أعلى من درجة مستوى معلمي الدراسات الاجتماعية الذي جاء بدرجة متوسطة.

الدليمي (2020). هدفت الدراسة التعرف إلى دور المرشد التربوي في تنمية الأمن الفكري لدي طلبة المرحلة الإعدادية وكذلك الصعوبات التي تعترضد المرشد التربوي عمل أثناء العمل على تنمية الأمن الفكري. وتكون مجتمع الدراسة من طلبة المرحلة الإعدادية، وشملت العينة (150) مرشد ومرشدة تربوية على ملاك مديرية الأنبار. ولأغراض مرشد ومرشدة تربوية على ملاك مديرية الأنبار. ولأغراض الدراسة ولجمع البيانات؛ تم بناء مقياس لتنمية الأمن الفكري وتم تطبيقه على عينة استطلاعية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة واستخدم الباحث مقياس تنمية الأمن الفكري من إعداد الباحث، وبعد التحقق من الصدق والثبات للمقياس طبق المقياس على عينة الختريت بالطريقة العشوائية مكونة من 24 مرشد ومرشدة وهي تمثل %13 من مجتمع الدراسة البالغ) 174 (مرشد ومرشدة يعملون المديرية العامة لتربية الانبار للعام الدراسي 2019\2018 وقد توصلت الدراسة إلى أن المرشدين التربوبين لديهم اهتمام بالأمن الفكري، ويقومون بترسيخها لدى الطلبة خلال المحاضرات. وأن المرشدين التربوبين لديهم اهتمام بالأمن الفكري ويعكسون ذلك على طلبتهم. وأن هناك بعض الصعوبات لدى المرشدسن التربوبين.

دراسة الكفيري (2020). هدفت إلى الكشف عن دور المدارس الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المدارس، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة عملت الباحثة على تطوير مقياس لدور المدارس الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة، تكون من ثلاثة محاور: (دور الإدارة المدرسية، دور المعلمين، دور المناهج الدراسية). وتكونت العينة من (991) من طلبة لواء الرمثا في إربد. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود دور للمدراس في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة، وعن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في الدرجة الكلية والمحاور باستثناء محور دور المعلمين، حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث وجاءت الفروق لصالح الذكور، كما تبين من الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية إحصائية تعزى لأثر المستوى الدراسي في الدرجة الكلية والمحاور، باستثناء دور الإدارة المدرسية، وجاءت الفروق لصالح المرحلة الثانوية.

هدفت دراسة دراوشة (Darawsha, 2021) إلى التعرف على دور الإدارة الجامعية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة. واعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة الدراسة. وتكونت عينة الدراسة من (385) طالباً. وأظهرت النتائج أن الإدارة الجامعية لها دور كبير في تعزيز الأمن الفكري بمتوسط حسابي. كما تبين أن متوسط دور الجامعة في تنشيط دور الطلبة في تعزيز أمنهم الفكري جاء بدرجة عالية. تليها درجة دور الجامعة في تعزيز دور الأنشطة في تعزيز الأمن الفكري للطلبةبدرجة عالية ايضا. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير الجنس، ولصالح الإناث، ولا توجد فروق تعزي لأثر متغيري التخصص ومكان الإقامة.

هدف دراسة علي (2018) التعرف إلى دور المدرسة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، وذلك من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للأمن الفكري وأهميته في المؤسسات التعليمية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من عدد (709) طالباً وطالبة من طلبة مدارس الثانوية العامة والثانوية الفنية التابعة لإدارة شبين الكوم التعليمية. قامت الباحثة بتصميم استبانة كأداة للتعرف على واقع ممارسة المدرسة الثانوية لدورها في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، والتي توزعت على خمسة محاور: دور المعلمين، دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي، دور مدير المدرسة، دور المناهج الدراسية، دور الأنشطة. وأظهرت النتائج أن ممارسة المدرسة الثانوية لدورها في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها جاءت بدرجة ضعيفة، وأن المدرسة الثانوية من حيث معلميها، ومديريها، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، والمناهج الدراسية، والأنشطة المدرسية، تتطلب إعادة النظر في أدوارهم ولذلك فالمدرسة الثانوية في حاجة شديدة إلى مزيد من التدريب والتأهيل والتتمية لمحاورها الخمسة سابقة الذكر، كما أظهرت النتائج وجود تأثير دال إحصائياً يعزى لمتغيرات: نوع المدرسة (ثانوي عام – ثانوي فني) لصالح مدرسة الثانوي العام، ونوع التعليم (حكومي – خاص) لصالح التعليم الحكومي، بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لمتغيري: النوع الاجتماعي، والمنطقة السكنية التي توجد فيها المدرسة.

دراسة المصري ومخامرة (2018) هدفت التعرف إلى دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للمتعلمين في المدارس الحكومية في مدينة الخليل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استقصاء آراء مديري المدارس في مدينة الخليل حول دور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للمتعلمين. تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء المدارس في محافظة الخليل والبالغ عددهم (128) مديرا ومديرة، وتكونت عينة الدراسة من مديري المدارس في محافظة الخليل والبالغ عددهم (107) مديرا ومديرة، واستخدم الباحثان الاستبانة أداة الدراسة من (54) فقرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لدور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري من خلال تفاعلها مع أولياء الأمور جاءت بدرجة كبيرة، أن الدرجة الكلية لدور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري من خلال تفاعلها مع الانشطة المدرسية جاءت بدرجة كبيرة، أن الدرجة الكلية لدور الإدارة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري من خلال تفاعلها مع المعلمين جاءت بدرجة كبيرة، أن الدرجة الكلية للأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري في المدرسة جاءت بدرجة كبيرة جدا وعن أهم الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري في المدرسة تمثلت في: (تكوبن الوعى العلمي لدى الطلبة في المحافظة على أمن الوطن) معبرا عن درجة كبيرة جدا، ثم جاء في المرتبة الثانية (وضع الطلبة ذوو السلوك المنحرف تحت المراقبة والتوجيه)، وجاء في المرتبة الثالثة (تدريب الطلبة على الطرق الشرعية والعلمية في حل المشكلات)، وفي الترتيب الرابع (دراسة الأسباب الحقيقة للسلوك والفكر المنحرف). دراسة دينو (2017). هدفت الدراسة التعرف إلى دور مديري المدارس الخاصة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان، والتعرف على اختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة). تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم تطوير استبانة مكو نة 35 فقرة موزعة على أربعة مجالات: (الإداري، والمرشد التربوي، والأنشطة المدرسية، والشراكة المجتمعية)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لاستجابة المعلمين لدور مديري المدارس الخاصة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري للطلبة في العاصمة عمان تراوحت ما بين (3.84 – 3.64) وبدرجة تعزيز مرتفعة، وجاء ترتيب المجالات من حيث المتوسط الحسابي على النحو الآتي: مجال الشراكة المجتمعية، ثم الإداري، ثم المرشد التربوي، وأخيراً الأنشطة المدرسية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة المعلمين لدور مديري المدارس في تعزيز الأمن الفكري للطلبة تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

دراسة وسوس وقسايمة (Waswas & Gasaymeh 2017) هدفت التعرف إلى دور مديرو المدارس في محافظة معان في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المدارس. استخدم المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من 120 مدير ومديرة في محافظ معان. وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام استبانة تحدد دور مديري المدارس في تعزيز الأمن الفكري. وتضمنت الاستبانة ثلاثة مجالات. وتكونت عينة الدراسة من 120 مديراً ومديرة لمدارس محافظة معان. وأظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية للمجالات الثلاثة في الاستبانة تراوحت بين (3.547–4.129) وبدرجة اتفاق عالية؛ حيث سجل مجال «دور مديري المدارس تجاه المعلمين» أعلى قيمة، وحصل مجال «دور مديري المدارس تجاه المعلمين» أعلى قيمة، وحصل مجال «دور مديري المدارس الخبرة في الإدارة.

دراسة رحمانة والقضاه (Rahamneh, K., & Al-Qudah, M. 2016) هدفت إلى معرفة دور الأسرة الأردنية في ترسيخ الأمن الفكري لدى أبنائها من وجهة نظر الطلبة الأردنيين الملتحقين بالجامعات الأردنية. تم بناء استبانة مكونة من 36 فقرة. موزعة على ثلاثة مجالات: الاجتماعي، الثقافي، الديني. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (2700) طالباً من ثلاثة طلبة جامعات حكومية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، جامعة البلقاء التطبيقية) وثلاث جامعات خاصة (عمان الأهلية، الزيتونة الأردنية، جرش). خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2016/2015م. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت الدراسة أن المجالات الثلاثة كانت بدرجة عالية. أعلاها المجال الثقافي. واحتلت الفقرتان اللتان تنصان على النظري والعملي للوسطية لدى الأبناء) المرتبة الأولى، يليها المجال الاجتماعي. وجاءت الفقرة التي تنص على أن (قيام الأسرة بوظيفتها الأساسية في التربية والتنشئة الاجتماعية) في المرتبة التي تنص على أن (قيام الأسرة بوظيفتها الأساسية في التربية والتنشئة الاجتماعية) في المرتبة

الأولى، في حين احتل المجال الديني المرتبة الأخيرة. وجاءت الفقرة التي تنص على (سعي الأسرة إلى تكوين العقيدة الصحيحة في سن مبكرة) في المرتبة الأولى.

#### التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة لاحظ الباحث أن جميع الدراسات السابقة العربية والاجنبية تناولت موضوع الأمن الفكري. واتبعت المنهج الوصفي. وأغلب الدراسات ركزت على دراسة دور مديري المدارس الثانوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة. وبعضها على دور المعلمين والمرشد التربوي، وددراسة حول الخطة المقترحة لتعزيز دور القيادة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها تهدف التعرف إلى دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين وسبل تطويرها، محافظة بيت لحم نموذجا.

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة: بناء الإطار النظري وإثرائه، والتعرف إلى طريقة التعقيب على الدراسات السابقة، والتعرف إلى طريقة مناقشة النتائج، وزيادة الخبرة المهنية.

#### الطريقة والإجراءات

#### منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج المسحي الشامل الذي يصف ظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

#### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الثانوية الحكومية في مديرية التربية والتعليم في محافظة بيت لحم في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي 2023 /2024 م، والبالغ عددهم (64) مديراً ومديرة. (23 مدير لمدارس ذكور، 24 مديرة لمدارس إناث، 17 مديرا لمدارس مختلطة منهم 13 ذكور و 4 إناث). حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على (62) مدير/ة، أي بنسبة (96.9%) من مجتمع الدراسة.

وصف متغيرات أفراد العينة: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة %58.1 للذكور، ونسبة %51.6 بكالوريوس فأقل، للذكور، ونسبة %48.4 ماجستير فأعلى. ويبين متغير التخصص أن نسبة %79 علوم إنسانية، ونسبة ونسبة %48.4

21% علوم طبيعية. ويبين متغير سنوات الخبرة أن نسبة 14.5% لأقل من 5 سنوات، ونسبة 8.1% من 5–10 سنوات، ونسبة 77.4% لأكثر من 10 سنوات. ويبين متغير جنس المدرسة أن نسبة 37.1% للأكور، ونسبة 35.5% للإناث، ونسبة 27.4% مختلطة.

#### أداة الدراسة

من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة تم بناء أداة الدراسة وذلك بالرجوع إلى الأدب التربوي ودراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة، كدراسة (المصري ومخامرة، 2018؛ الخزاعلة، 2020) والاستفادة منها في بناء مجالات الاستبانة وصياغة فقراتها. حيث تعنى الاستبانة لقياس دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين. حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية، من قسمين رئيسيين: الأول البيانات الشخصية عن المستجيبين: (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، وجنس المدرسة). والقسم الثاني – مجالات الدراسة: وتكون من (50) فقرة، موزعة على (4) مجالات: الأول – أولياء الأمور حيث تكون هذا المجال من (10) فقرات. الثاني – المعلمين حيث تكون هذا المجال من (11) فقرة. الرابع – الطلبة حيث تكون هذا المجال من (17) فقرة. وسؤال مفتوح حول الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري كما يراها المديرون. وقد صيغت فقرات الاستبانة بشكل يصف واقع دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية، ثم قياس درجة وجود هذه الصفه وفق سلم ليكرت الخماسي: دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً. وقد أعطيت الإجابة دائماً (5) درجات، و غالباً ليكرت الخماسي: دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً. وقد أعطيت الإجابة دائماً (5) درجات، و غالباً

#### صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين، الذين أبدوا موافقتهم عليها، مع إعادة صياغة بعض الفقرات، وتم الاستفادة من آراء المحكمين حول مدى انتماء الفقرات للمجالات التي وضعت من أجلها، ومدى السلامة اللغوية، وكذلك الصحة العلمية، وإمكانية الحذف والإضافة. ومن ثم قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (30) عضو من عينة الدارسة، وتم حساب الصدق والثبات للعينة الاستطلاعية وتبين أن الأداة تتمتع بصدق وثبات مناسب لإجراء الدراسة. من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضا بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات.

#### ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لأسئلة الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية (0.965)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفى بأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة: قام الباحث بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين للباحث أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي: (62) استبانة.

الوزن النسبي والمعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الإحصائية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences). وقد تم اعتماد المقياس الوزني التالي لتحديد درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين، من خلال قيم المتوسطات الحسابية: 2.33 فأقل درجة منخفضة. و 3.68 -3.67 درجة متوسطة. و 3.68 فأعلى درجة عالية.

متغيرات الدراسة: تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

#### أولاً: المتغيرات المستقلة:

- الجنس: له مستویین هما: 1− ذکر .
- المؤهل العلمي: له مستويان هما: 1 بكالوربوس فأقل 2 ماجستير فأعلى.
  - التخصص: له مستويالن هما: 1- علوم انسانية. 2- علوم طبيعية.
- سنوات الخبرة: ولها ثلاثة مستویات وهي: 1- أقل من 5 سنوات 2-من 5-0سنوات 3-0 سنوات 3-0 سنوا
- جنس المدرسة: ولها ثلاثة مستويات وهي: 1− ذكور.

ثانيا: المتغيرات التابعة: دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية في فلسطين.

#### نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:ما دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية.

جدول 1: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرقم
87.8	عالية	0.527	4.38	الطلبة	4
85.4	عالية	0.503	4.26	أولياء الأمور	1
84.3	عالية	0.490	4.21	المعلمين	2
81.5	عالية	0.563	4.07	الأنشطة المدرسية	3
85.0	عالية	0.439	4.25	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد عينة الدراسة على دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.25) وانحراف معياري (0.439) وهذا يدل على أن دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (85%). ولقد حصل مجال الطلبة على أعلى متوسط حسابي ومقداره (4.38)، يليه مجال أولياء الأمور بمتوسط حسابي (4.26)، ومن ثم مجال المعلمين بمتوسط حسابي (4.21)، ومن ثم مجال الأنشطة المدرسية بمتوسط حسابي (4.07). ويعزى ذلك لأن أهم أهداف التربية خلق المواطن الصالح والمحمي فكريا، والمفيد لمجتمعه، وهذه المرحلة المهمة يكون دور المدرسة وبالشراكة مع الأسرة بناء شخصيته في جميع المجالات، والذي يتابع هذا الدور ويسعى لتحقيقة الادارة المدرسية المتمثلة بقيادتها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من: (السوالمة، 2021؛ الخزاعلة، 2020؛ الكفيري،2020؛ المصري ومخامرة، 2018؛ دينو، 2017)

بينما اختلفت مع نتيجة دراسة (علي، 2018) ممارسة المدرسة الثانوية لدورها في تعزيز الأمن

الفكري لدى طلبتها جاءت بدرجة ضعيفة. دور الإدارة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري الوقائي لطلبة المرحلة الثانوية من خلال تفاعلها مع كل من الأسرة والأنشطة المدرسية ودور المعلم كان بدرجة متوسطة.

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال أولياء الأمور.

جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال أولياء الأمور

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
94.8	عالية	0.541	4.74	تشجيع أولياء الأمور على الاتصال المستمر بالمدرسة.	1
91.2	عالية	0.643	4.56	حث الأسرة لتوجيه الأبناء في اختيار الأصدقاء الصالحين.	9
91.0	عالية	0.592	4.55	حث الأسرة على مراقبة سلوك الأبناء داخل المنزل وخارجه دون إشعار بذلك.	8
91.0	عالية	0.803	4.55	حث الأسرة منع الأبناء من مشاهدة الأفلام والبرامج المنحرفة فكريا.	10
85.4	عالية	0.853	4.27	حث الأسرة على العدل بين الأبناء.	7
84.2	عالية	0.750	4.21	التعرف على وجود مشكلات في المحيط الأسري للطالب.	2
80.6	عالية	0.789	4.03	معايشة مشكلات الأبناء وحاجاتهم المتكررة والعمل على إشباعها.	6
79.0	عالية	0.798	3.95	تنفيذ برامج من خلال مجلس الآباء تعزز الأمن الفكري للطالب.	3
79.0	عالية	0.756	3.95	الاستفادة من أولياء الأمور ذوي الخبرة والمعرفة في تعزيز الأمن الفكري للطالب	5
77.0	عالية	0.721	3.85	دعوة أولياء الأمور لمحاضرات تزيد من خبرتهم بخطورة المرحلة التي يعيشها الطالب.	4
85.4	عالية	0.503	4.26	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال أولياء الأمور أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.26) وانحراف معياري (0.503) وهذا يدل على أن مجال أولياء الأمور جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (%5.4%). كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة « تشجيع أولياء الأمور على الاتصال المستمر بالمدرسة» على أعلى متوسط حسابي (4.74)، ويليها فقرة « حث الأسرة لتوجيه الأبناء في اختيار الأصدقاء الصالحين» بمتوسط حسابي (4.56)، ويليها الفقرة » الفقرة « دعوة أولياء الأمور لمحاضرات تزيد من خبرتهم بخطورة المرحلة التي يعيشها الطالب « على أقل متوسط حسابي (3.85)، يليها الفقرة» الاستفادة من أولياء الأمور ذوي الخبرة والمعرفة في تعزيز الأمن الفكري للطالب « والفقرة » تنفيذ برامج من خلال مجلس الآباء تعزز الأمن الفكري للطالب » بمتوسط حسابي (3.95).

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية تواصل أولياء الأمور مع المدرسة لمتابعة أبنائهم، وكذلك توجيه الأسرة الأبناء في اختيار الأصدقاء الصالحين لم لهم دور في تاثير الاصدقاء على بعضهم. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المصري ومخامرة، 2018).

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال المعلمين.

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال المعلمين

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
90.0	عالية	0.565	4.50	حث المعلمين على تنمية الروح الوطنية لدى الطلبة.	5
89.0	عالية	0.645	4.45	بث ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة في اتخاذ القرارات	7
86.4	عالية	0.742	4.32	توظيف جهود المعلمين خلال الطابور الصباحي والإذاعة المدرسية لتعزيز جوانب الأمن الفكري لدى الطلبة	11
85.8	عالية	0.637	4.29	التأكد من إلمام جميع المعلمين بمفاهيم ومضامين الأمن الفكري بشكل صحيح.	1
85.2	عالية	0.723	4.26	إشراك المعلمين في لجان متابعة ورعاية السلوك بالمدرسة	8

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
83.8	عالية	0.721	4.19	اشعار المعلم بدوره التربوي القيادي من خلال تكليفه ببعض الأعمال والمهام.	3
83.8	عالية	0.698	4.19	حث المعلمين على متابعة سلوك الطلبة لتحديد الأفكار المنحرفة ورصدها.	4
82.2	عالية	0.749	4.11	حث المعلمين للاستماع لمشكلات الطلبة ومناقشتهم فيها	6
82.0	عالية	0.694	4.10	حث المعلمين لزيادة نموهم المعرفي في قضايا تعزيز الأمن الفكري	10
81.2	عالية	0.847	4.06	تنظيم اجتماعات دورية للمعلمين لدراسة أوضاع الطلبة الفكرية	9
77.4	عالية	0.757	3.87	تخصيص جزء من وقت المعلم لحل مشكلات الطلبة.	2
84.3	عالية	0.490	4.21	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال المعلمين أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.21) وانحراف معياري (0.490) وهذا يدل على أن مجال المعلمين جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (84.3%). كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة «حث المعلمين على تنمية الروح الوطنية لدى الطلبة » على أعلى متوسط حسابي (4.50)، ويليها فقرة «بث ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة في اتخاذ القرارات» بمتوسط حسابي (4.45). وحصلت الفقرة « تخصيص جزء من وقت المعلم لحل مشكلات الطلبة» على أقل متوسط حسابي وحصلت الفقرة « تنظيم اجتماعات دورية للمعلمين لدراسة أوضاع الطلبة الفكرية» بمتوسط حسابي (4.06).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المعلم هو الأقرب الى الطلبة والأكثر تاثيرا عليه في تنمية الروح الوطنية لديهم، وبث ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة في اتخاذ القرارات، ويتابعه بشكل يومي ويراقب سلوكه داخل الصف والمدرسة. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المصري ومخامرة، 2018).

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال الأنشطة المدرسية.

جدول ٤: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الأنشطة المدرسية

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم	
87.4	عالية	0.707	4.37	زرع الشعور بالمحافظة على مكتسبات الوطن ومقدراته من خلال أنشطة مخططة	8	
85.4	عالية	0.750	4.27	الإعداد الجيد للأنشطة وفق خطط مدروسة.	1	
85.4	عالية	0.682	4.27	توضيح أهمية الأنشطة المدرسية للطلبة	2	
83.8	عالية	0.649	4.19	تجديد النشاط المدرسي ليكون أكثر جاذبية	4	
83.8	عالية	0.698	4.19	استغلال الأنشطة في تحصين عقول الطلبة ووقايتها من الا نحرافات الفكرية	7	
83.2	عالية	0.706	4.16	توظيف الانشطة الطلبقية في التوعية الفكرية والأمنية للطلبة.	6	
81.0	عالية	0.688	4.05	الأخذ بآراء الطلبة وتبنيها فيما يتعلق بتطوير الأنشطة .	3	
80.6	عالية	0.724	4.03	تضمين محتويات الأنشطة برامج تعزز الأمن الفكري	5	
77.8	عالية	0.977	3.89	تضمين الأنشطة فعاليات تبين حقوق ولاة الأمر والعلماء.	9	
77.0	عالية	0.903	3.85	استضافة بعض القيادات الأمنية لمناقشة الطلبة عن الأمن ودورهم في تعزيزه.	12	
76.8	عالية	0.909	3.84	إعداد البرامج التوعوية بقضايا الأمن الفكري مع المؤسسات الأمنية	11	
75.2	عالية	0.803	3.76	إقامة المعارض التربوية التي تؤكد على أهمية الأمن الفكري.	10	
81.5	عالية	0.563	4.07	الدرجة الكلية		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الأنشطة المدرسية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.07) وهذا يدل على أن مجال الأنشطة المدرسية جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (%81.5). كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة « زرع الشعور بالمحافظة على مكتسبات الوطن ومقدراته من خلال أنشطة

مخططة» على أعلى متوسط حسابي (4.37)، ويليها فقرة « الإعداد الجيد للأنشطة وفق خطط مدروسة» والفقرة « توضيح أهمية الأنشطة المدرسية للطلبة » بمتوسط حسابي (4.27). وحصلت الفقرة « إقامة المعارض التربوية التي تؤكد على أهمية الأمن الفكري » على أقل متوسط حسابي (3.76)، يليها الفقرة « إعداد البرامج التوعوية بقضايا الأمن الفكري مع المؤسسات الأمنية » بمتوسط حسابي (3.84). ويعزى ذلك لأهمية الانشطة الطلابية خاصة اللامنجية منها في مساعدة الطلبة في تحقيق امنهم الفكري، وهذا يدل على حض القيادة المدرسية في متابعة دورها في استخدام الانشطة الطلابية من أجل تحقيق الأمن الفكري للطلبة كونهم يتفاعلون مع هذه الانشطة لينموا شخصياتهم ويعززوا ذواتهم.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المصري ومخامرة، 2018؛ Waswas & Gasaymeh, إدامة واتفقت مع دراسة (دينو، 2017).

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال الطلبة.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الطلبة

النسبة المؤية	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
92.6	عالية	0.520	4.63	تنشئة الطلبة على التربية الدينية الصالحة	1
91.6	عالية	0.615	4.58	العمل على تنمية روح المواطنة لدى الطلبة.	2
91.2	عالية	0.738	4.56	حث الطلبة على الاعتزاز بالهوية الوطنية.	12
90.4	عالية	0.646	4.52	توضيح للطلبة المخاطر الناجمة عن التفرقة والانقسام.	3
89.0	عالية	0.717	4.45	الحرص على ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال لدى الطلبة.	13
89.0	عالية	0.739	4.45	تشجيع الطلبة الذين عدلوا عن السلوك المنحرف والتزموا الاستقامة.	14
87.8	عالية	0.662	4.39	توضيح للطلبة التحديات الفكرية التي تواجه المجتمع الفلسطيني.	8
87.4	عالية	0.607	4.37	توضيح للطلبة كيفية تمييز الاشخاص ذوي الافكار المنحرفة عن المجتمع.	4
87.4	عالية	0.752	4.37	وضع الطلبة ذوو السلوك المنحرف تحت المراقبة والتوجيه.	10

87.0	عالية	0.680	4.35	توجيه الطلبة للإبلاغ عن الأمور المسيئة والمخلة للقوانين والانطمة.	7
87.0	عالية	0.770	4.35	تشجيع جو المناقشة والحوار الهادئ والشفافية في مشكلات الطلبة.	17
86.2	عالية	0.715	4.31	تحصين الطلبة فكريا من التيارات المتطرفة.	5
86.2	عالية	0.692	4.31	تحذير الطلبة من خطورة الاشاعات المغرضة.	6
85.8	عالية	0.818	4.29	توضيح للطلبة النتائج السلبية لمظاهر التعصب.	15
85.8	عالية	0.755	4.29	تكثيف برامج الإرشاد الديني والأخلاقي.	16
85.4	عالية	0.632	4.27	تنمية قدرات التفكير النقدي لدى الطلبة.	9
82.6	عالية	0.778	4.13	دراسة الأسباب الحقيقة للسلوك والفكر المنحرف.	11
87.8	عالية	0.527	4.38	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الطلبة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.38) وانحراف معياري (0.527) وهذا يدل على أن مجال الطلبة جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (87.8%). كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة « تنشئة الطلبة على التربية الدينية الصالحة» على أعلى متوسط حسابي (4.63)، ويليها فقرة « العمل على تنمية روح المواطنة لدى الطلبة» بمتوسط حسابي (4.58). وحصلت الفقرة « دراسة الأسباب الحقيقة للسلو ك والفكر المنحرف» على أقل متوسط حسابي (4.13)، يليها الفقرة « تنمية قدرات التفكير النقدي لدى الطلبة» بمتوسط حسابي (4.23).

ويعزى ذلك لأهمية تنشئة الطلبة على التربية الصالحة والعمل على تنمية روح المواطنة لديهم. وحثهم دائما الاعتزاز بهويتهم الوطنية، الوطنية، والتوضيح لهم التحديات الفكرية التي تواجه المجتمع الفلسطيني.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل تختلف دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، جنس المدرسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرجلة الثانوية تعزى لمتغير الجنس؟.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزي لمتغير الجنس.

جدول 6: المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير الجنس

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المجال
0.433	4.24	36	ذكر	أولياء الأمور
0.593	4.29	26	انثى	
0.426	4.28	36	ذكر	المعلمين
0.562	4.11	26	انثى	
0.437	4.15	36	ذكر	الأنشطة المدرسية
0.694	3.95	26	انثى	
0.417	4.40	36	ذكر	الطلبة
0.658	4.37	26	انثى	
0.310	4.28	36	ذكر	الدرجة الكلية
0.575	4.20	26	انثى	

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للذكور (4.28)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للإناث (4.20). ويعزو الباحث هذه النتيجة لأن المديرين الذكور يهتمون بمجال الأمن الفكري أكثر من المديرات بسبب اهتماماتهم السياسية، وإمكانية تعرض طلبتهم بمدارس الذكور للانحراف الفكري أكثر من الإناث. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الكفيري (2020).

السؤال الفرعي الثاني: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرجلة الثانوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.530	4.18	32	بكالوريوس فأقل	أولياء الأمور
0.465	4.35	30	ماجستير فأعلى	
0.549	4.08	32	بكالوريوس فأقل	المعلمين
0.379	4.35	30	ماجستير فأعلى	
0.639	3.94	32	بكالوريوس فأقل	الأنشطة المدرسية
0.436	4.21	30	ماجستير فأعلى	
0.611	4.40	32	بكالوريوس فأقل	الطلبة
0.429	4.37	30	ماجستير فأعلى	
0.505	4.17	32	بكالوريوس فأقل	الدرجة الكلية
0.347	4.32	30	ماجستير فأعلى	

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للماجستير فأعلى (4.32)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للبكالوريوس فأقل (4.17). يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن حملة الماجستير والدكتوراة لديهم وعي أكثر بأهمية تعزيز الأمن الفكري، وإطلاع قد يكون اكثر لمخاطر التطرف والانحراف الفكري لدى الطلبة. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة دراسة الكفيري (2020).

السؤال الفرعي الثالث: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير التخصص؟.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير التخصص.

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير التخصص

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التخصص	المجال
0.515	4.27	49	علوم إنسانية	£., , , \$
0.469	4.23	13	علوم طبيعية	أولياء الأمور
0.505	4.24	49	علوم إنسانية	
0.433	4.11	13	علوم طبيعية	المعلمين
0.589	4.12	49	علوم إنسانية	,
0.410	3.87	13	علوم طبيعية	الأنشطة المدرسية
0.519	4.43	49	علوم إنسانية	
0.542	4.21	13	علوم طبيعية	الطلبة
0.456	4.28	49	علوم إنسانية	
0.351	4.11	13	علوم طبيعية	الدرجة الكلية

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للعلوم الإنسانية (4.28)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للعلوم الطبيعية (4.11). ويعزو الباحث ذلك إلى أن المديرين والمديرات الذين تخصصهم علوم إنسانية تكون عادة اهتماماتهم الفكرية والمعرفة بهذا المجال أكثر من المديرين الذين تخصصهم علوم تطبيقية؛ كون اهتماماتهم مختلفة، وقد تكون أقل ممن هم تخصصاتهم علوم إنسانية، بالإضافة لطبيعة المواد التي يدرسونها.

السؤال الفرعي الرابع: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة	المجال
0.733	4.04	9	أقل من 5 سنوات	
0.288	4.24	5	من 5–10 سنوات	أولياء الأمور
0.467	4.31	48	أكثر من 10 سنوات	
0.763	3.93	9	أقل من 5 سنوات	
0.152	4.50	5	من 5–10 سنوات	المعلمين
0.432	4.23	48	أكثر من 10 سنوات	
0.945	3.62	9	أقل من 5 سنوات	
0.317	4.25	5	من 5–10 سنوات	الأنشطة المدرسية
0.453	4.13	48	أكثر من 10 سنوات	
0.939	4.21	9	أقل من 5 سنوات	
0.368	4.38	5	من 5–10 سنوات	الطلبة
0.438	4.42	48	أكثر من 10 سنوات	
0.813	3.98	9	أقل من 5 سنوات	
0.113	4.35	5	من 5–10 سنوات	الدرجة الكلية
0.346	4.29	48	أكثر من 10 سنوات	

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لسنوات الخبرة من 5-10 سنوات (4.35)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للخبرة لأقل من 5 سنوات (4.29)، والمتوسط الحسابي للدرجة الكلية للخبرة لأقل من 5 سنوات (3.98). ويعزو الباحث السبب إلى أن المديرين والمديرات ذوي سنوات الخبرة من 5-10 سنوات دورهم في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية أكثر من الذين لديهم سنوات خيرة اقل أو اكثر منهم بسبب خبرتهم حيث المدير الجديد قد تكون اهتماماته بهذه الأمور أقل بسبب انشغاله بأمور لها علاقة بتطوير مهاراته الإدارية والقيادية، والذين أكثر منهم قد يكونوا شعروا بالملل وعدم قدرتهم على التواصل مع المجتمع المحلي والأهل والمعلمين، وعمل أنشطة لتعزيز الأمن الفكري. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الكفيري (2020). التي اشارت إلى المدراء الذين لديهم سنوات خبرة لأكثر من 10 سنوات.

السؤال الفرعي الخامس: هل تختلف متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرجلة الثانوية تعزى لمتغير جنس المدرسة؟.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير جنس المدرسة. جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات دور القيادة المدرسية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية يعزى لمتغير جنس المدرسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	جنس المدرسة	المجال
0.453	4.22	23	نكور	
0.554	4.35	22	إناث	أولياء الأمور
0.512	4.21	17	مختلطة	
0.512	4.29	23	نكور	
0.456	4.09	22	إناث	المعلمين
0.501	4.26	17	مختلطة	
0.636	4.09	23	نكور	
0.597	4.04	22	إناث	الأنشطة المدرسية
0.429	4.08	17	مختلطة	
0.688	4.28	23	نكور	
0.444	4.43	22	إناث	الطلبة
0.348	4.47	17	مختلطة	
0.523	4.22	23	نكور	
0.434	4.25	22	إناث	الدرجة الكلية
0.331	4.28	17	مختلطة	

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمدراس المختلطة (4.28)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمدارس الإناث (4.25)، والمتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمدارس الذكور (4.22).

ويعزو الباحث السبب لأهمية الاهتمام بالمدارس المختلطة خاصة الثانوية؛ كونها تضم الجنسين من الطلبة حيث يكون استهدافهم بالأفكار المنحرفة بشكل أكثر لما لهم من دور خلال استقطابهم للتنظيمات أو بعض الانتماءات، أو تاثرهم ببعض الافكار الدخيلة بسبب توفر الأجهزة الخلوية لهم وسهولة وحرية استخدامهم لها مما يفتحهم على العالم الخارجي واطلاعهم على معلومات غير موثوقة.

#### السؤال الثالث: ما الأساليب التربوية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري؟

لقد أفاد المستجيبون على السؤال الثالث المفتوح، وتم ترتيب الإجابات حسب تكراراتها تنازليا كما يلي:

- عمل برامج توعوعية للطلبة وأولياء امورهم سواء أكان ذلك من خلال الاذاعة المدرسية والمكتبة أم وسائل التواصل الاجتماعي، لتعزيز الانتماء الديني والوطني والاخلاقي لدى الطلبة في المرحلة الاساسية والثانوية، والحرص على الثقافة والعادات والتقاليد والتراث لدى المجتمع، وزراعة الافكار والمبادىء الاخلاقية، والابتعاد عن التنمر الفكري. والاستخدام الأمن للانترنت ووسائل التواصل المختلفة، وترشيد استخدام الطلبة للهواتف الخلوية، وتخصيص برامج تلفزيونية لتعزيز الأمن الفكري، وتشجيع القراءة لديهم، وتنمية اتجاهات وقيم الطلبة الإيجاببة ومعالجة سلوكيات الطلبة السلبية، وسلامة الفكر من الانحراف الذي يشكّل تهديدًا للأمن الوطني، والمهارات الحياتية، العمل بروح الفريق، والتعبير عن الذات والمشاعر والافكار، وتوضيح مخاطر الثقافات الغريبة التي تخدش عاداتنا وتقاليدنا ومخاطر التعصب الأعمى والتطرف الفكري.
- عقد ندوات، ومحاضرات، ولقاءات، وورش عمل، وبروشورات ونشرات يشارك فيها أصحاب الخبرة وذوو الاختصاص، والتعاون مع المؤسسات الفكرية الموثوقه والداعمه لتعزيز الأمن، والاستعانة بخبرات وتجارب الأسرى والحقوقيين في مجال نشر الوعي بالأمن الفكري الفكري يُدعى إليها الأهل والطلبة والمعلمون، ونشر الوعي بأهمية مصادر تلقي الأفكار من خلال توضيح المصادر الصحيحة والتحذير من المصادر المشبوهة. (16).
- توفير بيئة ديمقراطية وتشجيع التفكير والحوار والمناقشة الهادفة وتبادل وجهات النظر واحترام الرأى والرأى الاخر، وتطوير مهارات التفكير النقدى للطلبة.
- دمج الأنشطة بالمنهاج، وأن تشمل مساقات متخصصة تعنى بالتربية الوطنية والتثقيف السياسي والفكري، وتحث على الإبتعاد عن الفكر المتطرف بسياقات أخلاقية، والمنهج الإسلامي والعقيده الإسلامية، وخلق مواطن صالح، وإظهار الجوانب الفكرية المسمومة ومحاربتها من خلال المناهج.

- اشراك الطلبة في صناعة القرارات المتعلقة بتعزيز الأمن الفكري وتعزيز مشاركتهم في النشاطات الهادفة لتطويرهم فكريا ووطنيا. واشراكهم في اللجان المدرسية المختلفة، والكشف عن المواهب، تنفيذ انتخابات طلبةية (البرلمان الطلابي) لانتخاب ممثلين عن كل صف.
- تعزيز الثقة بالنفس لدى الطلبة، والقدرة على التعبير، وتوفير الجو الآمن له، والأمان والاستقرار خاصة خلال مناقشته بأي موضوع خاص بالأمن الفكري.
- تفعيل وتعزيز دور المرشد التربوي، وعمل لقاءات فردية وجماعية ووضع وضع خطط واضحة المعالم وفق أهداف موجهه نحو محاربة التسمم الفكري.
- وضع خطة مشتركة من بداية العام الدراسي يشترك فيها كفريق تطويري كل من المدير والمعلم وأولياء الأمور لرفع الوعي لدى الطلبة والأهالي والمعلمين والمديرين حول مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية لتعزيز الأمن الفكري. واشراك الجميع بالمسؤولية والإعداد، وتوفير بيئة تربوية آمنه تربويا وفكريا وأخلاقيا، والعمل على تأسيس قاعدة متينه فكريا من المعلمين ولجان الطلبه وانطلاقهم لنشر أفكارهم التربوية داخل المدرسة وخارجها.
- الحد من الفجوة ما بين الطلبة وأولياء أمورهم من خلال تنفيذ انشطة مشتركة بين الطرفين؛ مما يؤدي الى خلق وتعزيز الثقة ما بينهما، وبالتالي يقلل من جهل الطلبة بالأمن الفكري، وتوعية الاهل بكيفية متابعة الأبناء، وتوضيح المؤشرات التي قد تظهر على الأبناء بهذا الخصوص وتوضيح سبل تطوير العلاقة بين الأهل والأبناء.
- استغلال الاذاعة الصباحية أو الأنشطة اللامنهجية لتنفيذ سكيتشات مسرحية هادفة، من تمثيل الطلبة أنفسهم حول مواضيع مثل الابتزاز الالكتروني، أو نقد موقف معين، أو تطوير سلوك ايجابي وعرضه، وأن المدرسة ليست مكانا فقط لحشو المعلومات بل مكانا فسيحا للتعبير عن الأفكار والمشاعر، وتنفيذ انشطة محببة للطلبة، واكتشاف مواهب الطلبة في كافة الميادين (علمية، فنية، ... الخ) وتعزيزها وتشجيعها وإبرازها في فعاليات المدرسة المختلفة.
- تفعيل الدور المدرسي في أساليب الوقاية من الانحراف الفكري، وتعزيز الأمن الفكري يتمثل
   في مراحل عدة وفق خطط مدروسة في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومرحلة الحوار والمناقشة، ومرحلة التقويم وتقديم خطط علاجية.
- توعية المعلمين للتركيز ودقة الملاحظة حول أية تغيرات قد تظهر على الطلبة؛ لأن المعلم هو الأكثر قربا منهم، وتقليل نصاب المعلم لإيجاد وقت للتواصل مع الطلبة.

#### توصيات الدراسة:

بناءا على نتائج الدراسة، يوصى الباحث ما يلى:

- 1. دعوة أولياء الأمور لمحاضرات تزيد من خبرتهم بخطورة المرحلة التي يعيشها أبناؤهم، والاستفادة من أولياء الأمور ذوي الخبرة والمعرفة في تعزيز الأمن الفكري .
- 2. تفريغ المعلمين من بعض الحصص لحل مشكلات الطلبة وتنظيم اجتماعات دورية للمعلمين لدراسة أوضاع الطلبة الفكرية.
- 3. إقامة المعارض التربوية وإعداد البرامج التوعوية بقضايا الأمن الفكري مع المؤسسات الأمنية والجهات المختصة.
- 4. دراسة الأسباب الحقيقة للسلوك والفكر المنحرف وتنمية قدرات التفكير النقدي لدى الطلبة.

## قائمة المراجع

#### أ. المراجع العربية

- ابريعم، سامية. (2011). الأمن الفكري ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقه (المدرسة الثانوية كنموذج). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. 4(3): 72-87.
- الجهني، رسمية، الغيث، العنود، البارقي، نصلحة، والمخلفي، مها. (2019). دور القيادة المدرسية في تعزيز الامن الفكري وتنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية بالمدينة المنورة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 3(12): 121–158.
- الخزاعلة، يوسف. (2020). ترسيخ مفاهيم الأمن الفكري والوطني لدى طلبة المرحلة الثانوية في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية وأولياء الأمور. مجلة الجامعة االإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 28(6): 400–422.
- الخليفة، شعاع. (2022). دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة مدارس المرحلة الثانوية في محافظة عنيزة. المجلة الدولية للعلوم التربوية زولنفسية. 71(3):-257 302.
- الدليمي، منذر عبد عباس. (2020). دور المرشد التربوي في تنمية الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الإعدادية. مجلة كلية التربيه للبنات، 7(13)، 243–280.
- دينو، آلاء. (2017). دور مديري المدارس الخاصة في الأردن في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الوسط، عمان.
- العنزي، عبدالعزيز، الزبون، محمد. (2015). أسس تربوية مقترحة لتطوير مفهوم الأمن الفكري لعنزي، عبدالعزيز، الزبون، محمد الثانوية في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات/ العلوم التربوية، (2)42: -659 642.
- السوالمة، وفاء. (2021). دور المدراء في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية مدارس مديرية التربية والتعليم في لواء الكورة من وجهة نظرهم. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (74)، 82-100.
- صخري، محمد. (2021). القيادة المدرسية وتجويد العملية التعليمية قراءة نظرية في الاهمية والأدوار. مجلة التمكين الاجتماعي. 3(3): 48-57.
- عزب، محسن. (2009). تعاقب المديرين واثره على فاعلية الإدارة المدرسية، المكتبة المصرية، القاهرة.

- العصامي، عبير. (2022). دور المدرسة الثانوية في تحقيق الأمن الفكري لدى طلابها دراسة ميدانية بمحافظة الغربية. مجلة البحث العلمي في التربية، 23(8): -64 105.
- علي، أسماء. (2018). دور المدرسة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلابها: دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 54(54)، 219-295.
- عواودة، تغريد، أبو خيران، أشرف. (2023). واقع الإثراء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل من وجهة نظر المعلمين. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 7 (46). 31. 51.
- الفنتوخ، عبدالله. (2023). الدور التربوي لإدارات مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض نجاه تحقيق الأمن الفكري للطلبة. مجلة البحث العلمي في التربية. 24(9): -1 39.
- الكفيري، وداد. (2020). دور المدارس الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36(1): 74-88.
- المصري، إبراهيم، ومخامرة، كمال. (2018). دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للمتعلمين-دراسة ميدانية على المدارس الحكومية في مدينة الخليل. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. 5(2): -338.
- بلمهدي، فتحية، وبكير، مليكة. (2014). دور المناخ المدرسي في تحقيق الصحة النفسية لدى المراهق، مجلة عالم التربية، 15(46): 295–315.

#### ب. المراجع العربية المترجمة:

- Ali, A. (2018). The role of the secondary school in Menofia Governorate in enhancing the intellectual security among its students. Journal of Education Education Sohag UNV, 54(54), 219-295.
- Awawdeh, T., Abu khayran, A. (2023). The Statues of Job Enrichment among Public School Principals in Hebron Governorate from the teachers' point of view. Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS). 7(46), 31-51.
- Azab, M. (2009). Succession of principals and its impact on the effectiveness of school administration. Egyptian Library, Cairo.
- Belmehdi, F., Bakir, M. (2014). The role of school climate in achieving mental health among adolescents, World of Education Journal, 15(46): 295-315.
- Ibriam, S. (2011). Intellectual security and the role of educational institutions in achieving it (secondary school as a model). Journal of Law and Human Sciences. 4(3): 72-87.
- Al-Dlimi, M. (2020). The role of the educational counselor in enhancing intellectual security among middle school students. College of Education for Women Journal. 13(1): 243-280
- Aleinzi, A., Alzabun, M. (2015). Suggested educational basis to develop the concept of intellectual security for secondary students in the kingdom of Saudi Arabia. Derasat: Educational Sciences. 42(1): 641-659.
- Al-fantoukh, A. (2023). The Roles of Middle School Administrations in Riyadh towards Achieving the Intellectual Security of Students. Journal of Scientific Research in Education. 24(9): 1-39.
- Al-Juhani, R., Al-Ghaith, A., Al-Barqi, N., Al-Makhlafi, M. (2019). The role of school leadership in enhancing intellectual security and developing the values of citizenship among secondary school students in Madinah. Arab Journal of Educational and Psychological Sciences, 3(12): 121-158.
- Al-Kafiri, W. (2020). The Role of Jordanian Schools in Enhancing Intellectual Security among Students. Arab Journal for Security Studies, 36(1): 74-88.
- Alkhalifatu, S. (2022). Enhancing Intellectual Security among Secondary School Students in Unaizah Governorate. International Journal of Educational and Psychological Sciences. 71(3):257-302.
- Al-Khazaleh, Y. (2020). Consolidating the concepts of intellectual and national security among secondary school students in the Directorate of Education of Kasbah Mafraq

- area from the perspective social studies teachers and students' guardians. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies. 28(6): 400-422.
- Al-Masry, I., Makhamra, K. (2018). The role of school administrations in enhancing the intellectual security of learners: a field study on public schools in the city of Hebron. Humanities Journal of Umm El Bouaghi University. 5(2): 315-338.
- Al- Sawalmeh, W. (2021). The Role of Principals in Enhancing the Intellectual Security of Secondary School Students in the Schools of the Directorate of Education in the Koura District from their Point of View. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, (74), 82-100.
- El essamy, A. (2022). The Role of The Secondary School in Achieving Intellectual Security for Its Students A Field Study in Gharbia Governorate. Journal of Scientific Research in Education, 23(8): 64-105.
- Dino, A. (2017). Role of private school principals in enhancing the intellectual security of secondary school students from the point of view of teachers in the capital Amman. Unpublished master's thesis, Middle East University, Amman
- Sakhri, M. (2021). School leadership and improvement of educational processTheoretical perspective on importance and roles. Social Empowerment Journal. 3(3): 48-57.

#### ج. المراجع الإنجليزية:

- Al-Dajah, H. A. (2019). Contemporary Theory of Intellectual Security. Canadian Social Science, 15(3), 11-22.
- AL-Osaimi, B. J., & AL-sufyani, D. B. (2018). The intellectual security concepts in the english textbooks of the intermediate stage in Saudi Arabia. International Interdisciplinary Journal of Education, 7(1), 154-163.
- Baba, T. (2019). The Importance of Intellectually Safe Classrooms for Our Keiki. Educational Perspectives, 51(1), 28-30.
- Dougherty, R. (2017). Rhapsode metaphor: Understanding the student-teacher relationship in philosophy for children. Unpublished Master's Thesis. University of North Florida.
- Nakpodia, E. D. (2010). Culture and curriculum development in Nigerian schools. African Journal of History and culture, 2(1), 1-9.
- Oliver, A. I. (2010). Curriculum improvement: a guide to problems, principles, and procedures. (Third, ed). London: Ex Library expected imperfections.
- Rahamneh, K., Al-Qudah, M. (2016). A proposed educational vision for activating the role of the Jordanian Universities students' families in enhancing student's intellectual

- security from the student's perspectives. European Scientific Journal, 12(16), 105-121.
- Darawsha, N. A. H. (2021). The Role of University Administration in Enhancing Intellectual Security Among Yarmouk University Students. Journal of Education and Training Studies, 9 (5), 35-51.
- Waswas, D., Gasaymeh, M. (2017). The Role of School Principals in the Governorate of Ma'an in Promoting Intellectual Security among Student. Journal of Education and Learning, 6 (1), 193-206.

## اللاجئون الفلسطينيون بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي

«دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب»

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله¹¹، منصور أحمد أبو كريم¹

Khaled Khalil Ahmad Al-Sheikh Abdallah<sup>1\*</sup>, Mannsour Ahmad Abu Karim<sup>1</sup>

Khalidkh75@hotmail.com

## ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح، وبيان حقوق اللاجئ في القانون الدولي، ومعرفة مفهوم اللاجئ الفلسطينيين، وتوضيح حقوق اللاجئين الفلسطينيين في قرار رقم (194)، وتتبع دور الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفضح محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» في تصفية قضية اللاجئين، وإبراز تداعيات «صفقة القرن» على قضية اللاجئين الفلسطينيين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

#### توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها:

- إن القرارات الذي اتخذتها إدارة الرئيس "ترامب" بوقف عمل "الأونروا" وضعت منظمة الأمم المتحدة والقضية
   الفلسطينية أمام تحديات مصيرية ومعقدة.
- إن الموقف الأمريكي جاء متماشيًا مع الرؤية الإسرائيلية بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والموقف العربي الإسلامي والدولي الداعم "للأونروا" ساهم في استقرارها نوعًا ما، وعدم دفعها للانهيار الذاتي،
- وقفت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها إلى جانب إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها مقدمتها حق عودة اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.
  - خرجت الدراسة بعدة توصيات؛ أهمها:
- هناك ضرورة ماسة لإيجاده جبهة قوية ووطنية وتشمل الكل الفلسطيني لمواجهة كل الاحتمالات الحاضرة والمحتملة القاضية بإنهاء عمل "الأونروا" وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- زيادة تفعيل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن مناطق "الأونروا" الخمس، مع تفعيل قوي للدور القانوني للدفاع حقوق اللاجئين، وتفعيل دور اللجان الشعبية لتشكيل حراك شعبي يمكن أن يكون جاهز للرد على أي التفاف أو إنهاء لعمل "الأونروا" وقضية اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: قرار عودة اللاجئين (194)- اللاجئين الفلسطينيين- صفقة القرن.

# Palestinian refugees between recognition by international law and American denial

## Case study: The administration of former US President Donald Trump

#### **Abstract**

This study aimed to identify the concept of the refugee in terms of language and terminology, to explain the rights of the refugee in international law, to know the concept of the Palestinian refugee, to clarify the rights of the Palestinian refugees in Resolution No. (194), and "Donald Trump" in liquidating the refugee issue, and highlighting the repercussions of the "deal of the century" on the Palestinian refugee issue. Moreover, the study relied on the analytical descriptive approach.

The study reached several results the most important of them:

- The decisions taken by President Trump's administration to stop the work of "UNRWA" have placed the United Nations and the Palestinian cause in front of crucial and complex challenges.
- The American position came in line with the Israeli vision to liquidate the Palestinian refugee issue, but the official and popular Palestinian position and the Arab, Islamic, and international position in support of "UNRWA" contributed to its stability somewhat, and did not push it to self-collapse.
- The United States of America, as usual, stood by Israel at the expense of the rights of the Palestinian people, the foremost of which is the right of return of refugees, the right of the Palestinian people to self-determination, and the establishment of their independent state with Jerusalem as its capital.
- The study came out with several recommendations; the most important of them:
- There is an urgent need to create strong and national front that includes all Palestinians to face all the present and potential possibilities that call for ending the work of "UNRWA" and liquidating the Palestinian refugee issue.
- Increasing the activation of the Refugee Affairs Department of the Palestine Liberation Organization within the five "UNRWA" areas, with a strong activation of the legal role to defend the rights of refugees, and activating the role of the popular committees to form a popular movement that can be ready to respond to any detour or termination of the work of "UNRWA" and the refugee issue.

**Keywords:** The Decision to Return Refugees (194) - Palestinian Refugees - The Deal of the Century.

#### مقدمة

تعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، باعتبارها ظاهرة ملازمة للخوف والاضطهاد والاستبداد، فما من حضارة عاشت في الماضي إلّا وعرف أهلها الانتقال من مكان إلى آخر بحثًا عن الأمان للابتعاد عن الخطر الذي يهددهم ويهدد حياتهم.

تضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة عام 1945م نصوصًا واضحةً بشأن حقوق الأفراد؛ وبحق تقرير المصير لجميع الشعوب؛ ومع ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م قرار تقسيم فلسطين رقم (181)، وإثر صدوره صعَّدت العصابات الصهيونية عبر توسيعها لعمليات الإرهاب والقتل والإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وبعد أن انسحبت بريطانيا من فلسطين ونشبت فيها حرب عام 1948م، بلغت العمليات ذروتها؛ ما أدى إلى لجوء معظم أبناء شعب فلسطين من وطنهم وأراضيهم وجعلهم يعيشون في الشتات كلاجئين، لتتبنى بعدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م القرار رقم (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، ولتنشأ بعدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عام 1949م.

سعت إدارة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية «دونالد ترامب» منذ وصولها للبيت الأبيض عام 2017م، إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل سرعة تحقيق ذلك رأت ضرورة تصفية القضية الفلسطينية لسهولة تمرير التعاون العربي – الإسرائيلي، لذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والقرارات كانت في معظمها في غير صالح الحقوق الفلسطينية، حيث كانت البداية مع قرار نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ومن ثم قرار وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بهدف الإسراع في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

اتخذ الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» عدة قرارات معادية لحقوق الشعب الفلسطيني ومستقبله، حيث حملت هذه القرارات أبعادًا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال انتهاك الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفرض وقائع جديدة على الأرض لمصلحة إسرائيل، ومعاقبة الفلسطينيين على تمسكهم بثوابتهم الوطنية وحقوقهم المشروعة، والتي من أهمها حق عودة اللاجئين حسب القرار رقم (194)، حيث اعتبرت هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ من «صفقة القرن».

#### أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية من أهم القضايا المعاصرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أنَّ لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية للباحثين وصناع القرار، بحيث يمكن الاستفادة منها من خلال ما توصّلت إليه من نتائج وتوصيات، حيث تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

#### 1. الأهمية النظرية

تعتبر هذه الدراسة إضافة للمعرفة الإنسانية بالمكتبات العربية، التي تساعد على توضيح حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وأهمها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم الفلسطينية التي هجروا منها بعد أن احتلتها إسرائيل عام 1948م.

#### 2. الأهمية التطبيقية

تكمن أهمية هذه الدراسة في تطرقها لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث تحاول الدراسة الاسهام من خلال نتائجها في حث المسؤولين في الحكومة الفلسطينية على بذل المزيد من الجهود في الاهتمام بهذه القضية، وبمحاولات الإدارات الأمريكية إنهاء عمل «الأونروا»، عبر انكارهم لقرار منظمة الأمم المتحدة رقم (194)، الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وشرعية نضاله لانتزاع هذه الحقوق وممارستها.

#### مشكلة الدراسة

يعد موضوع اللاجئين من المواضيع التي أخذت في الظهور بشكل واسع، حيث أصبح من أهم المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى تحليل معمق، لذلك؛ تطرقت الدراسة لجملة من العناصر المتضمنة للأصول الفكرية والنظرية المختصة بموضوع اللاجئين بشكل عام، واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، من حيث المفهوم والأسباب التي أدت إلى اللجوء، وصولًا إلى مجموعة من القوانين الدولية التي تختص باللاجئ الفلسطيني والتي أهمها قرار العودة رقم (194)، الذي وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين أمام مسؤولية دولية وقانونية وأخلاقية تجاه الفلسطينيين الذين شردوا من مدنهم وقراهم الأصلية، ليصبحوا بذلك لاجئين لهم صفة قانونية خاصة. ومن ثم؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما تداعيات السياسات الأمريكية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني؟

#### تساؤلات الدراسة

- ما مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح؟
  - ما حقوق اللاجئ في القانون الدولي؟
    - ما مفهوم اللاجئ الفلسطيني؟
- ما حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194)؟
- ما الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟
- كيف حاولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تصفية قضية اللاجئين؟
  - كيف ستؤثر "صفقة القرن" على قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

#### أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن هذه الدراسة تسمو لتحقيق الهدف الرئيس، وهو: توضيح السياسات الأمريكية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني.

## ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف إلى مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح.
  - بيان حقوق اللاجئ في القانون الدولي.
    - معرفة مفهوم اللاجئ الفلسطيني.
- توضيح حقوق اللاجئين الفلسطينيين في قرار رقم (194).
- تتبع دور الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- فضح محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في تصفية قضية اللاجئين.
  - إبراز تداعيات «صفقة القرن» على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

#### حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على الحدود الآتية:

- الحد الزمني: منذ تولي «دونالد ترامب» منصب رئيس الولايات المتحدة من الفترة 2017م
   إلى 2021م.
  - الحد المكاني: فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية.
- الحد الموضوعي: اللاجئين الفلسطينيين بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي «دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب».

#### منهجية الدراسة

ارتباطًا بموضوع الدراسة، وتتبع مشكلتها البحثية، فإنَّ الباحثان قد راعا التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية لـ «المنهج الوصفى التحليلي».

ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث يقوم هذا المنهج على متابعة ورصد دقيق لظاهرة أو حدث معين (عليان وغنيم، 2000: 42)، من أجل التعرف على هذه الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج تساعد في تحليل الواقع (عطوي، 2000: 173–173).

وقد استخدم الباحثان هذا المنهج لتوضيح وتحليل دور إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» في تغيير صفة اللاجئ الفلسطيني، وانكاره لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين في القرار الأممى رقم (194) لتمرير «صفقة القرن».

#### هيكلية الدراسة

وفقاً للمنهاج العلمي؛ قسم الباحثان هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي.

المبحث الثاني: السياسات الأمريكية لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني.

#### المبحث الأول: اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي

ترافقت السياسات الإسرائيلية للسيطرة على فلسطين وتهويد المكان والزمان، بظهور عدد كبير من المشاريع لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وقد تم الترويج لها من خلال عدة مشاريع تعمل على تصفية القضية الفلسطينية من مضمونها الأساسي وهو حق اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من بيوتهم وقراهم ومدنهم، كان آخرها مشروع الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» الهادف إلى توطين العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء المختلفة، بغية تصفية قضية اللاجئين، لتتساوق التصورات الأمريكية بشكل كامل وغير عادل مع المواقف الإسرائيلية التي لا تعترف بقرارات الشرعية الدولية، والتي من ضمنها قرار رقم (194) الذي يعد من أهم القرارات ذات الصلة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم فلسطين.

يعرض هذا المبحث من الدراسة مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح، والتعريف الإجرائي له، وحقوق اللاجئ في القانون الدولي، ومفهوم اللاجئ الفلسطيني، وأخيراً اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194).

## أولًا: مفهوم اللاجئ (Refugee):

يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة ومتزايدة في العصر الحديث نتيجة تزايد حجمه، وتفاقم انتشاره في مختلف أنحاء العالم، حيث كان من أبرز نتائج الحروب والصراعات انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى دول أخرى بحثًا عن الأمن والأمان وتتفاقم المشكلة عندما يحرم هؤلاء من حق العودة إلى بلدهم ومدنهم وقراهم، لذلك؛ يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح.

#### مفهوم اللاجئ من حيث اللغة

اللاجئ اسم فاعل من لجاً وهو من لاذ هاربًا من بلد آخر فراراً من اضطهاد سياسي أو ظلم أو حرب أو مجاعة، حيث جاء في «لسان العرب لابن منظور»؛ لَجاً لَجاً لَجاً ولُجُوءًا ولَجِئ، لَجاً إلى الشيء والمكان. والْتَجاً ولَجْئًا: إلى الحصن أو غيره: لاذ إليه واعتصم به (ابن منظور، د/ت: 152)، وذكر «أحمد رضا» في «معجم متن اللغة»؛ أَلْجاً أمره إلى الله: أسنده، ويقال ألْجاًه من الشيء: عَصَمه وحصَّنه في ملجأ منه، والنَّجاً إليه: لاذ وتحصن به (رضا، 1958: 150)، ويقال: لَجاً والْتَجاً إلى فلان: استند إليه واعتضد به، ولَجاً والتَجاً عنه: عدل عنه إلى غيره (المعجم الوسيط، 2004: 815).

واللاجئ جمعه لاجِنُون: من لاذ بغير وطنه فرارًا من اضطهاد أو حرب أو مجاعة (المعجم الوسيط، 2004: 815)، وهرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره، ولجأ الى بلاد سواها، واللّجأ والمَلْجَأ: المَعقِل والمَلاذ والالتجاء الآمن، وجمعها مَلاجئ: وهي مكان يُعدُ في المدن ونحوها لتجمع السكان به في اثناء الغارات الجوية (المنجد، 1992: 713)، حيث تحال أصل كلمة «لاجئ» في اللغة العربية إلى قدسية مبدأ الحماية، فكلمة «ملجأ» تعني المكان الذي يأوي إليه الإنسان بحثًا عن الحماية أو الحصانة، وهي غالبًا ما تستخدم كملجأ للغريب الذي يطلب الإجارة (شعبان، 2013)، وقد ورد في القرآن الكريم بقول الله لله لله وأن أحد من الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارِكَ فَأَجِرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمُ وقد ورد في القرآن الكريم بقول الله لا يعَلمُونَ » لا (سورة التوبة/ الآية: 6).

#### مفهوم اللاجئ من حيث الاصطلاح

ينطبق مصطلح اللاجئ على الشخص الذي غادر وطنه الأصلي رغمًا عنه بحثاً عن ملاذ آمن خارج وطن المنشأ، نتيجة عدوان خارجي، أو غزو أجنبي، أو احتلال، أو أحداث خطيرة عملت على تهديد السلامة العامة في جزء معين من وطنه، أو وطنه كله (عمايرة، 2018: 24)، كما ويعرف اللاجئ بأنه «أي فرد يترك مكان سكنه ويجبر على ذلك ويهاجر إلى منطقة جغرافية ثانية، بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لمجموعة مجتمعيه معينة أو تبنيه لآراء سياسية محددًا» (أبو حسونة، 2016: 31).

صاغت منظمة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية جنيف عام 1951م في مادتها الأولى تعريفًا للاجئ على أنه «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي معارض، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه، خشية التعرض للاضطهاد» (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023).

كما وتعرّف المنظمات الدولية والمواثيق الدولية المختصة اللاجئ بأنه «الشخص الذي فرَّ من بلده جراء خطر التعرض للاضطهاد ولانتهاكات في حقوقه الإنسانية، حيث تكون المخاطر التي تتهدد سلامته وحياته وأسرته قد بلغت حد اضطراره إلى أن يختار المغادرة وطلب السلامة والأمن خارج بلاده، لأن الحكومة في بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له، وللاجئ الحق في التمتع بالحماية الدولية حسب القوانين الدولية» (الغزالي، 2017).

عرفت المنظمات الإقليمية اللاجئ بشكل أكثر شمولاً، فقد جاء في المادتين الأولى والثانية من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ضمن معاهدة 10 أيلول/ سبتمبر عام 1969م أن لفظ لاجئ يطلق على «أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالاً خطراً بالنظام العام» (صالح، 2013: 36).

ومن التعريفات المهمة للاجئ هو تعريفه في الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لعام 1994م، حيث اعتبرت الاتفاقية بأن اللاجئ هو: «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد بسبب عرقه، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو لآرائه السياسية، وهو الشخص الملتجأ إلى غير بلده الأصلي، أو مقر إقامته، بسبب العدوان، أو وقوع كوارث، أو اختلال بالنظام العام لهذا البلد» (عمايرة، 2018: 52-26).

وعرف «الشيب والناصري» اللاجئ بأنه: «الشخص الذي خرج من بلده الذي يحمل جنسيته بسبب خوفه التعرض للاضطهاد لأسباب عديدة أهمها العرق والدين والانتماء، ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب الخوف، أو هو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد» (الشيب والناصري، 2017).

يتضح للباحثان بأن المفاهيم السابقة للاجئ تتسع من حيث أنه ليس هناك تعريف محدد للاجئ يعبر بشكل مباشر عن المعنى الدقيق للمفهوم، وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، لذلك؛ ومن المعطيات السابقة للتعاريف التي ذكرتها الدراسة، حاول الباحثان وضع تعريف للاجئ، حيث يعرف الباحثان «اللاجئ» إجرائيًا بأنه: «الشخص الفار من الصراع المسلح أو الاضطهاد والعيش في ظروف خطرة لا تُحتمل، تدفعه إلى عبور الحدود بحثًا عن ملاذ آمن في الدول المجاورة، وبالتالي يتم الاعتراف به دوليًا كلاجئ من خلال قرارات الأمم المتحدة، ويحصل على المساعدة من الدول ومنظمات الدولية والإقليمية».

## كما ويتبين للدراسة بأن أهم أسباب اللجوء هي:

- الحروب والاضطهاد والخوف من القتل وعدم الأمان، والخطر في حال العودة.
- استخدام العنف والابتزاز والتمييز بسب العرق والدين والتوجهات والآراء السياسية.
  - الالتحاق الإجباري للمشاركة في حرب أو نزاع أو فرض حمل السلاح.
    - ممارسة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية.

## ثانيًا: حقوق اللاجئ في القانون الدولي

تنظم حق اللجوء قوانين وطنية واتفاقيات ومواثيق دولية؛ فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م على منح حق اللجوء، وألزم الدول التي تمنحه بحماية اللاجئ، وبعد ذلك؛ وتحديدًا في عام 1951م فصَّلت «معاهدة جنيف» حق اللجوء وصفة اللاجئ، حيث نصت المعاهدة على استثناء المتابعات المترتبة على جرائم الحق العام، إذ لا تشمل الحماية الناتجة عن الحصول على حق اللجوء إلّا الأخطار والمتابعات الناجمة عن خلفية سياسية أو عرقية أو دينية أو نحو ذلك.

يتمتع اللاجئين بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، ولعل أهمها الحق في الحياة، والحماية من التعذيب، ومن سوء المعاملة، والحق في حرية التنقل، والحق في ترك بلد ما، وقد تأكدت هذه الحقوق مرة أخرى عند النص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م الذين يشكلان سويًا الصك الدولي لحقوق الإنسان، فتنطبق على اللاجئ باعتباره إنسان العديد من الحقوق المعترف بها على المستوى العالمي في المواثيق الدولية الخاصة لحقوق الإنسان فالحق في اللجوء باعتبار أنه حق وثيق الصلة بحقوق الإنسان، فحالة اللجوء التي يجد فيها الشخص نفسه مضطراً إلى ترك مكان إقامته الدائم هريًا و خوفًا على حياته إنما ناتجًا عن تعرضه لانتهاك حق من حقوقه كإنسان (الجزيرة، 2016).

إن حقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف، وإلى جانب ذلك؛ هنالك معاهدات دولية وإعلانات دولية تنطوي على أحكام تهم اللاجئين على غرار اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ومعاهدة عام 1954م الخاصة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية بسبب الأصل أو العرق أو الديانة أو الانتماء إلى جماعة سياسية، بالإضافة إلى «إعلان الأمم المتحدة» بشأن الملجأ الإقليمي والذي اسند في جوهره على مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، إذ نص في ديباجته بأن منح اللجوء هو عمل سلميًا وإنسانيًا وليس سياسيًا، وبالتالي لا تستطيع أي دولة أخرى أن تعتبره عمل غير ودي (سايغي، 2016).

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحةً في المادة رقم (14) منه بأن «لكل فرد حق التماس ملجاً في بلدان أخرى، والتمتع به، خلاصًا من الاضطهاد، وبأنه لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية، أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» (الامم المتحدة، 2023).

لذلك؛ ترهن جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة منح اللجوء بمعايير أساسية، منها أن يكون اللاجئ تعرض فعلًا للاضطهاد أو لخطر حقيقي على حياته، ولا يُمنح اللجوء من منطلق مخاوف أو توقعات بتعرض المعني للاضطهاد إلّا إذا كان يجري في بلده نزاع مسلح قد يُعرضه لخطر الموت في حال عودته، ويُطلق عادة على هذا النوع من اللجوء «اللجوء الإنساني»، فيجب أن يكون اللاجئ تعرض للاضطهاد أو التهديد بالقتل بسبب مواقفه السياسية أو نضاله الحقوقي من أجل الحريات والديمقراطية في بلده، وفي هذه الحالة يُوصف اللاجئ بـ»اللاجئ السياسي» وهو أكثر أصناف اللجوء شيوعًا، لا سيما بين رعايا دول العالم الثالث، حيث يسود الاستبداد، ومصادرة الحريات، والقمع السياسي، بشكل دائم ومستمر (الجزيرة، 2016).

ويعد منح حق اللجوء عمل سيادي، أي إن الدولة هي المسؤولة عن إعطاء حق اللجوء للأشخاص الفارين من دولتهم إلى هذه الدولة، أي أن قبول الشخص كلاجئ حق من حقوق الدولة وحدها، وهي من تقرر منح الأشخاص حق اللجوء إلى دولتهم والإقامة فيها كلاجئ أو الرفض،

كما يحق للدولة رفض اللجوء لأي شخص وفي هذه الحالة يقوم ذلك الشخص بطلب اللجوء إلى دولة أخرى للحصول على ملجأ آمن له (مقدادي، 2018، 11-12).

## ثالثًا: مفهوم اللاجئ الفلسطيني

نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين مع استيلاء العصابات الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948م، والتي تعد إحدى التجليات المؤلمة لنكبة فلسطين وشعبها الذين أرغموا على الهرب من ديارهم، والتشرد في فلسطين نفسها، وفي الأقطار العربية المجاورة، وهؤلاء اللاجئون ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، والذين بلغت نسبتهم نحو (%58) (صالح، 2022: 71)، ودمر الصهاينة نحو (400) قرية ومدينة كانت قائمة قبل الحرب والفترة التي تلتها، وبحلول منصف عام 1948م، أضحت أغلبية تلك القرى والمدن الفلسطينية في حالة دمار كامل أو جزئي، وغير صالحة للسكن (موريس، 2013: 48).

سمحت نتائج حرب عام 1948م لإسرائيل بتحقيق أحد أهم أهدافه الإستراتيجية والمتمثلة في تغيير المعادلة الديموغرافية على أرض فلسطين لتصبح لصالح اليهود، وذلك عبر استغلال الحرب وظروفها في القيام بأوسع عملية تطهير عرقي في العصر الحديث، وهذا ما أدى الى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقد تم تشريد ما يقارب (940) ألف فلسطيني (الشيب والناصري، 2017)، من أصل مليون و (390) ألف الى خارج الأرض التي قام عليها اليهود عليها كيانهم (صالح، 2022: 71)، كما أسفرت حرب حزيران/ يونيو عام 1967م عن نزوج آخر للشعب الفلسطيني.

كما عرفت جامعة الدول العربية اللاجئ الفلسطيني بأنه «كل شخص اضطرته ظروف القتال في فلسطين إلى ترك محل إقامته، فأصبح بعد أن تقطعت به أسباب العيش في حاجة إلى الإغاثة» (الشريف، 2016).

أما اللاجئ في التعريف الفلسطيني؛ فقد نصت المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني، وهي مادة لم تشملها البنود التي ألغيت عام 1996م طبقًا لترتيبات اتفاقية أوسلو، على أن «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني» (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968، مادة 5).

ويتبين للباحثان بأنه طبقاً لهذه المادة من الميثاق يعتبر اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين بوجه عام، هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحدودها طبقًا لحدود الانتداب البريطاني، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو مواطن «فلسطيني الجنسية».

كان الجانب الفلسطيني في المحادثات المتعددة الأطراف التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991م، قد قدم تعريفًا للاجئ الفلسطيني؛ وهو «اللاجئون الفلسطينيون هم كل الفلسطينيين أو نسلهم الذين طردوا أو أجبروا على مغادرة بيوتهم في الفترة ما بين قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، وبعد حرب عام 1948م (الشيب والناصري، 2017).

وتعتمد الدراسة تعريفها الإجرائي للاجئ الفلسطيني؛ وهو «كل فلسطيني فرَّ من محل إقامته الطبيعي في فلسطين بسبب هجوم العصابات الصهيونية على القرى والمدن الفلسطينية والتي سميت بحرب عام 1948م، وما بعدها، ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى وطنه»، ويبقى هذا اللاجئ محتفظًا بصفة اللجوء إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلى، مهما طال أمد اللجوء من الأجيال.

وهذا يعني أي إنسان أخرج من داره يعد لاجئًا، وهذا ينطبق على الفلسطينيين الذين أخرجوا بعد حرب عام 1948م، وحرب عام 1967م، وينطبق على جميع الفلسطينيين بين هذين التاريخين، أو بعد هذا التاريخ، لأن قسمًا من الفلسطينيين أبعدوا عن أرضهم بعد حرب عام 1967م.

#### أما عن التحديد الجغرافي للاجئين الفلسطينيين؛ فهي كالآتي:

- اللاجئون الفلسطينيون ليسوا هم جميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين فقط؛ إذ إن هناك لاجئين فلسطينيين مقيمين داخل فلسطين.
- ليس كل اللاجئين الفلسطينيين هم اللاجئون الذين هجروا وأخرجوا من بيوتهم عام 1948م، لأن هناك لاجئين هجروا وأخرجوا من بيوتهم عام 1967م، أو خرجوا لأسباب مختلفة ومنعوا من العودة.
- ليس اللاجئون الفلسطينيون فقط هم اللاجئون الذين يعيشون في الضفة والقطاع وخارج فلسطين، وإنما هناك لاجئون فلسطينيون يقيمون داخل فلسطين المحتلة عام 1948م.
- الشعب الفلسطيني خارج فلسطين هو عبارة عن مزيج بين لاجئي فلسطين عام 1948م، وعام 1967م وليس فقط من لاجئي عام 1948م.

وتشير الدراسة إلى أن أهم ما يميز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي (صالح، 2013: 30):

- إن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى شعبهم، بنسبة (57%) من أبناء الشعب الفلسطيني -كما ذكرت الدراسة- والتي تعد أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم مقارنة بأي بلد حدث فيها حالة تهجير للاجئين في العالم.
- المدة الزمنية للاجئين الفلسطينيين تعد أطول مدة زمنية، كما أنها أكبر مشكلة للاجئين في التاريخ الحديث لم يتم حلها، فهذه المشكلة عمرها أكثر من (75) عامًا، بينما معظم أو جميع مشاكل اللاجئين قد تم حلها، أو فتح المجال لحلها مثل لاجئي أفغانستان، والبوسنة، والصومال، والأرمن وغيرهم.

- إن قضية اللاجئين الفلسطينيين مدعومة بإجماع دولي، بمعنى أنها ليست مجرد رغبة فلسطينية فقط، بل هناك إجماع في المؤسسات الدولية على حق العودة، وقد صدر في قضية اللاجئين الفلسطينيين عدد كبير من القرارات الدولية والإقليمية تفوق القرارات التي صدرت بحق أي لاجئين في العالم، حيث أعيد مثلًا التأكيد على قرار رقم (194) بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها.

ومما سبق؛ يتضح للباحثان بأن أهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تكمن في طبيعتها، فهي قضية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، لعدة ملايين من البشر يشكلون الجسد الأساسي الشعب بأكمله، مما يكسب القضية أبعادًا اجتماعية وإنسانية وأخلاقية، تقوق في بعض الأحيان أبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية، مع التسليم بتشابك كل هذه الأبعاد وتداخلها، ولهذا؛ فإن مشكلة اللاجئين يمكن اعتبارها جوهر القضية الفلسطينية، ومن غير المتصور أن تتم أي تسوية للقضية الفلسطينية، دون أن يوجد حلًا عادلًا لها.

## رابعًا: اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194)

تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بالقرار رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 1949م، ارتباطًا بقرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ ديسمبر عام 1948م.

ورد في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) تعريفًا مطابقًا لتعريف «الأونروا»؛ إذ جاء في هذا القرار بأن اللاجئ الفلسطيني هو «الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع الصراع الإسرائيلي- العربي عام 1948م، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته (الشيب والناصري، 2017)، والذي أكد -أيضًا-على حق العودة والتعويض واستعادة الممتلكات للاجئين الفلسطينيين، فقد تضمن القرار في ديباجته والفقرة (5) والفقرة (200) الإشارة إلى تطبيق القرار (194) (عدوان، 2009).

مما يعني بأن إنهاء عمل «الأونروا» يجب أن يكون مرتبطًا بتطبيق قرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (194)، لكن الموقف الأمريكي لا ينطلق من هذه الفرضية بل ينطلق من ضرورة إنهاء قضية اللاجئين بطرق مختلف لتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، تضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما سيأتي في المبحث الثاني من الدراسة.

## المبحث الثاني: السياسات الأمريكية لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني

يتغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بحسب الإدارة الحاكمة والسياسات التي تتبعها، ومع ذلك؛ فقد اتسم موقفها بشكل عام على دعم إسرائيل، والضغط على القيادة الفلسطينية للتعامل مع المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين.

لكن مع دخول إدارة الرئيس «ترامب» البيت الأبيض أشتد الموقف الأمريكي المعادي لقضية اللاجئين في محاولة منها لتصفية القضية عبر الضغط على «الأونروا» ومحاولة إنهاء عملها، لقد شكل الموقف الأمريكي الجديد الذي أعلنت عنه إدارة الرئيس «ترامب» بتخفيض تمويل «الأونروا» ومن ثم وقف التمويل بشكل عام تحد كبير أمام استمرار عمل المنظمة، فالموقف الأمريكي وضع عدة عقبات أمام استمرار عمل «الأونروا» باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر ممول لخدمات «الأونروا» الصحية والتعليمية والبيئية.

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى استيضاح موقف إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بشكل خاص، والانعكاسات السياسية والتي ترتبت على هذه القرار، ومحاولة إدارة الرئيس «ترامب» إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني من المنظور الأمريكي الجديد له، وذلك من خلال توضيح الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولات إدارة الرئيس «ترامب» تصفية قضية اللاجئين، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في «صفقة القرن».

## أولاً: الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين

يعد ملف اللاجئين وحق العودة هو أحد أهم الملفات في القضية الوطنية الفلسطينية والذي يتعرض لمخاطر مستجدة بفعل سياسة الإدارة الأمريكية التي اشتدت شراسة في عهد الرئيس «ترامب»، ومازال الضغط الأمريكي قائمًا على القيادة الفلسطينية للتعامل مع المشروع الأمريكي الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين (عدوان، 2009).

قُدّمت العديد من المشاريع الأمريكية التي ترمي إلى تصفية قضية اللاجئين على امتداد أكثر من نصف قرن باستهداف المكانات الثلاث وهي: اللاجئ، والمخيم، والأونروا، التي ينهض عليها حق العودة، كما ترمي إلى استكمال شروط تنفيذ مخطط التوطين والتهجير، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن منطلق ادعاء الحرص على الشعب الفلسطيني ومصالحه للمس بمكانة اللاجئ الفلسطيني القانونية—السياسية، التي مازالت مصانة من خلال الوثائق الدولية والفلسطينية، ومن خلال الاجئ اللاجئ الناتعامل الدولي الذي ما يزال يميل إلى احترام القواعد القانونية التي تعطي اللاجئ الفلسطيني حق التمتع بوضعيته ومكانته القانونية.

وضع وزير الخارجية الأمريكية السابق «سايرونس فانس» عام 1969م مشروعًا لتوطين

اللاجئين، الذين كان عددهم آنذاك مليون ونصف المليون في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي بميزانية مقدارها (3) مليار دولار لتوطين (700) ألف في الأردن، و (500) ألف في سوريا، وتقريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك، وفقًا للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات العامة لعام 1950م، وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، وفي عام 1973م أدخل هنري كيسنجر تعديلات على المشروع بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن، والثلث الباقي في سوريا، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل (السهلي، 2020).

انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل عام من خلال مجموعة من المحددات، ومن بينها (عدوان، 2009):

- الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأهمها استمرار تدفق النفط للحفاظ على الأسواق العالمية.
- احتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية محددة، تهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي.
- العمل على إزالة أسباب التوتر في المنطقة من خلال طرح مجموعة من المبادرات السياسية.
  - التعاون مع حلفائها الدوليين والإقليميين للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

وضعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" عام 1987م مشروعًا لحل قضية اللاجئين، يتضمن إنشاء صندوق دولي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا، بحيث تقام لهم مستوطنات حديثة تدفع تكاليفها من الصندوق الدولي بإشراف لجنة تعينها هيئة الأمم المتحدة، أما أصحاب الأملاك فتدفع لهم تعويضات عن أملاكهم تحدد قيمتها لجنة دولية مؤلفة من خبراء.

يلاحظ المتابع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وموقفها من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص أنها اتسمت بسمات أساسية في الفترة (1948م-2017م)، حيث يمثل موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من قضية اللاجئين بشكل خاص انعكاسًا لمدى العلاقة مع "إسرائيل"، فكلما توطدت علاقة الإدارة معها تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

يمكن القول إنه منذ إدارة الرئيس الأميركي السابق "هاري ترومان" في الفترة (1945م-1953م)، بقيت القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين، أسيرة الصراع الدائر بين قوى الضغط المؤيدة لإسرائيل والإدارات الأميركية المتعاقبة لجهة دعم المواقف الإسرائيلية على مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية (السهلي، 2022).

#### ثانيًا: محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تصفية قضية اللاجئين

تعد التحولات الدراماتيكية نادرة في السياسة الخارجية الأمريكية، لكن أحد الأمثلة التي لا يمكن إنكارها هو قرار إدارة الرئيس "ترامب" بوقف تمويل "الأونروا"، وهي الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين منذ تأسيسها عام 1949م، والتي تقوم بدور المساعدة والحماية الاجتماعية لحوالي (5) ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

كان التمويل الأمريكي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات، وتوفير أكثر من ثلث تمويل ميزانية "الأونروا"، حيث يتوافق قرار خفض التمويل لها مع منظور إدارة الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" الأوسع في السياسة الخارجية، كتخفيض الدعم للسياسة التجارية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث يصر الرئيس "ترامب" على أن المساعدات الخارجية يجب أن تفيد الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أكثر جوهرية من مجرد الحفاظ على الاستقرار.

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) في كانون الأول/ ديسمبر عام 2017م عن وثيقة ادعت بأنها قانونية من (20) صفحة تحت عنوان "توجيهات وإرشادات حول الحماية الدولية" تتضمن (50) توصية، حيث تم إعداد الوثيقة بالتعاون بين "الأونروا" والمفوضية، وقد عرضت الوثيقة آليات انتقال خدمات "الأونروا" إلى المفوضية حين عدم حصول اللاجئ الفلسطيني على المساعدات الإنسانية والحماية من "الأونروا"، وهو الذي يعزز تنفيذ الفقرة الثانية من البند الأول لتأسيس المفوضية عام 1950م، وتقترح خطوات استيعاب خدمات اللاجئين الفلسطينيين فيها بدل "الأونروا".

تعد هذه الوثيقة بمثابة وثيقة سياسية، وهي بعيدة كل البعد عن الموضوعية القانونية، وقد صيغت بإتقان، وحينها لم يصدر مواقف أو تعليقات رسمية حول هذه الوثيقة سواء فلسطينية أو عربية أو إسلامية أو من الدول المضيفة (صيدا، 2018).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص مساعداتها للأونروا في 16 كانون الأول/ يناير عام 2018م، حيث قامت بتجميد نحو (300) مليون دولار من أصل مساعدتها لها، والبالغة (365) مليون دولار، حيث تسبب ذلك الإجراء بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني "الأونروا" أصلاً، مما تسبب باتخاذ إدارة "الأونروا" عدة قرارات أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، واعتبرت "الأونروا" هذه الأزمة المالية بفعل تقليصات الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها هي "الأكبر في تاريخها".

قررت الإدارة الأمريكية في 3 آب/ أغسطس عام 2018م قطع كافة مساعداتها المالية للأونروا، حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية "هيذر ناورت": إن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات للأونروا بعد الآن، وأضافت بأن الولايات المتحدة الأمريكية حذرت مسبعًا من أنها "لن تتحمل القسم الكبير من هذا العبء بمفردها"، وقد اعتبر الفلسطينيون ذلك القرار "تصعيدًا أميركيًا خطيراً ضد الفلسطينيين يهدف لشطب حق العودة، وإغلاق قضية اللاجئين" (أبو كريم، 2019).

وكشفت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، في 4 من آب/ أغسطس 2018م أن إدارة الرئيس "ترامب" بدعم من صهره ومستشاره "جاريد كوشنير"، وأعضاء في الكونغرس الأمريكي، يعملون على إنهاء وضعية "اللاجئ" لملايين الفلسطينيين من أجل وقف عمل "الأونروا"، ونقلت المجلة، عن مسؤولين أميركيين وفلسطينيين (لم تكشف عنهم) أن تلك المساعي تهدف إلى "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وأضافت المجلة بأن هناك مشروع قانون على الأقل يتم طرحهما في الكونغرس من أجل دفع هذه المسألة؛ وقالت المجلة إنها حصلت على رسائل بريد إلكتروني تداولها "كوشنير" مع مسؤولين في الإدارة الأميركية، المجلة إنها صراحة، إلى "ضرورة وقف عمل مؤسسة الأونروا (زقوت، 2018: 3).

ووفقا لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، فقد دعا «كوشنير» إلى «بذل جهد صادق لعرقلة عمل «الأونروا»، والتخلص بهدوء منها، وتأتي مبادرة «كوشنير» في إطار حملة أوسع نطاقًا من جانب إدارة الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» وحلفائها في الكونغرس لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين في المنطقة، وإخراج قضيتهم من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (أبو كريم، 2019).

وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية أيضًا في 30 من تموز/ يوليو عام 2018م أن عضو الكونغرس الأميركي عن الحزب الجمهوري «داغ لمبورن» يسعى لسن قانون جديد يعتبر فيه أن عدد اللاجئين الفلسطينيين ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيين صفة اللجوء، وتنسب الصحيفة لمصادر في الكونغرس أن العدد سينحصر في (40) ألف فقط منذ حرب عام 1948م، من أصل مسجلين في «الأونروا»، وهو رقم غير واقعي وقليل جدًا مقارنة بمعطيات اللاجئين المسجلين في «الأونروا» والبالغ عددهم حوالي (6) مليون لاجئ فلسطيني.

يهدف «لمبورن» إلى تخفيض الدعم الأميركي للأونروا، عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني بمن تشردوا خلال النكبة فقط، واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة، حيث يقول «لمبورن»: إن خلفية القانون الجديد مرتبطة بالاختلاف في تعريف الأمم المتحدة بين اللاجئ الفلسطيني، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير «الأونروا» (زقوت، 2018: 2).

يرى العديد من مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية بأن «الأونروا» أبقت على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأدامت الآمال بين الفلسطينيين في المنفى بأنهم قد يعودون يومًا ما إلى ديارهم، وهو احتمال تستبعده إسرائيل بشكل قاطع، حيث يشير منتقدو «الأونروا» بشكل خاص إلى سياستها في منح وضع اللاجئين الفلسطينيين ليس فقط لأولئك الذين فروا من فلسطين منذ عام 1948م، بل إلى أحفادهم أيضًا، وهو ما سيرفع عدد اللاجئين إلى أكثر من (6) ملايين لاجئ، يعيش ثاثهم تقريبًا في المخيمات الفلسطينية في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك؛ فإن إدارة الرئيس «ترامب» مستعدة لإعادة صياغة شروط قضية اللاجئين الفلسطينيين لصالح إسرائيل، عبر تقليص الدعم عن «الأونروا» ومحاولة إبعادها، كما فعلت في اعترف الرئيس «ترامب» بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل (وكالة سما الإخبارية، 2018).

بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس «ترامب» إجراءاتها العملية بتقليص المساعدات الأمريكية ثم تلتها قطع المساعدات كليًا بالإضافة لحديثها عن تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين الى نصف مليون لاجئ، ثم توقفت الحملة الهجومية على «الأونروا» ضمنيًا، فعند متابعة هذه الخطوات يتضبح أنها تميزت بالتدرج والمرحلية والتخطيط المسبق، وهي مرتبطة بجدول زمنى محدد لاستكمال تحقيق بقية الأهداف التي سعت اليها الإدارة الامريكية والتي أعلنت عنها، ومنها إنهاء عمل «الأونروا» بشكل كلى، لذلك؛ تجد الدراسة بأن التحديات التي يمثلها الموقف الأمريكي بوقف الدعم المالي من جانب، والتقليصات التي تقوم بها «الأونروا» من جانب آخر يمكن حصرها في النقاط الآتية (زقوت، 2018: 8):

- نجاح إدارة الرئيس "ترامب" في إعادة تعريف اللاجئ يمكن أن ينسف قضية اللاجئين الفلسطينيين من جذورها، ويؤدي إلى حصر عدد اللاجئين في (40) ألف فقط، واسقاط صفة اللاجئ عن أكثر من (6) مليون فرد في داخل فلسطين وخارجها.
- وقف خدمات "الأونروا" سيؤدي إلى تفكيك الكتلة السكانية في المخيمات الفلسطينية، وإلى موجات هجرة جماعية خارج فلسطين، وخارج مخيمات اللجوء.
- وقف تمويل "الأونروا" سيؤدي إلى ضرب الأمن والاستقرار في المنطقة، وستكون هناك تداعيات أمنية وسياسية في المناطق الخمس للأونروا: سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.
- وقف التمويل الأمريكي يمكن أن يؤدي في حالة استمراره وعدم القدرة على سد العجز إلى انهيار "الأونروا" بشكل كامل أو بشكل جزئى، عبر توقفها عن تقديم الخدمات.

#### ثالثًا: صفقة القرن وقضية اللاجئين الفلسطينيين

بعد تولي الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" مقاليد الرئاسة الأمريكية عام 2017م، أعلن عن نيته للتوصل إلى صفقة نهائية للصراع في الشرق الأوسط، خاصة الصراع الإسرائيلي-العربي، حيث كلَف "جاريد كوشنير" للقيام بهذه المهمة، وفي نيسان/ إبريل عام 2017م التقى

الرئيس "ترامب" بالرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" الذي دعم جهود الإدارة الأمريكية في حل الصراع الإسرائيلي – العربي، كما أطلق على الصفقة عدة مسميات مثل: "صفقة الحل النهائي" و"صفقة ترامب" و"صفقة الصفقات" و"صفقة القرن" أو "مؤامرة القرن"، كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مواعيد للإعلان عن الصفقة، لكنها لم تطرحها رسميًا إلّا بنهاية شهر أكتوبر 2018م.

تتناقض "صفقة القرن" مع قرارات الأمم المتحدة (242) و (338) و (194)، التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، كوسيلة لتعزيز السلام بين الجانبين، ويشكل رفض إسرائيل الانسحاب من هذه الأراضي تمرد وإهمال للقرارات الدولية، كما أنه يحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق تقرير مصيرهم، حيث وصفت "صفقة القرن" بأنها الترجمة الأمريكية لوعد بلفور، حيث تضمنت صفقة الرئيس "ترامب" بنودًا لتصفية القضية الفلسطينية، وفي المقدمة منها قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد أكدت أنه لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في المناطق التي أنشئت عليها إسرائيل، حيث ركزت الصفقة على عدة نقاط تمهيدية لتنفيذها؛ أهمها (أبو داير، 2023):

- نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس، واعتبارها عاصمة لاسرائبل.
  - تقليص الدعم المالى للأونروا، والضغط لإلغائها.
  - إسقاط صفة لاجئ عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين، واعتبار صفة اللاجئ لا تورث. وتستند الخطة إلى عدة نقاط جوهرية؛ وهي:
- إن أرض فلسطين التاريخية "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن تطلعات إسرائيل بهذا الشأن تطلعات مشروعة تمامًا، والوجود البشري الفلسطيني على هذه الأرض هو وجود طارئ له تطلعات، ولكن لهذه التطلعات سقفًا وحدودًا لا يجب أن تمس أو تتقص من الحق التاريخي لليهود.
- إن أي تسليم من جانب إسرائيل بأي حق من حقوق الفلسطينيين المكفولة بقرارات الشرعية الدولية هو تنازل إسرائيلي.
- تنص الخطة فيما يتعلق بالأمن بأن "تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقًا لبعض الترتيبات الأمنية، وألّا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على إسرائيل".
- إن أبرز مثال على ذلك، ما تتضمنه الخطة بشأن ما تسميه "هجرة الفلسطينيين إلى دولة فلسطين"، حيث تعتبر تجاوز سقف معين لعدد السكان الفلسطينيين حتى في دولة فلسطين هو تهديد للأمن الإسرائيلي، وهذا السقف تحدده إسرائيل لوحدها دون أي طرف آخر (وكالة وفا للأنباء، 2023).

- تمارس الخطة تحايلًا على المجتمع الدولي والتفافًا إسرائيليًا أمريكيًا على فعل التشريد القسري الذي مارسته العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وذلك بمساواتها بين حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا بطريقة منهجية من ديارهم بالقوة وبين اليهود الذين خرجوا من الدول العربية.
- تتخلى الخطة عن حق التعويض كالتزام دولي وتُحيله إلى صندوق ائتماني يتم السعي لجمع الأموال له بصورة طوعية، ويتم توزيع التعويضات ضمن سقف المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم جمعها.
- نصت الخطة أنه عند توقيع اتفاق السلام فإن كلًا من وضع اللاجئ الفلسطيني ووجود "الأونروا" ووجود المخيمات سيتم إلغاؤها.
- تدعو الرؤية إلى التخلي عن تعريف اللاجئ وصفته فور إصدارها، وذلك بحجة أن تعريف "الأونروا" للاجئين بما يشمل نسلهم أدى إلى تفاقم الأزمة، ولكن هذا هو الأمر الطبيعي الذي يسري على حالات كل اللاجئين من جميع أنحاء العالم، فعندما تعالج مشكلة اللاجئ يشمل هذا العلاج بصورة طبيعية أفراد عائلته كما نصت عليه الأعراف الدولية (لاشين، 2020: 30).

يتبين بأن خطة الرئيس السابق "ترامب" احتوت على عدة خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم في الدول المضيفة التي يتواجدون بها بما يخضع لموافقة الدول ذاتها، والتي من أهمها قبول (5) آلاف لاجئ سنويًا على مدى عشر سنوات، بواقع (50) ألف لاجئ فلسطيني في بعض الدول التي توافق على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وتشير بنود الصفقة أيضًا إلى تفكيك المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر استبدالها بتجمعات سكنية جديدة، كما تضمن إعلان الرئيس "ترامب" إنهاء عمل "الأونروا"، وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية، ويمتد ذلك إلى شطب القرار رقم (194)، وتاليًا حق العودة لأكثر من (6) ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم ووطنهم الوحيد فلسطين (السهلي، 2020).

لا تكتفي الخطة بصرف النظر عن عودة اللاجئين إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، بل تضع قيودًا على عودة اللاجئين إلى أراض الدولة الفلسطينية المزعومة، وتربط ذلك بموافقة إسرائيل وفقًا لاعتباراتها الأمنية، حيث تضمن الخطة بأن "يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين أو يزيد من المخاطر الأمنية على إسرائيل" (وكالة وفا للأنباء، 2023).

يتبين للباحثان بأن إعلان الرئيس "ترامب" تضمن إنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية، ويمتد ذلك إلى شطب القرار

رقم (194) الخاص بحق العودة لأكثر من (6) ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم ووطنهم الوحيد فلسطين، حيث تورد الخطة بأن "ينص اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئ أو الهجرة، وأن يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في إسرائيل، والأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم يكونون مؤهلين لإعادة التوطين ومؤهلين فقط للحصول على تعويض" وفق ما هو موضح في بند الخيارات والتعويضات، كما تضمنت الخطة بأنه "لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، سيتم إنهاء المركز القانوني للاجئين الفلسطينية، وإقامة مساكن دائمة للاجئين الفلسطينية، وإقامة مساكن دائمة للاجئين ".

#### الخاتمة

مما سبق؛ يتضح للباحثان بأن قرار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بوقف تمويل "الأونروا" يهدف إلى تصفيتها، أو دفعها للانهيار، عبر وقف تمويلها لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وللأبد، بهدف تمرير "صفقة القرن"، عبر انتهاج سياسة تقوم على وقف الدعم، وإعادة تعريف "اللاجئ الفلسطيني" بالمنظور الذي تحدده هذه الصفقة، وتحويل هذا الملف لمفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وتقديم المساعدات المباشرة للدول التي تحتضن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات التي على أرضها، الأمر الذي قوبل بالرفض التام من قبل الشعب الفلسطيني.

أثبتت ما يسمى بـ "صفقة القرن" ودون أدنى مجال للشك بأن إدارة "ترامب" تجاوزت جميع القرارات الدولية التي تنص على أن مدينة القدس تخضع لإدارة دولية، ولا يجوز تغيير واقعها إلا بقرار دولي من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة وأن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني لم يوافق عليها، خاصة قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، وعدم الاعتراف بحل الدولتين، وعدم الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم حسب ما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، لتمرير السياسات الأمريكية في عملية تغيير صفة اللاجئ الفلسطيني، واستكمالًا لمسلسل النكبة الفلسطينية عام 1948م.

#### النتائج

- إن القرارات الذي اتخذتها إدارة الرئيس "ترامب" بوقف عمل "الأونروا" وضعت منظمة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية أمام تحديات مصيرية ومعقدة، فالقرار الأمريكي بوقف تمويل المنظمة التي تعني بشؤون اللاجئين يعتبر تسييس صارخ للمساعدات الإنسانية، كما يهدد القرار بإضافة المزيد من الوقود إلى واحد من أكثر الصراعات قابلية للاشتعال في العالم، ويضع تحديات جمّة أمام قدرة "الأونروا" على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين خلال السنوات القادمة.

- إن الموقف الأمريكي جاء متماشيًا مع الرؤية الإسرائيلية بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما حاولت إدارة الرئيس "ترامب" تصفية قضية القدس، إلّا أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والموقف العربي الإسلامي والدولي الداعم "للأونروا" ساهم في استقرارها نوعًا ما، وعدم دفعها للانهيار الذاتي، لكن هذا لا يعني انتهاء الأزمة، فقد يكون ما حدث مجرد مقدمة لما قد يحدث في المستقبل، خاصةً إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على دول العالم في عدم تمويل "الأونروا" بهدف دفعها للانهيار، الأمر الذي يتطلب عمل سياسي ودبلوماسي لتوفير موازنة "الأونروا".
- إن طبيعة الخطوات الأمريكية ربما لم تستكمل بعد، وأن استكمالها مرتبط بخطة وجدول زمني كي يعطى فرصة لتدارك ردت الفعل وتهيئة فكرة إنهاء عمل "الأونروا" عند جموع اللاجئين الفلسطينيين، وربما لا تنتظر الإدارة الأمريكية تنفيذ انسحاب هادئ للأونروا من خلال تقليص الخدمات ولدواعي شح الموارد المالية، وصولًا للانتهاء الذاتي، بل ربما تسعى لتنفذ العديد من الاجراءات والقرارات القاضية بإنهاء "الأونروا".
- ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها السابق "دونالد ترامب" الشرعية الدولية ووقفت كعادتها إلى جانب إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

#### التوصيات

وفي ضوء ما تقدم من نتائج؛ يمكن للباحثان التأكيد على التوصيات الآتية:

- هناك ضرورة ماسة لإيجاده جبهة قوية ووطنية وتشمل الكل الفلسطيني لمواجهة كل الاحتمالات الحاضرة والمحتملة القاضية بإنهاء عمل "الأونروا" وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- السعي الدائم لدعم ميزانية "الأونروا" من خلال حث جميع الاطراف العربية والدولية، وذلك من خلال عقد مؤتمرات طارئة وشبه دورية لبحث سبل وآليات دعم "الأونروا".
- تفعيل وتحريك الإعلام الفلسطيني والعربي والدول المساندة والداعمة للقضية الفلسطينية لصالح تدويل قضية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم بالحماية والإغاثة والرعاية الدولية لحين ايجاد حل دائم لقضيتهم بالعودة.
- زيادة تفعيل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن مناطق "الأونروا" الخمس، مع تفعيل قوي للدور القانوني للدفاع حقوق اللاجئين، وتفعيل دور اللجان الشعبية لتشكيل حراك شعبي يمكن أن يكون جاهز للرد على أي التفاف أو إنهاء لعمل "الأونروا" وقضية اللاجئين.
- تحفيز المختصين والخبراء والباحثين نحو الدراسات الاستراتيجية الخاصة بشؤون اللاجئ الفلسطيني ومجمل أوضاعه وظروف حياته، كبديل عن الدراسات المعرفية أو التاريخية، فمن شأن هذه الدراسات أن تساهم في ايجاد حلول للقضايا التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني، بالإضافة لتحليل مسبق لمجمل السياسات التي يمكن أن تواجه قضية اللاجئين سياسيًا وقانونياً.

## قائمة المراجع

## أُولًا: المراجع العربية

- ابن منظور، جمال الدين (د/ت). لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- أبو حسونة، محمد (2016). فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى استراتيجيتي النمذجة المعرفية ولعب الدور في تحسين توكيد الذات للمراهقين اللاجئين السوريين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- أبو داير، عبد الله (2023) صفقة القرن الإرهاصات والمتغيرات، استرجعت بتاريخ 2023/5/29، من: https://2u.pw/aCITVmM
- أبو كريم، منصور (2019): التداعيات السياسية لقرار إدارة الرئيس ترامب وقف تمويل الأونروا على مستقبل عمل المنظمة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، (54-55): 173-173.
- الأمم المتحدة (2023). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، استرجعت بتاريخ 17 نيسان 2023، من: https://2u.pw/xpaCxN
- الجزيرة (2016). حق اللجوء، استرجعت بتاريخ 12 نيسان 2023، من: <a href="https://2u.pw/">https://2u.pw/</a> من: /2016 من: https://2u.pw/
  - رضا، أحمد (1958). معجم متن اللغة، المجلد (5)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- زقوت، علاء (2018). مستقبل عمل وكالة الغوث في ظل الموقف الأمريكي الجديد، غزة، فلسطين: مركز رؤية للدراسات والأبحاث.
- سايغي، وداد (2016): اللاجئ الإطار القانوني والمفهوم، مجلة العلوم الإنسانية جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة- الجزائر، (4): 495-503.
- السهلي، نبيل (2022). الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية، استرجعت بتاريخ 18 آذار https://2u.pw/71VOcbL ، من: 2023
- السهلي، نبيل (2020). صفقة القرن مشروع لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، استرجعت بتاريخ 2 أيار 2023، من: https://2u.pw/HaDWuKb
- الشريف، محمد (2016). قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947–1967، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 4 (38): 391–406.

- شعبان، عبد الحسين (2013). اللاجئون في العالم معاناة إنسانية ونقص بآليات الحماية، استرجعت بتاريخ 14 نيسان 2023، من: https://2u.pw/TlfwIU
- الشيب، هادي، وناصري، سميرة (2017): مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (1): 224-248.
- صالح، محسن (2013). قضية اللاجئين الفلسطينيين، بيروت: أكاديمية اللاجئين الفلسطينيين.
- صالح، محسن (2022). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صيدا (2018). تقدير موقف إستراتيجي حول مستقبل الأونروا، استرجعت بتاريخ 14 نيسان https://2u.pw/871fMmX
- عدوان، أكرم (2009). المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 11 (2): 177-206.
- عطوي، جودت (2000). أساليب البحث العلمي مفاهيمه أدواته طرقه الإحصائية، عمّان: دار الثقافة والدار العلمية الدولية.
- عليان، ربحي، وغنيم، عثمان (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عمايرة، نجاح (2018): مشكلات التعايش التي يواجهها الطلبة اللاجئون ودور كتب التربية الوطنية والمدنية في تعزيز قيم التعايش السلمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- الغزالي، ناصر (2017). اللاجئون السوريون في تركيا ولبنان والأردن، استرجعت بتاريخ 12 <a href="https://2u.pw/A0nSxV">https://2u.pw/A0nSxV</a> نيسان 2023، من:
- لاشين، جمال (2020). صفقة ترامب وضم الأراضي الفلسطينية لإسرائيل، غزة- فلسطين: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق.
- المعجم الوسيط. (2004). مَجْمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، (ط4)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة https://2u.pw/rPhejG من: 2023، من

- مقدادي، محمد (2018). أثر اللجوء السوري في الجانب الاجتماعي والتربوي في الأردن ودور كتب التربية الوطنية والمدنية في التصدي لهذه المشكلة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد- الأردن.
  - المنجد في اللغة والأعلام (1992). (ط 32)، بيروت: دار المشرق.
- موريس، بيني (2013). مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (ج2)، (ترجمة: عماد عواد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
  - الميثاق الوطني الفلسطيني (1968). منظمة التحرير الفلسطينية.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" (2023). صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية مخطوفة المعلومات الفلسطين، استرجعت بتاريخ 11 نيسان 2023، من: الy/3ZEfLOY
- وكالة سما الإخبارية (2018). الكشف عن خطة كوشنير لإنهاء قضية اللاجئين والقضاء على https://2u.pw/aCITVmM الأونروا بصمت، استرجعت بتاريخ 18 أيار 2023، من:

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Dyer, Abdullah (2023). The deal of the century, precursors and variables, Retrieved on 292023/5/, from: <a href="https://2u.pw/aCITVmM">https://2u.pw/aCITVmM</a>
- Abu Hassouna, M. (2016). The effectiveness of a counseling program based on cognitive modeling and role-playing strategies in improving self-affirmation for Syrian refugee adolescents, unpublished master's thesis, Yarmouk University, Jordan.
- Abu Karim, M. (2019). The political repercussions of President Trump's administration's decision to stop funding UNRWA on the future of the organization's work, Journal of the Palestinian Planning Center, (5455-):153173-.
- Adwan, A. (2009). American Positions on the Palestinian Refugee Issue 19482007-, Al-Azhar University Journal, Human Sciences Series, 11 (2): 177206-.
- Amayra, N. (2018). Problems of Coexistence Faced by Refugee Students and the Role of National and Civic Education Books in Promoting the Values of Peaceful Coexistence, Unpublished PhD Thesis, Yarmouk University, Irbid-Jordan.
- Atwi, J. (2000). Scientific Research Methods, Concepts, Tools, and Statistical Methods, Amman: House of Culture and International Scientific House.
- Elian, R., & Ghoneim, Ot. (2000): Methods and Methods of Scientific Research Theory and Practice, Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Al-Ghazali, N. (2017). Syrian refugees in Turkey, Lebanon and Jordan, Retrieved on 42023/12/, from: https://2u.pw/A0nSxV
- Ibn Manzoor, J. (d.t.). Lisan Al-Arab, (1), Beirut: Dar Sader.
- Intermediate dictionary, (2004). The Arabic Language Academy, General Administration of Complexes and Heritage Revival, (4th Edition), Cairo: Al Shorouk International Library.
- Lashin, J. (2020). The Trump Deal and the Annexation of the Palestinian Territories to Israel, Abdullah Al-Hourani Center for Studies and Documentation, Gaza-Palestine: Palestinian Labor and Planning Department.
- Miqdadi, M. (2018): The impact of Syrian asylum on the social and educational aspect in Jordan and the role of national and civic education books in addressing this problem, an unpublished doctoral dissertation, Yarmouk University, Irbid- Jordan.
- Morris, B. (2013). The Birth of the Palestinian Refugee Problem, Part Two, (Translated by: Emad Awwad), Cairo: The National Center for Translation.
- Al-Munajjid in Language and Media, (1992): (Thirty-second edition), Beirut: Dar Al-Mashreq.

- Palestinian National Charter (1968). The Palestine Liberation Organization.
- Palestinian News and Information Agency "Wafa (2023). A deal between Trump and Netanyahu to liquidate the cause and rights of the people of Palestine, Retrieved on 112023/4/, from: <a href="https://bit.ly/3ZEfLOY">https://bit.ly/3ZEfLOY</a>
- Reda, A. (1958): Lexicon of Matn al-Lugha, (5), Beirut: Dar Maktabat al-Hayat Publications.
- Al-Sahli, N. (2022). American administrations and the Palestinian cause, Retrieved on 32023/18/, from: <a href="https://2u.pw/71VOcbL">https://2u.pw/71VOcbL</a>
- Saida (2018). Estimating a strategic position on the future of UNRWA, Retrieved on 42023/14/, from: <a href="https://2u.pw/871fMmX">https://2u.pw/871fMmX</a>
- Al-Sahli, N. (2020). The deal of the century is a project to liquidate the Palestinian refugee issue. Retrieved on 22023/5/, from: <a href="https://2u.pw/HaDWuKb">https://2u.pw/HaDWuKb</a>
- Saigi, W. (2016): The Refugee Legal Framework and Concept, Journal of Human Sciences, Montouri Brothers University, Constantine Algeria, (4): 495–503.
- Saleh, M. (2013). The Palestinian Refugee Issue, Beirut : Palestine Refugee Academy.
- Saleh, M. (2022). The Palestinian Cause: Its Historical Backgrounds and Contemporary Developments, Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.
- Sama News Agency (2018). Revealing Kushner's plan to end the refugee issue and eliminate UNRWA silently, retrieved on 52023/19/from: <a href="https://2u.pw/aCITVmM">https://2u.pw/aCITVmM</a>
- Shaaban, A. (2013). Refugees in the world are human suffering and lack of protection mechanisms, retrieved on 42023/14/, from: <a href="https://2u.pw/TlfwlU">https://2u.pw/TlfwlU</a>
- Al-Sharif, M. (2016). The Palestinian Refugee Issue 19471967-, Middle East Research Journal, Middle East Research Center, Ain Shams University (4) 38: 391406-.
- Al-sheb, H. & Nasseri, S. (2017). The Refugee Issue between the Legal Solution and the Political Reality, Palestinian and Syrian Refugees as a Model, Journal of Political Science, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies and Law, (1): 224248-.
- Al-Jazeera (2016). The Right to Asylum, retrieved on 42023/12/, from: <a href="https://2u.pw/aMpDGg">https://2u.pw/aMpDGg</a>
- United Nations High Commissioner for Refugees (2023). What is the 1951 Convention relating to the Status of Refugees?, 42023/25/, from: https://2u.pw/rPhejG
- Universal Declaration of Human Rights (2023). retrieved on 42023/17/, from: <a href="https://2u.pw/xpaCxN">https://2u.pw/xpaCxN</a>
- Zaqout, A. (2018). The future of UNRWA's work in light of the new American position, Gaza-Palestine: Vision Center for Studies and Research.

# الأمن الإعلامي في ضوء المقاصد الضرورية

( بحث مستل عن رسالة دكتوراه)

د. سميـر محمد جمعة عواودة ، د. محمد مطلق محمد عساف ا

منسق برنامج دكتوراه الفقه وأصوله، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة القدس، فلسطين $^{
m 1}$ 

Sameer Mohammd Jomha Awawdi\*, Mohammad Motlaq Mohammad Assaf 1

<sup>1</sup> Coordinator of the PhD Program in Jurisprudence and its Principles, College of Da`wah and Religion, Al-Quds University, Palestine

samawawdi@gmail.com

#### ملخص

يأتي هذا البحث الموسوم برالأمن الإعلامي في ضوء المقاصد الضرورية ) ليعالج واقع الإعلام المعاصر من خلال انضباطه بتعاليم الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة، وانبنى هذا البحث من مقدمة ومبحثين، ففي مقدمة البحث ذكر الباحث معنى الأمن الإعلامي، وبيان تأصيله الشرعي من خلال القواعد والمبادئ الإسلامية في الترويج ونشر المحتوى الإعلامي، ثم بيان أهمية الأمن الإعلامي للأفراد والمجتمعات، وفي المبحث الثاني أورد الباحث بعض الوسائل التي يمكن اتباعها لترسيخ الأمن الإعلامي وتطبيقه على وسائل الإعلام؛ لينضبط العمل الإعلامي في وسائله، وفي المطلب الثاني من المبحث استعرض الباحث أثر الأمن الإعلامي على الضروريات الخمس من حيث الوجود والعدم، وختم البحث بذكر أهم النتائج ومنها أن الإعلام الإسلامي يتقيّد بإسلامية محتواه وأسلوبه، و لا بدّ من ضبط العمل الإعلامي بضوابط عدّة ليؤتي ثماره المرجوّة، ومن أهم التوصيات ضرورة العمل على وضع مزيد من الضوابط الشرعية والمهنية للعمل الإعلامي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الإعلام، المقاصد الضرورية.

#### Media Security in Light of Maqāṣid Necessary

#### **Abstract**

This research, titled (Media Security in Light of Maqāṣid Necessary addresses the reality of contemporary media through its adherence to the doctrine of Islamic Sharia and its general rules. This research consists of an introduction and two sections. In the introduction of the research, the researcher defines the meaning of media security and elucidates its legal foundation through Islamic principles and rules concerning the promotion and dissemination of media content. Then, the researcher explains the importance of media security for individuals and societies. In the second section, the researcher mentions some methods that can be followed to establish media security and apply them to the media to organize and stick to media work in its means. In the second requirement of the research, the researcher reviews the impact of media security on the five necessities in terms of existence and non-existence. The research concluded by mentioning the most important results, including that Islamic media adheres to the Islamic nature of its content and style, and media work must be controlled by several controls for it to attain the desired results. One of the most important recommendations is the necessity of working to establish more legal and professional controls for media work.

Keywords: Security, Media, the Necessary Purposes (The Objectives of Sharia).

#### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيّد المرسلين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبد الله ورسوله، وبعد:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية لتكوّن نظامًا شاملًا ودقيقًا في شتى مجالات الحياة، واهتمت نصوصها العامة بكل جوانب الحياة الإنسانية، وأبرز العلماء أهمية حفظ خمسة جوانب مهمة في حياة الإنسان، وهي ما اصطلح على تسميتها بالضرورات الخمس، وهي بمجملها تركّز على الجانب الفردي للإنسان، ولم تغفل الشريعة الإسلامية الإشارة لمظلّة هذه الضروريات الكبرى، وتتمثل هذه المظلة هي حفظ المجتمع بكل مكوناته كإطار عام، ومن أجل ذلك ركّزت كثير من نصوص الشريعة العامة على حفظ الكيان الأكبر للإنسان، وهو حفظ المجتمع، ولا يُحفظ المجتمع بلا حفظ لكافة مكوناته، ويُعتبر الإعلام أحد هذه المرتكزات الهامة في المجتمع، فجاءت هذه الدراسة بعنوان:

#### « الأمن الإعلامي في ضوء المقاصد الضرورية»

#### مشكلة الدراسة

في خضم الحديث المتزايد عن الأدوار الإعلامية التي تقوم بها سائر وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة والمقروءة) في إيصال المحتوى الإعلامي كما يُراد لها، ومدى انسجام المهمة الإعلامية مع المعايير الشرعية الناظمة للإعلام في المنظومة الدعوية الإسلامية، وفي زحمة المنصّات الإعلامية على اختلاف أهدافها وأماكنها التي يراها البعض مستندًا يتكأ عليها المسلمون في شتى الأقطار لنشر الإسلام، ويراها البعض معول هدم في بنيان الأمة الإسلامية نظراً لما اعتراها من سلبيات، ونظراً لتقصير المؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية في إيصال الخبر الصحيح والمحتوى الهادف، خصوصًا أن تلك الوسائل باتت تتواجد داخل البيوت وفي متناول الجميع، وقد جاءت هذه الدراسة للمساهمة في الكشف عن أهمية الأمن الإعلامي، وربطه بمقاصد الشريعة الإسلامية، وإبراز وسائل تحقيقه، وبيان أثره على مقاصد التشريع الضرورية، ومن أجل الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما معنى الأمن الإعلامي؟
- كيف يتحقق الأمن الإعلامي على مستوى الأفراد والمؤسسات؟
- ما العلاقة بين الأمن الإعلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية؟

## أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الآتى:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية علم المقاصد الشرعية، فالمقاصد للعلوم بمثابة الروح للإنسان.
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على جانب تكويني للشخصية الإنسانية من جوانب المقاصد الشرعية.
- تزداد أهمية هذه الدراسة من خلال تفعيل علم المقاصد في حفظ كيان الأمة وإعلامها الهادف.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الآتى:

- بيان دور الإعلام المنضبط بتحقيق المقاصد الشرعية الضرورية .
- المساهمة في بيان ضوابط الإعلام وفق الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
  - الكشف عن العلاقة الوطيدة بين الإعلام الآمن والمقاصد الضرورية.

وقد كثرت الكتابات في مقصد الأمن، لكن أغلبها ينحصر في جانب دون الآخر، ولم أجد من أفرد الأمن الإعلامي وارتباطه بالمقاصد الشرعية في مؤلف واحد، وجاء بحثي ليكشف عن العلاقة بين الأمن الإعلامي وأثره على الضروريات الخمس، ومدى تنمية وتعزيز الوسائل التي تُسهم في تحقيقه من جانب الوجود وجانب العدم.

#### أسباب اختيار الموضوع

- 1. غياب النظرة المقاصدية للأمن الإعلامي في ظل التسابق الإعلامي لعرض محتوى إعلامي عام.
  - 2. إبراز النصوص المقاصدية التي تهتم بالأمن الإعلامي، وعرض وسائل تحقيقه.
    - 3. بيان دور الأمن الإعلامي في حفظ مقاصد الشربعة الضرورية وجودًا وعدمًا.

# الدراسات السابقة

من خلال البحث والتحري عن الأعمال العلمية في الموضوع لم أجد من أفرد الربط بين الأمن الإعلامي والمقاصد الضرورية، وما وجدته كتابات علمية عامة، ناقشت في اغلبها المقاصد الشرعية التي تتمخض عن ضبط الإعلام بالضوابط الشرعية، وكان مما وقع تحت ناظري بحث علمي بعنوان» مقاصد الشريعة الإسلامية والإعلام» للدكتور خالد العتيبي، وهو منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر.

وما تتميّز به دراستي عن غيرها انها تتطرق للربط العلمي بين الأمن الإعلامي والمقاصد الضرورية وجودًا وعدمًا، كما أن دراستي تؤصل للأمن الإعلامي وفق النصوص الشرعية العامة، وتذكر اهم الوسائل التي من خلال اتبعها يتحقق الأمن الإعلامي في الفضاء الإعلامي.

#### منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد الأنسب للدراسات الشرعية، وقد حرص الباحث على التأصيل الشرعي لمفهوم الأمن الإعلامي من خلال النصوص العامة، وأتى الباحث بحكم المحدّثين على الأحاديث النبوية إذا كانت من الصحيحين، وبيان وجه الدلالة من هذه النصوص.

الخطة التفصيلية للدراسة: اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون خطتها التفصيلية في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، فكانت على الهيكلية الآتية:

المقدمة: وتشمل مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، أسباب اختيار الموضوع، ومنهج الدراسة، والخطة التفصيلية.

المبحث الأول: الأمن الإعلامي وأهميته وأدلته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الأمن لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: معنى الأمن الإعلامي وتأصيله الشرعي.

المطلب الثالث: أهميته الأمن الإعلامي.

المبحث الثاني: وسائل تحقيق الأمن الإعلامي، وأثره على الضروريات الخمس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وسائل تحقيق الأمن الإعلامي.

المطلب الثاني: أثر الأمن الإعلامي على الضروريات الخمس.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

# المبحث الأول: الأمن الإعلامي وأهميته وأدلته.

المطلب الأول: معنى الأمن لغة واصطلاحًا.

يجدر بنا قبل الحديث عن معنى الأمن الإعلامي-كمصطلح مركب له مدلوله-أن نوضّح معنى الأمن لغة واصطلاحًا.

فالأمن في اللغة يعني الطمأنينة، وهو ضد الخوف، يُقال: أمن الشر أي سلم منه، وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف(ابن منظور، د.ت: 21)، ويمكن أن يكون أصل الأمن سكون القلب، وطمأنينة النفس، وراحة البال، ومنه الأمن والأمانة، والأمنة بالتحريك، وكلها تفيد الأمن لقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا» (آل عمران:154)، ويقال استأمن إليه أي دخل في أمانه (الجواهري، 1987: 2071)، وفي عُرف الناس يُراد بالأمن اطمئنان النفس وزوال الخوف، ومنه قول الله تعالى: «الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» (قريش:4)، ويفيد هذا الاسم أن الله تعالى: هو المعطى الأمان لعباده المؤمنين، وذلك حينما يؤمنهم من عذاب الدنيا والآخرة.

أما في الاصطلاح عند المتقدمين فهو: «عدم توقع مكروه في الزمن الآتي» (الجرجاني، 1983: 37)، ومنهم من عرفه بأنه: «طمأنينة النفس وزوال الخوف» (المناوي،1990: 63)، وعرفه ابن عاشور بأنه: «حالة اطمئنان النفس وراحة البال، وانتفاء الخوف من كل ما يُخاف منه، وهو يجمع عاشور ،2004: 55).

ومن المعاصرين من عرّف الأمن بأنه: «الشعور بالسلامة والاطمئنان، واختفاء أسباب الخوف في حياة الإنسان، وما تقوم به هذه الحياة من مصالح يسعى إلى تحقيقها"(التركي، د. ت:19)، أو هو: « ما يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بأمتهم»(وزارة الأوقاف الكويتية، دت: 271)، ومنهم من عرّف الأمن بأكثر من تعريف حسب الجوانب التي يتناولها الأمن على النحو الآتي:

الجانب الأول: الأمن من حيث الإجراءات والسياسات العامة، ويعرف الأمن من هذا الجانب بأنه:» مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها دولة ما لحماية شعبها وكيانها وإنجازاتها» (أبو الحاج، 2006: 11)، ويتضح من هذا التعريف أنه تعريف بالوسيلة وليس بالحقيقة، فيكون الأمن بذلك أقرب للقرارات الإدارية منه للتعريف الحدي.

الجانب الثاني: باعتبار أن الأمن شعور وإحساس، فيكون الأمن من هذا الجانب: «شعور بالأمان والطمأنينة، وإحساس بأن حياة الإنسان ومصالحه، ومصالح وطنه وجماعته، وأسرته مصونة ومحمية» (العتيبي،1999: 21)، وهذا التعريف أقرب لحقيقة الأمن بعيدًا عن الجانب الإجرائي لتحقيق الأمن.

الجانب الثالث: باعتبار أن الأمن بمثابة حالة معينة (نتيجة) تسود أرجاء الدولة، وعلى ذلك يكون الأمن: «اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده ومن خارجها، ومن العدو وغيره، ويكون ذلك على وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي، ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق» (الخادمي، د.ت: 16)، وعرفه محمد عمارة بقوله: « هو الطمأنينة المقابلة للخوف والفزع والروع في عالم الفرد والجماعة، وفي الحواضر ومواطن العمران، وفي السبل والطرق، وفي العلاقات والمعاملات، وفي الدنيا والآخرة جميعاً» (عمارة،1998: 12).

ومنهم من اقترب بالناحية المقاصدية حينما عرّف الأمن بأنه: «الاستعداد والأمان بحفظ الضرورات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دلّ على معنى الراحة والسكينة، وتوفير السعادة والرُقي في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن» (الهويمل، 2000: ص9) ومن المعاصرين من ذهب لتعريف الأمن(الإسلامي) بقوله أنه: «مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورموزها وتاريخها وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك استثمار مواردها، وتنمية اقتصادياتها، وتعزيز قدراتها؛ بما يهيئ لها القوة والإمكانية للدفاع عن العقيدة الإسلامية»(صباح، 1994: 12)، وهذا التعريف غير جامع كونه اقتصر على الأمن العقدي، كما عرف الأمن بالوسائل المتبعة لتحقيقه، ولم يعط وصفًا للأمن كحالة يشعر بها الناس، ويعني الأمن عند آخر: «الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة لدور الوقائي القمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر» (ولد بيه،1990: 22).

ونظراً لكثر التعاريف المعاصرة للأمن، ولأن كل كاتب ينظر للأمن من زاوية معينة، ويعتبر الباحث أن أقرب تعريف معاصر للأمن لمضمون هذه الدراسة ما نصّه: «حالة من الطمأنينة والاستقرار تسود الدولة لتتمكن من تحقيق مصالحها، ومصالح أفرادها الضرورية والحاجية والتحسينية» (الشافي، د.ت: 29).

ويرى الباحث أن تعريف الأمن المناسب لهذه الدراسة هو: «تنعّم المسلم بالطمأنينة الذي تمكّنه من تحقيق مصالحه الدنيوية والأخروية من خلال الوسائل المشروعة» ويمتاز هذا التعريف باختصاره واحتوائه المصالح بشقيّها الدنيوية والأخروية، مع ضبط تحقيقها بالوسائل الشرعية، ويبقى الأمن مطلبا شخصيا حتى في حال عدم وجود الدولة ككيان سياسي، ويراد بالمقاصد الضرورية تلك التي: «لا بد منها لقيام مصالح الدنيا والآخرة، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بفقدانها أو اختلال واحد منها» (الشاطبي، 1997: 17)

# المطلب الثاني: معنى الأمن الإعلامي وأدلته.

يكاد يتفق الجميع على أن الإعلام أصبح سلطة رقابية على التزام الأفراد بواجباتهم، وعلى أداء الحكومات والمؤسسات، وأصبح أداة لتصويب كثير من الممارسات الخاطئة في الحياة العامة، لذا كان لا بد من إبراز الأمن الإعلامي كوسيلة آمنة منضبطة بالشريعة الإسلامية لاستقرار المجتمعات، وقد بدأت الدراسات والكتابات المتصلة بالأمن الإعلامي تطفو على الساحة البحثية، على اعتبار أن الإعلام من أكثر مجالات الأمن الاستراتيجية تأثيراً على الوعي وحركة الشعوب، وهو متعدد الأغراض والمقاصد، ويمكن استخدامه في كثير من الجوانب الإيجابية، وفي مقابل ذلك يمكن استخدامه بطرق سلبية يرى الباحث أن وتيرتها زادت في الآونة الأخيرة.

ويراد بالإعلام: «عملية تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات الصادقة عن طريق رسائل خاصة، وإطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما يدور من أحداث ووقائع، وبثق الثقافة والوعي بين صفوفه» (الهيتي،1969: 21)، أو هو: «تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم» (إمام،1981: 40)، أو هو: «عملية بين طرفين يُرسل أحدهما المعلومات للآخر ضمن قالب موضوعي صحيح، بهدف التأثير عليه والارتقاء بأدائه» (هشام، د.ت: 36)، ومن العلماء من ذهب لتعريف الإعلام بذكر مكوناته ووسائله فهو عندهم:» عملية إيصال للحقائق والأخبار والأفكار والآراء إلى الجماهير سواء أكانوا مستمعين أو مشاهدين أو قراء بوسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية الانترنت والراديو والسينما والتلفاز والفيديو والمسرح والقنوات الفضائية وغير ذلك» (باي زكوب، وطرشاني، 2020: 8).

وذهب بعض الباحثين لبيان المقصود بالإعلام الإسلامي على أنه: «تزويد الجماهير بصفة عامة بحقائق الدين الإسلامي، المستمدة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيلة إعلامية دينية متخصصة أو عامة، بوساطة قائم بالاتصال، لديه خلفية واسعة ومتبعة في موضوع الرسالة التي يتناولها؛ وذلك بغية تكوين رأي عام صائب، يعي الحقائق الدينية، ويدركها، ويتأثر بها في معتقداته وعباداته ومعاملاته» (عبد الحليم، 1979: 154)، وأضاف آخر بأن الإعلام الإسلامي هو: «استخدام منهج إسلامي بأسلوب فنّي إعلامي يقوم به مسلمون عالمون عاملون بدينهم متفقهون لطبيعة الإعلام وسائله الحديثة وجماهيره المتباينة، ويستخدمون تلك الوسائل المتطورة لنشر الأفكار المتحضرة والأخبار الحديثة والقيم والمبادئ والمثل للمسلمين ولغير المسلمين في كل زمان ومكان في إطار الموضوعية التامة بهدف التوجيه والتوعية والإرشاد لإحداث التأثير المطلوب» (كحيل، 1985: 29).

ويجدر لإشارة في هذا الصدد أن حصر الإعلام الإسلامي في صورة محددة هو قصور في معالجة الواقع الإعلامي المتردّي، وبالتالي فإن اعتبار البعض أن كل إسلامي لا يسمّي نفسه إسلامي فهو إعلام كافر أو ملحد ينبغي مقاطعته فذلك يُضعف فكر الإعلام الإسلامي أصلًا، والذي يراه الباحث أن كل وسيلة إعلامية تتشر محتوى لا يخالف الشريعة الإسلامية، ويحقق واحًا من مقاصد الشريعة الإسلامية ينبغي دعمه وتشجيعه والعمل على تصويب ما فيه من قصور.

أما الأمن الإعلامي -كمصطلح مركب - فهو: «قدرة الدولة على دحض وتقويض جميع الخصوم، وخدمة أهداف الدولة، وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم في الوقت المناسب ودون تشويه» (نوغي،2017: 13)، أو هو: «هو العلاقة التي تربط بين الإعلام والأمن وفق أسس ومعايير واضحة ومحددة؛ هدفها خدمة المجتمع وحماية الدولة» (مقابلة مع الدكتور محمود الفطافطة، 2022)، وصار يُتعارف عليه ويُعبَّر عنه بين المتخصصين فيه بالإجراءات العملية التي تراعى مجموعة الأبعاد الأمنية في كل مدخلات ومخرجات الإعلام عبر وسائله المختلفة.

وعرقه آخر بأنه: «مجموعة الآليات والأفكار التي تقوم على جملة من المبادئ والتصورات، تعمل على تحقيق أهداف معينة سواء من خلال الدفاع عن هذه الركائز، أو التأثير في الدائرة الداخلية أو الخارجية لأي نظام سياسي» (جدو، 2017: 5) ومن خلال هذا التعريف نجد أن الأمن الإعلامي أخذ أبعادًا كثيرة ومتعددة، وارتبط بالتحولات الأمنية المتعددة؛ كالإرهاب الالكتروني، والجرائم الالكترونية واستخدام الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويرى الباحث أن الأمن الإعلامي من منظور إسلامي وفق ما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة هو (حالة من الالتزام الإعلامي بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، من حيث المنهج والسلوك والمضمون والأداء؛ للتعبير عن الغاية الإعلامية، وتحقيق المقاصد المرجوّة منه، لتتولد للناس ثقة بالمعلومة والخبر)، ومن خلال النظر بالتعريفات السابقة للإعلام وأمنه يظهر للباحث أن الإعلام منه الصادق الموضوعي المنضبط، ومنه الكاذب المتحيّز للباطل، ومن المنابر الإعلامية ما يبث الخير ويأمر بالمعروف، ويُسهم في نشر الإسلام، ومنه ما ينشر الفاحشة، ويروّج للمنكر.

وتبرز أهمية العلاقة بين مفردتي المصطلح- الأمن الإعلام- لبيان العلاقة بين الأمن بمفهومه العسكري المتمثّل في الأجهزة الأمنية الرسمية، وبين وسائل الإعلام، فبالرغم من أن العلاقة بين الطرفين ينبغي أن تكون واضحة ومتكاملة، وهدفها إصلاح المجتمع، وحماية الدولة، إلا أن واقع المجتمعات العربية يتخلله إشكالية واضحة بين رجل الأمن من جهة، وبين والإعلامي والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى، وتتمثل هذه الإشكالية في نظرة كل واحد منهما للآخر، فرجل الأمن غالبًا ما ينظر إلى الإعلامي كشخص يلهف لأي سبق صحفي، دون التبصّر في الضرر الاجتماعي والنفسي الذي يمكن أن يلحقه بالمجتمع، والإعلامي غالبًا ما ينظر لرجل الأمن

على أنه شخص غير مدرّب على الاتصال مع الجهات الإعلامية، ويميل إلى فرض الرقابة على المحتوى الإعلامي، كما يظهر الباحث أن مفهوم الأمن الإعلامي مرتبط بتحقيق مقومات الأمن العام بصفة عامة، أي أن الأمن الإعلامي مسؤولية جماعية، تبدأ من تعزيز قيم الانتماء الفردي لمجتمعهم ضمن القيود الشرعية، يُضاف لذلك زيادة وعي الأفراد؛ لأهمية ذلك، ثم تضافر جهود المؤسسات أجهزة الدولة في القطاع العام، وعليه لا يمكن للمجتمعات والمؤسسات إنشاء منظومة إعلامية منضبطة بالشريعة الإسلامية إلا حينما يطبق المسلمون قواعد الإسلام بشكل شمولي في كافة جوانب حياتهم، ومن الطبيعي أن يطمح المسلمون لأن تكون الأخبار إسلامية لتعالج الاقتصاد والسياسة والقانون وقضايا الأسرة من وجهة النظر الإسلامية، ولكن ليس مقبولًا أن يضع المسلمون لأنفسهم موعدًا لإنشاء إعلام إسلامي، بل الوصول لهذه الغاية بحاجة لخطة مدروسة متدحرجة متأنية (قطب، 1976: 17).

ويمكن التأصيل الشرعي للعملية الإعلامية من خلال الآتي:

أولا: استخدم القرآن الكريم بعض المصطلحات الإعلامية منها قول الله تعالى: »يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بِلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رَسَالَتَهُ وَالله يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ الله لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْنُولِينَ» (المائدة: 67)، وقوله تعالى: «قُلْ أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» (المائدة: 67)، وقوله تعالى: «قُلْ أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ الْبَلاغُ الْمُبِينُ» (النور: 54)، ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلَةُ مُولُونَ بِأَفْواهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهَ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيْنًا وَهُو عِنْدَ الله عَظِيمٌ» (النور: 15)، وموضع الاستدلال من هذه الآيات أنها تشير لمضمون الإعلام العصري المندرج ضمن (البلاغ)، وفي الآية الثالثة منع الإسلام المشاركة في إظهار الجريمة ونشرها، في الوقت الذي لم تثبت الجريمة، ولما في ذلك من تجريح لأعراض الناس، أو نشر السوء وزعزعة أمن المجتمع.

ثانيا: قول الله تعالى: «وَأَنْدُرْ عَشِيرِتَكَ الْأَقْرَبِينَ» (الشعراء:214)، وفي هذه الآية يتضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم مارس الإعلام بمضمونه لإظهار رسالة الله تعالى بصورة جهرية، بعدما كانت سرية.

ثالثا: يُعتبر الأذان للصلوات الخمس المفروضة بمثابة إعلام يومي متكرر، ويتضمن ترديد مبادئ الشريعة الإسلامية، بقصد تعميقها في قلوب السامعين، ووصول تأثيرها إلى جهات جغرافية عديدة.

رابعا: إن خطبة الجمعة الأسبوعية من أفضل المنابر الإعلامية التي تساير الأحداث والمناسبات، وفي ذلك «كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدْ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ، وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ، وَيَقُرُنُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسُطَى، وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ. فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسُطَى، وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ. فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى

مُحَمَّد. وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَة ضَلَالَةٌ. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِه، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلأَهْلِه، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ» (مسلم،1955: 11)، وتتضمن خطبة الجمعة عناصر الاتصال الأربعة: المرسل، والمرسل إليه، والرسالة، والوسيلة، ويزداد ارتباط الخطب المنبرية بالرسالة الإعلامية بالنظر لما تحتويه الخطب من محاربة للعادات الفاسدة، والحثّ على فعل الخيرات، والإعلان عن الخصائص التي انفرد بها الإسلام، وهذا هدف الإعلام السامي.

خامسا: تعتبر بعثات الرسول صلى الله عليه وسلم وإرساله للسفراء إلى الملوك خطوة إعلامية ليُعلمهم بالإسلام، ويدعوهم لاعتناقه.

سادسا: تعتبر الشريعة الإسلامية التواصل الإنساني بين الناس عن طريق الإعلام مسلكا مهما في تبيلغ الدين، حيث تم تصنيف نشاط الرسول صلى الله عليه وسلم في تبيلغ دعوته من ضمن الإعلام الدعوي.

سابعا: ما مارسه الصحابة رضوان الله عليهم من نشر ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنه حثّهم بقوله لهم: «بَلّغُوا عَنّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَىً مُتَعَمّدًا فَلْيَتَبَوّأُ مَقْعَدَهُ منَ النّارِ» (البخاري، 1993: 1275).

ثامنا: تعتبر الأحداث الهامة في التاريخ الدعوي ذات اثر إعلامي بالغ، ومن ذلك حادثة الإسراء والمعراج التي أسهمت في نشاط لمسلمين لداء رسالتهم، ودرء الافتراءات القرشية ضد الرسول صلى الله عليه وسلم ودعوته، وكذلك حادثة الهجرة، والهجرة إلى الحبشة، وصلح الحديبية، وحجة الوداع، فكل هذه الأحداث كان لها رسالة دعوية إعلامية مؤثرة في المسيرة الدعوية (عجاج، د.ت: 23).

ويجدر الإشارة إلى بعض القواعد الشرعية الناظمة للعمل الإعلامي كما يأتى:

القاعدة الأولى: «الأمور بمقاصدها» (ابن نجيم،1999: 27) ويُراد بهذه القاعدة أن أحكام تصرفات الإنسان تختلف باختلاف قصده ومراده، وكل عمل يعمله الفرد، أو تتكفّل به الحكومات من خير أو شرّ فهو بحسب نيته، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:» إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَيَّةِ، وَإِنَّمَا لامْرئ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرتُهُ إِلَى الله ورَسُولِه، فَهِجْرتُهُ إِلَى الله ورَسُولِه، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرتُهُ إِلَى كُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرأة يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرتُهُ إِلَى مَا هَاجَر إليه» (البخاري، 1993: 1993)، وترتبط هذه القاعدة بالأمن الإعلامي على اعتبار أن أي نشاط إعلامي فردي أو جماعي ينبغي استحضار النية الخالصة لله تعالى، وابتغاء الأجر من الله تعالى، شريطة أن تكون طرق تنفيذ هذا النشاط الإعلامي شرعية.

القاعدة الثانية: «حرمة ترويع الآمنين» (أحمد،2017: 125)، وتجدر الإشارة أنني لم أعثر على صيغة محددة لهذه القاعدة في كتب القواعد الفقهية، لكن تضافر الأدلة عليها، وكثرة الفروع الفقهية المنبثقة عنها يمكن أن يجعلها في مصاف القواعد الفقهية، وقد جاءت الشريعة الإسلامية لنشر

الأمن بشكله العام، ومنه الأمن الإعلامي، حيث إن أمان الناس وترويعهم من المبادئ الأساسية في الحياة العامة، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يُشيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي، لعل الشيطان ينزغ في يَدِه، فَيَقَعُ فِي حُفْرةٍ مِنَ النَّارِ»(البخاري،1993: 2922)، ويظهر وجه العلاقة بين القاعدة والأمن الإعلامي من خلال ضرورة حجب المواقع الإعلامية التي تثير الرعب والخوف بين الناس، وتقييد بثّ البرامج المرعبة؛ كبرنامج الكاميرا الخفية، ومنع البرامج التي تندرج تحت النهي الشرعي عن ترويع الآخرين، ومراقبة صارمة للمحتوى الإعلامي.

القاعدة الثالثة: «المصالح والمفاسد إنما تُفهم بمقتضى ما غلب (الشاطبي،1997: 42)، فالمصالح الخالصة عزيزة الوجود، والمصالح المحضة قليلة، وكذلك المفاسد المحضة، لذلك ذهب العلماء إلى تقديم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة، وهو ما يشير إلى مشروعية الأعمال والمنتجات الإعلامية الجديدة التي يغلب وجود المصلحة على المفسدة فيها، ومما لا شك فيه أن الإعلام الآمن بوسائله الكثيرة فيه من المصالح ما يغلب المفاسد.

القاعدة الرابعة:» ترجح خير الخيرين وشر الشرين وتحصيل أعظم المصلحتين بتقويت أدناهما وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما «(ابن تيمية،2004: 48)، والترجيح بناءً على عظم المصلحة أو المفسدة هو اتباع لشرع الله في تشريع الأحكام.

القاعدة الخامسة:» الاحتياط للأسباب والوسائل كالاحتياط للمسببات والمقاصد» ولهذه القاعدة اهمية في التأصيل للعمل الإعلامي، حيث إن بعض المشتغلين في الإعلام يميلون نحو التحوّط إلى حد الإلغاء، وهو مذموم؛ لأن في ذلك احتياط زائد في تحقيق المصالح (نفار، 2021: 20).

# المطلب الثاني: أهمية الأمن الإعلامي.

يُعتبر الأمن من اهم واجبات النظام الرسمي (الدولة)، فمن الطبائع السائدة في المجتمعات البشرية دوام الاختلاف بين الأفراد، ولا بدّ من وقوع التنازع المستمر الذي يؤدي إلى المشاحنات والحروب، إلى أن يصل الأمر لسفك الدماء والفوضى المجتمعية، وهو ما يُنتج هلاك المقدّرات سيما إذا غاب عن الافراد الوازع الديني، وهنا لا يُفهم الوازع إلا على أنه السلطة الحاكمة (الدولة)، والأمن كفيل بإعطاء البلاد والعباد المناعة، وضمان استقرارها الذي يُعتبر ضرورة حيوية، فبدون الاستقرار لا يمكن لأي بلد أن تحقق نموًا اقتصاديًا أو تحقيق اي تقدّم في أي مجال.

وتنبع أهمية الأمن الإعلامي من خلال الآتي (آنسة، د.ت: 32؛ إلياس، 2012: 12؛ الشهري، 2007):

أولاً: إن استخدام المنابر الإعلامية الآمنة يُعتبر الوسيلة المثلى لدعوة الناس إلى توحيد الله تعالى، ويُعتبر الإعلام الآمن وسيلة عصرية فعّالة لغزو الأمم الأخرى فكريًا، وتغيير أفكارهم المغلوطة عن الإسلام، وربط الجمهور المسلم بمنافذ اتصال وإعلام آمنة، كما يساهم في توثيق

الروابط الاجتماعية بين المسلمين، وكذلك بين المسلمين وغيرهم، وإذا ما استقر الأمن الإعلامي فحينئذ يتمكن الأفراد والكيانات من التعامل مع الوقائع والتفسيرات والتحليلات، ويصبح للمسلمين رأي واضح حيال الأحداث المعاصرة.

ثانياً: ويدعم الأمن الإعلامي الحاجات النفسية لدى الأفراد، مما ينعكس على المجتمع بأسره

ثالثاً: من خلال الأمن الإعلامي يتم إبراز الرموز الإسلامية القديمة والمعاصرة، وإظهار النماذج الإصلاحية في بناء المجتمع الإسلامي، ومن ثمّ مدافعة النماذج السلبية التي أصبحت تشكّل نموذج إفساد اجتماعي وأخلاقي.

رابعاً: يجدر بالداعية المسلم أن يغرس القيم والأخلاق في نفوس المستمعين، وهذا لا يتأتّى له بدون الإعلامي الآمن، وضرورة تحصين المجتمع من الأفكار التي تخالف تعاليم الإسلام، والتي تُبثُّ في الفضاء الإعلامي.

خامساً: إن الواقع الذي تعيشه معظم المجتمعات الإسلامية في صراعها مع التيارات الوافدة، والأفكار المادية، والتي تولّت وزر نقلها لبلاد المسلمين أجهزة إعلام، لها قدرة عالية على التأثير والإقناع، فإن هذا الواقع لا شك أنه لا يتفق مع الموقع الذي ينبغي للأمة المسلمة أن تكون فيه، حيث المكانة العالية، والريادة الدائمة.

سادساً: يُعتبر الإعلام الآمن بمثابة المحتسب في بيان وكشف ومكافحة الفساد بأشكاله، وفضح الهيئات والجهات التي تقف وراءه، كما يُعتبر الإعلام الآمن أرشيفاً تاريخيًا ينبغي الاعتناء به؛ حتى يكون بمثابة المرجع الموثوق للباحثين والمهتمين بالعمل الإسلامي.

سابعاً: ليس مغالاة القول بأن البشرية تعيش اليوم في مرحلة الدولة الإعلامية التي ألغت الحدود، وأزالت السدود من أمام المعلومات، بل واختزل الإعلام المسافات، وسيطرت على الوقت، وخرجت المعلومة من الحدود الثقافية والأمنية دون موافقة رسمية، وزالت الحدود الثقافية والنفسية والدينية.

ثامناً: أعادت الدول رسم خططها وفقًا لخطابها الإعلامي الاكثر تأثيرًا، والتحكّم بالإعلام المحلي والإقليمي.

تاسعاً: لم يعد الإعلام للترفيه والتسلية كما هي الصورة النمطية في اذهان البعض، بل صار من صميم المجتمع لإيصال رسائله وتشكيل عقل الأفراد (حسنة، د. ت: 75).

عاشراً: لا يخفى دور الإعلام الآمن المنضبط بالمعايير الشرعية والمهنية في أوقات الحرب والشدة بين المسلمين وغيرهم، ويتمثل دور الإعلام الآمن في رفع معنويات المسلمين والتخفيف من مصابها، وفي المقابل تخذيل الأعداء وتخوير قواهم.

حادي عشر: بلغ الإعلام في ظلال الثورة المعلوماتية والتكنلوجية شأنًا عظيمًا، ووصل بذلك إلى

درجة تأثير كبيرة، حتى اضحى وسيلة لتزييف الحق، وقلب الحقيقة غلى باطل والعكس، واستطاع الإعلام ان يتبوأ مكانة متقدمة في جذب الجمهور لما يتردد في وسائل الإعلام (همداني،2017: 2).

هذا وقد واجه المسلمون اليوم في مختلف أقطارهم ومواطنهم غزواً فكرياً وثقافياً وحضارياً، ولم يعد هذا الغزو الحضاري الشامل مقصوراً على الوسائل التقليدية للغزو من كتب استشراقية، أو مذاهب هدّامة، بل انتهى عصر الغزو الاستعماري الاستشراقي المباشر، وأن الغزو الحضاري الذي تواجهه الأمة الإسلامية يستخدم وسائل جديدة، تعبر طريقها إلى الأجيال الصاعدة، والعقول المثقفة، عن طريق الخبر الذي تبثه وكالة الأنباء، والتحليل السياسي، الذي تكتبه الصحيفة والصورة التي ترسلها الوكالات المصورة والانترنت، لذلك لابد من مواجهته المواجهة الصحيحة التي لا تكتفي بالتنديد والصراخ، بل بتطوير إستراتيجية فعالة، وتوجيه الإعلام في الدول الإسلامية نحو الأصالة النابعة من قيم الإسلام ومبادئه، وتوفير الدعم المناسب لصنع البدائل الإسلامية التي تقف في مواجهة ما يقدمه الغرب. ثانيا: تنقية الإعلام – إلى جانب التعليم – من المؤثرات الغربية العلمانية والإلحادية (محاسنة، 2014).

# المبحث الثاني: وسائل تحقيق الأمن الإعلامي وضوابطه، وأثره على الضروريات الخمس.

المطلب الأول: وسائل تحقيق الأمن الإعلامي.

حتى يكون الإعلام آمنًا ومحققًا لأهدافه المنشودة وفق الرؤية والضوابط الإسلامية كان لا بدّ أن تستند المنظومة الإعلامية الآمنة إلى المنطلقات الآتية (العاتري،2016: 38):

- أن ينطلق الإعلام من العقيدة الإسلامية التي تقوم على النظرة البشرية في إطار القيم السماوية الإنسانية، فالهدف الأسمى من الإعلام هو إرضاء الله تعالى.
- أن يتأسس الإعلام على العلم المحض، فالرسالة الإعلامية تؤتي ثمارها بقدر استنادها على العلوم والمعارف الواضحة.
- إن الإعلام الذي يصبو إليه المسلمون يقوم على العدل في إيصال المحتوى الإعلامي لكل فئات المجتمع.
- يتسم الإعلام المنشود بالأخلاق كسمة إنسانية فاضلة، فيظهر فيه الأمانة في النقل، والصدق في الحديث، والطهارة في المضمون.
  - أن يحرص الإعلام الآمن على الحفاظ على المصالح العامة.

وحتى تحقق العملية الإعلامية أهدافها في نقل ونشر المحتوى الإعلامي الآمن، ولترسيخ الأمن الإعلامي يرى الباحث أن ذلك يتم باستخدام الوسائل الآتية:

1. استشعار رقابة الله تعالى في كل ما يصدر عن وسائل الإعلام بشتى أنواعها، لقول الله

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-003 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- تعالى: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ» (ق:18)، وهذا يعني أن يمتلك الإعلاميون مقومًا روحيًا مستنده العقيدة الإسلامية الصحيحة.
- 2. أن يقتنع القائمون على المنابر الإعلامية بالرسالة السامية التي يقدّمونها للجمهور؛ ليتأثر الآخرون بالمحتوى الإعلامي.
- 3. تشديد الرقابة على كل ما يُذاع ويُنشر، وعدم نشر ما يثير الشكوك لدى العامة، أو ينتهك الأخلاق والآداب العامة، مع الاهتمام بالمقوّمات المظهرية لوسائل الإعلام، سواء في طريقة عرض المحتوى الإعلامي، أو تصميم مظهر المنبر الإعلامي، وصولًا للمظهر الشخصي للكوادر البشرية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، والالتزام بما كفله القانون من الحقوق والواجبات المنصوص عليها في قانون الصحافة لكل دولة، والمتعارف عليها بين أبناء المهنة، مضافًا إليها الأخلاقيات الإعلامية.
- 4. تحكيم المنطلقات العلمية والمهنية في تقديم المحتوى الإعلامي، وألّا يكون الهدف تحقيق السبق الصحفي، والاهتمام بالجوانب الفنية في الإعلام، وذلك بالتركيز على مهارات الملاحظة السريعة، وسرعة البديهة والانتباه، والرد السريع المحكم، والقدرة على التحليل والمحاورة، وطلاقة اللسان، وسلامة اللغة، والتنويع في أساليب تقديم المحتوى الإعلامي لدفع الملل والسآمة عن المتابعين.
- 5. حُسن اختيار العاملين في وسائل الإعلام، وأن يكون الاختيار بناءً على المستوى العلمي، والأداء المهاري، الاستمرار في تدريب وتطوير قدراتهم، ومواكبة التطور الإعلامي، من خلال الدورات والبعثات التدريبية.
- 6. الاهتمام بالتخصص الأكاديمي في الإعلام، وذلك في جميع أقسامه الحديثة والقديمة، واستجابة أهل العلم والفكر الإسلامي لوسائل الإعلام؛ وذلك باشتراكهم في العملية الإعلامية، استضافة أو تعليقاً أو كتابة.
- 7. زيادة الدعم المالي للمنابر الإعلامية المنضبطة، فمن المعلوم أن الإعلام الهادف يستهلك الكثير من المال؛ لينافس المنابر الإعلامية العالمية التي تهدف للنيل من الإسلام والبلدان المسلمة، والسيطرة على المقدرات، وذلك بتفعيل الوقف على الإعلام؛ لأن ذلك يدخل في أبواب الخير الكثيرة، فالإعلام الآمن مبلّغ للدين الإسلامي، وناشر للعلم النافع المفيد، ومدافع عن الحقوق المسلوبة ليرد الحقوق إلى أصحابها، كما ويتجسد في الإعلام الآمن فضيلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.
- 8. ترشيد الإعلام من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية، والتي تنطلق من أسس شرعية، وأهداف وطنية ومبادئ مهنية، والعمل على إبراز القيم الاجتماعية التي تتساوى فيها البشرية، كالمساواة في الحقوق والواجبات الإنسانية، والصدق والرحمة والكرامة والإيثار

- والتضحية.
- الاعتماد على التقنيات المتطورة، والأساليب الفنية المتقدمة، لأن ذلك يساعد في تعزيز الثقة بين المرسل والمتلقّى، وجذب انتباه المستقبلين للمحتوى الإعلامي.
- 10. أن تدرك المؤسسات الإعلامية بكافة أشكالها أن العلاقة بينها وبين بقية مؤسسات الدولة وخصوصًا الأجهزة الأمنية ليست علاقة تنافر وصراع، وإنما علاقة تكاملية هدفها خدمة الصالح العام، وبما أن الإعلام الآمن هو وسيلة للوصول لمقاصد شرعية كثيرة، فإن الوسائل لها من المرونة والسّعة ما يجعلها تتعامل مع التطورات.
- 11. تحديد المخاطر والتهديدات التي تتربص بالأمة الداخلية منها والخارجية بصورة مهنية بعيدًا عن العواطف والمشاعر.
- 12. رسم الأهداف العلمية بدراسات علمية، ووضع خطط زمنية لتنفيذها، ويشرف عليها متخصصين في محاور الإعلام
- 13. رصد الميزانيات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة دون اشتراطات أو تعهدات بتنفيذ توجّهات المموّل.
- 14. إيجاد بيئة تعاون وتنسيق مشترك بين كافة الجهات الإعلامية لترسيخ بيئة تكاملية بينها.
- 15. تسخير الأطر العلمية الأكاديمية-الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث- لبناء استرايجية إعلامية آمنة. (اللحام وآخرون، 2015: 11).
- 16. العمل على بناء المنظومة الإعلامية على أركانها الأربعة على النحو الآتي (الرشيد، 1983: 17):
- القائم بالاتصال، وهو ذلك شخص الإعلامي الذي يقدّم المحتوى الإعلامي، ولاهتمام به من حيث التدريب والتأهيل وفق المعايير العالمية، وزرع العقيدة الإسلامية الصافية فيه، وتسليحه بالفكر الإسلامي الصافي، وتعزيز القيم الإسلامية، وحثّه على الإخلاص لله تعالى في اداء مهمته، وفقًا لقول الله تعالى: " وَمَا أُمرُوا الله يَعِبُدُوا الله مُخلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ « (البينة:5).
- وسيلة الاتصال الإعلامي، فهي المهمة الربانية لعباده، والمتمثلة في تبليغ دعوة الله تعالى، ومن ذلك قول الله تعالى" كُنتُم خَير أُمَّة أُخِرِجَتِ لِلنَّاسِ تَأْمِرُونَ بِٱلْمَعِرُوفِ وَتَتِهَوِنَ عَنِ ٱلمُنكَرِ وَتَوْمنُونَ بِٱللَّهِ» (آل عمران:110)، فالآية توضّح الوسيلة المثلى للاتصال بالجماهير.
- مضمون الإعلام الذي يتمثّل في نشر الدعوة الإسلامية بين الناس عبر منصّات الإعلام، وفي ذات الوقت التصدّي للأفكار والحملات التي توجّه سهامها نحو الإسلام لتنال منه.
- المتلقي الذي لا تقوم العملية الإعلامية بدونه، وضرورة مخاطبته بما يعقل، وبأسلوب لين مفهوم.

#### المطلب الثاني: ضوابط الأمن الإعلامي.

كثيرة هي الضوابط التي وضعتها المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية لممارسة العمل الإعلامي، وقد استمدت هذه المؤسسات تلك المعايير من الاتفاقيات والجهات العالمية الناظمة للعمل الإعلامي، وفي هذا المقام أشير غلى بعض الضوابط المستمدة من المعايير الشرعية لتنظيم العمل الإعلامي، من أجل تحقيق اهدافه المرجوة بما يُسهم في حفظ الضروريات الخمس وفق الرؤية المقاصدية من خلال العمل الإعلامي على النحو الآتي:

1. إخلاص النية لله تعالى في تقديم المحتوى الإعلامي، وابتغاء الأجر والثواب موازاة مع البحث عن العوائد المالية.

الابتعاد عن التعرّض لأديان غير المسلمين، وتجنّب الطعن وتشويه مذاهبهم التي تتباين مع الشريعة الإسلامية، والابتعاد عن الشتم والتحقير والتسفيه من خلال نشر محتوى إعلامي تسيء للآخر (الصلابي، د.ت:69)، وقد ضبط القرآن الكريم هذا الأمر من خلال قوله تعالى: «وَمَنِ أَجِسَنُ منَ ٱللّهُ حُكِما لَقَوم يُوقنُون» (المائدة:50).

- 2. أن يخلو المحتوى الإعلامي م أية دعوات أو إشارات لاستخدام العنف في المجتمع.
  - 3. العمل على صيانة وحماية أموال الغير وأعراضهم.
- 4. أن يتجنّب الإعلام الدعوة لفساد الأخلاق، وذلك بمنع المحتوى الإباحي أو الشذوذ.
- عرض المحتوى الإعلامي بأسلوب لين لطيف ينسجم مع قوله تعالى: « فَبِمَا رَحِمَة مِّنَ ٱللهِ لنتَ لَهُمُ وَلَو كُنتَ فَظًا غَلِيظَ ٱلْقَلِبِ لَٱنفَضُواْ مِن حَولِكِ» (آل عمران: 159).
- التثبّت من صدق المحتوى الإعلامي قبل عرضه للجمهور، وفحص مدى تأثيره ومآله، واستشراف الآثار المترتبة عليه.
- 7. أن تكون غاية العمل الإعلامي مساندة الحق وإفادة الخلق وفق شرع الله تعالى، وإنصاف المخالف في القول والرأي (بوهنتالة،2014: 124).
- 8. الصراحة في نقل وعرض المحتوى الإعلامي، واجتناب التملّق الدعائي، والابتعاد عن ابتزاز الآخرين، ومن ذلك منح بعض الشخصيات ألقابًا ومسميات ليسوا بأهل لها، وجعلهم في مراتب لا يستحقونها مما يؤدي إلى تبرير خطيئاتهم (السمارة، وأبو عطا، 2019).
- 9. البعد عن تضليل الناس والتغرير بهم، فعامة الناس يمتازون بالبساطة لوجود الضعيف والصغير والجاهل والأمّى والعامل بينهم، فهذه الفئات تتلقى المحتوى الإعلامي بقبول وتسليم.
- 10. النظر في المصالح والمفاسد الناجمة عن أي محتوى إعلامي من خلال عرضه على نظرية المصالح والمفاسد، واستحضار فقه المآلات(المقرن،2007: 149).

#### المطلب الثاني: أثر الأمن الإعلامي على الضروريات الخمس.

بما أن المقاصد تقسم إلى ثلاثة مستويات (الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات)، وعند ربط الإعلام بالمقاصد فإنني أري أن المحتوى الإعلامي يمكن تقسيمه ضمن المنظومة المقاصدية إلى ثلاثة أقسام: (إعلام ضروري، وإعلام حاجي، وإعلام تحسيني)، فالضروري من الإعلام هو الذي يترتب على انعدامه فساد الدنيا، كتعريف المجتمعات غير المسلمة بالدين الإسلامي، وعرضه على الشعوب النائية التي لا تزال تجهل وجود الإسلام، أما الإعلام الحاجي كتناول وسائل الإعلام الحديث عن الواجبات الكفائية التي تحقق حاجيات المجتمع، وذلك من خلال بناء المدارس والجامعات والمستشفيات وسائر المرافق التي تس حاجة المجتمع، وترفع عنه العنت والمشقة، أما الإعلام التحسيني فهو الذي يهتم بالجوانب الشكلية التزينية، ومن ذلك تطوير الإعلام بأجهزة بث متجددة، ويرى الباحث أن وسائل الإعلام المعاصرة بشتى أنواعها لا تعدو أن تكون وسيلة تفضي إلى مقصد (ضروري أو حاجي أو تحسيني)، ويجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام العصرية لا تراد لذاتها، وإنما لما تحققه من مقاصد شرعية.

ويراد بالمقاصد الضرورية تلك التي: «لا بد منها لقيام مصالح الدنيا والآخرة، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بفقدانها أو اختلال واحد منها (الشاطبي،1997: 17)، وهي خمسة مشهورة، مع الاختلاف الأصولي في مدى إلزامية الوقوف عندها وعدم الزيادة عليها، أو فتح الباب للزيادة المضبوطة المتأنية من أهل العلم، وبالضوابط التي ذكرها بعض المعاصرين في اعتبار المقصد من الضروريات، وهذه الضوابط هي: (ضرورية، كلية، قطعية، مطلقة، عامة، دائمة، ثابتة، ظاهرة، منضبطة، مطردة) (بزا، د.ت: 18)، فمن اعتبر الأمن من الضروريات رأى أن المعايير السابقة تطبق عليه، ومن رأى غير ذلك فلأنه لا يرى انطباق المعايير عليه.

وقد بات الإعلام الآمن المنضبط بالقواعد العامة للشريعة الإسلامية حاجة إنسانية وحياتية، لا يستغني عنه الأفراد ولا الحكومات، وبناءً على هذا الاعتبار فإن الأمن الإعلامي من أهم الركائز التي يقوم عليها الكيان المسلم، خصوصًا أن الإعلام لم يعد لتقديم الأخبار فقط، وإنما أضحى منبرا دعويًا وتعليميًا وتثقيفيًا للآخرين، وهو ما يزيد حاجة المسلمين الماسّة للخوض في غمار الإعلام الآمن، وفق قواعد الشريعة الإسلامية، خصوصًا في ظل تكالب القوى السياسية والفكرية والإعلامية ولاسلام والمسلمين، ويظهر أثر الأمن الإعلامي على الضروريات الخمس على النحو الآتي:

أولاً: أثر الأمن الإعلامي على حفظ الدين، وأول ما يمكن أن يقدّمه الإعلام الآمن الموثوق أن يزيل الغربة عن الإسلام وعلومه ومضامينه، في الوقت الذي صار الإسلام غريبًا عن الآخرين، وعن بعض أهله، وهو ما ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله:» بَداً الإسلام غريبًا، وَسَيعُودُ غَريبًا، فَطُوبَى للْغُربَاء »(ابن ماجه، 2009: 1319)، وهذا العمل (إزالة الغربة) يكون بحسن العرض، وجودة الإخراج، وكثرة التكرار، كما ويسهم الإعلام الآمن في حفظ الدين من خلال التركيز على جوانب العقيدة الإسلامية، ومحاربة الإلحاد والانحراف العَقدي، عبر بث البرامج الثقافية والأعمال الدرامية الموجهة للجيل الناشئ، والعمل على ترسيخ مبدأ الولاء والبراء، ودعوة

غير المسلمين للدخول في الإسلام، والتزام المسلمين بأحكام دينهم، ويظهر هذا الأثر في المحطات الإعلامية المتخصصة في الأمور الشرعية، يُضاف لذلك ما يمكن أن يُنشر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، امتثالًا لقول الله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولِئَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (آل عمران:104) ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم:» وَالَّذِي نَفْسي بَيده، لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوف، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشكَنَّ اللهَ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيكُمْ عَقَابًا مِنْ عِنْده، ثُمَّ لَتَدْعُنَّهُ فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ (ابن حنبل،(2001): 38/ 332، برقم 23301، وحكم عليه شعيب الأرناؤوط بأنه حديث حسن لغيره)، وقوله صلى الله عليه وسلم:» مَنْ رَأِي منْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَده، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطعْ فَبِلسَانه، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطعْ فَبَقَلْبه، وَذَلكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (ابن حنبل، 2001: 42)، كما ينبغي أن تتضمن البرامج الإعلامية الحديث المفصّل والمتدرج عن أحكام العبادات بشكل دائم، وفي مواسمها بشكل خاص، ونقل المحاضرات الدينية والتوعوية والمؤتمرات العلمية الشرعية، وأن تولى اهتماماً بالنشر والتأكيد على أهمية ورفعة القيم والأخلاق السامية في المجتمع، وأن يبتعد عن نشر كل ما يخل بالقيم ويمسُّ بالدين، والدعوة إلى الاحتكام لشرع الله تعالى، وتحكيم شرعه في كافة جوانب الحياة، وما سبق هو حفظ للدين من جانب الوجود، أما حفظه من جانب العدم في ظل استقرار الأمن الإعلامي فإنه يتجسّد في دحض الشبهات حول الإسلام، وإزالة ما يُلحق بالقرآن الكريم والأحكام الشرعية من أباطيل، والرد على الطاعنين في الإسلام، كل ذلك يُعتبر من ألزم الواجبات على المنابر الإعلامية، والتحذير من الشرك بالله وكافة السُبل الموصلة للشرك بالله تعالى، والدعوة للبعد عن المعاصى صغيرها وكبيرها، وأن يُسهم الإعلام في الحثُّ على تجنَّب إثارة الشبهات والشائعات عن الإسلام وتشكيك الناس في دينهم او صلاحيته للزمن الحالي، وكذلك حظر نشر أية صور أو إعلانات أو أي محتوى إعلامي يتضمن صوراً خليعة تفسد على الناس دينهم وأخلاقهم (باي زكوب، وطرشاني، 2020: 30).

ثانياً: أثر الأمن الإعلامي على حفظ النفس، فقد شرعت الشريعة الإسلامية الكثير من الأحكام التي قصدت حماية النفس من كل ما يؤذيها، ومنعت ما يضرها، ومعلوم أن الإعلام النافع الآمن عدو للجريمة، والأصل أن يكون مدافعًا عن النفس البشرية، ولذا ينبغي أن يكون للإعلام موقف وإضح وصريح وصارم تجاه الجريمة وإشاعتها أو الترويج لها، ويمكن للإعلام الآمن الموثوق أن يستغلّ منابره في كل ما يعود بالنفع على النفس البشرية، وذلك من خلال البرامج والندوات والنشاطات التي تبين أنواع الطعام الصحي والنافع للأنفس، وإظهار الوسائل العلمية الحديثة في علاج الأمراض المنتشرة، وأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية النافعة للأجساد والأرواح، وإظهار سبق الإسلام في الحفاظ على النفوس البشرية من كل ما يضرها (العتيبي، 2020: 25)، والاهتمام بالمحيط البيئي، وضرورة المحافظة على مقدراته، ونشر ثقافة التبرع بالأعضاء البشرية والدم لمن يحتاجون ذلك، واعتبار ذلك من الصدقات الجارية، وتكثيف الأنشطة الإعلامية للحثّ على النظافة في كافة جوانب الحياة، كما أن الإعلام الصحي الآمن لا بدّ وأن يوازن فيما يعرضه من إعلانات بين القيمة الغذائية والأثر السلبي للمنتجات؛ فلا يغشّ جمهوره، ولا يجعل جمع المال والإعلانات الممولة مقدماً على حماية الجسد من المطعومات والمشروبات الضارة، فعلى الإعلامي أن يكون بيون

عادلاً وأميناً في نقل ونشر الأخبار المتعلقة بالنفس البشرية، وألا يطلق الاشاعات أو المعلومات المغلوطة التي قد تسبب إزهاق نفس بشرية، أو يُسيء إلى هذه النفس بعد موتها، لما لذلك من مخاطر وأضرار قد تلحق بالعائلة، والدعوة إلى الاتحاد والتعاون على البرّ والتقوى، وتعليم الناس أدب الحوار والمناظرة دون تسفيه للرأي الآخر، ولا يخفى دو الإعلام في تنظيم حملات الإغاثة، والتبرّع بالدم والأعضاء، وهذا حفظ للنفس من جانب الوجود، أما حفظها من جانب العدم فإن الإعلام الآمن يعمل على تقليل الممارسات السلبية التي تُلحق الضرر بالنفس البشرية، فيعمل على التنفير من السباب والشتم والقتال، ويبين أضرار الخصومات والنزاعات، ويحذّر من الأخذ بالثأر، ويعمل على فضح عمليات الإفساد الغذائي وبيع المواد الغذائية التي ثبت ضررها، ويضع خططًا طويلة الأمد لمجابهة ظاهرة التدخين، والنهي عن شرب الخمر، وامتناع وسائل الإعلام عن الترويج للتقرقة والتقاتل بين الناس، أو نشر الخصومات والعداوات.

ثالثاً: أثر الأمن الإعلامي على حفظ العقل، وقد تميّزت الشريعة الإسلامية بالأحكام التي تحفظ العقل، وتحتُّ على استثماره واستخدامه في النافع المفيد، والحثِّ على التفكير السليم، وتعمل وسائل الإعلام الآمنة على تكثيف الأنشطة الإعلامية، والفعاليات الدرامية التي تغذّي العقل البشري بمقومات التفكير السليم، ومن ذلك زبادة مساحة التأمّل والتفكّر في خلق الكون، وبنبغي أن يهتم الإعلام الآمن في نشر العلم والحث على التعلُّم، وتنشيط البحث العلمي، وترسيخ الأمن التربوي، وتوسيع مدارك المستقبلين للمحتوى الإعلامي، وتسليح العقول بكافة المعارف والمهارات العقلية، (عويس، 1998: ص20)، وإعادة تشكيل العقل المسلم المعاصر ليكون متبصراً بدينه وواقعه، وعليه يُظهر الأمن الإعلامي الانسجام بين الإسلام والعقل السويّ، ويستبعد الخصومة المزعومة بين الفطرة السليمة والعلم المنضبط بالقواعد العلمية والعقلية والشرعية، وهذا يجعل من واجبات العمل الإعلامي أن يكون مدركاً لتباينات واختلافات أبناء المجتمع، فيقوم بنشر ما يناسبهم، ويحقق من احتياجاتهم، شريطة ألا يمسّ ذلك بما هو محرّم شرعًا، وتقع على عاتق المنابر الإعلامية مسؤولية تجهيز وتهيئة العقول لمواجهة الغزو الفكري، والتسلُّح بالمنطق والمادة العقلية لمواجهة الإلحاد الذي بدأ يتسرّب لعقول طلبة الجامعات، والتحذير من السرقات العلمية في التأليف والتصنيف والملكية الفكرية، والتحذير من نشر الاخبار الكاذبة والإشاعات التي تُفسد العقول، وكذلك نشر ثقافة التأليف والبحث العلمي، ونشر الأبحاث العلمية المفيدة، ودعوة الناس وتوجيههم لقراءة هذه الأبحاث الجديدة، وهذا حفظ للعقل من جانب الوجود.

ومن جانب العدم فإن الأمن الإعلامي حفظ العقل في قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (المائدة:90)، فالخَمر تُلحِق الضررَ الكبير بالعقل البشري، فحرّمها الشارع، والإعلام الآمن يحترم هذه الخصيصة البشرية، فلا يُظهر المسكرات والمخدرات في محتواه الإعلامي على سبيل التحسين والتجميل، صراحة أو ضمنًا، والتحذير من الأفكار التي تخالف الإسلام ويمكن لها أن

تُسبب انحرافًا فكريًا لدى المستمعين، وصيانة العقل مما هو وارد في طريقه ممن الآفات والمزالق، وتحريرها من الجمود والتقليد والتبعية، واتباع الأوهام، وقد بات يُعرف ما يعتري العقل من أوهام بالمسكرات المعنوية (إمام، 1984:24).

رابعاً: أثر الأمن الإعلامي على حفظ النسل، ويعتبر النسل من ركائز الحياة البشرية، وهو وسيلة هامة في حفظ الجنس البشري من الانقراض والتلاشي، وللإعلام الآمن المنضبط بالشريعة الإسلامية دور في تحقيق هذا المقصد من خلال بيان أهمية الزواج والحث عليه؛ لتحقيق مقاصده، استنادًا لقول الله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِه أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ في ذَلكَ لَآيَاتِ لقَوْم يَتَفَكَّرُونَ «(الروم: 21)، فالزواج أولى خطوات حفظ النسل، وبلعب الإعلام الآمن دوراً بارزاً في تحسين صورة الزواج الشرعي مقابل العلاقات الجنسية المحرّمة، والأجدر أن تتضمن المنابر الإعلامية بيان الفوائد النفسية والأسرية والاجتماعية للزواج الشرعي، وابراز القيم والفضائل الحميدة للأسرة الآمنة، وابراز أثر الالتزام بالأحكام الشرعية والوسائل التي تفضى للأمن الأسري (عويس، (1998): ص26)، كما يُعتبر وجود الإعلام الأسري والاجتماعي المنضبط، بمثابة حماية لمؤسسة الأسرة من التفكك، ويحافظ على مكوناتها من الضياع والإيذاء، وخاصة الطفل والمرأة وكبار السن، وكذلك ضرورة تخصيص مساحة كافية في المنابر الإعلامية لتنشر للناس أهمية التربية الإسلامية ووسائلها، وطرق تعزيز القيم الإسلامية في النفوس، ويثّ المحتوى الإعلامي الذي يهدف لبيان أسس التربية السليمة، وحثّ أولياء الامور على الاهتمام بهذه الأساليب التربوية، وهذا حفظ للنسل من جانب الوجود، في حين يحفظ الأمن الإعلامي النسل من جانب العدم من خلال بيان خطورة الدعوات التي تنتشر وتتزايد وتهدف إلى نشر الرذيلة ومقدماتها، والتحذير من التبرّج والسفور، وبيان أثر ذلك على العلاقات الأسرية والاجتماعية، وكشف عوار الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين التي تستهدف جوهر الأسرة المسلمة، وترغّب ببعض الممارسات المحرّمة عبر وسائل الإعلام، كتلك التي تروّج للإجهاض الآمن، أو المساكنة، وغير ذلك من التصرّفات التي تستهدف تحديد النسل، ثم منع الترويج للبرامج المفسدة للقيم والأخلاق، وكذلك قيام المؤسسات الإعلامية المنضبطة بالحفاظ على النسل من خلال بيان مخاطر الأفكار والبرامج التي يدعو للاختلاط والوقوع في الفواحش، ويسعى الإعلام إلى حفظ النسل من خلال عظمة الحفظ الرباني، فقد حرَّم الله تعالى فاحشة الزنا؛ لارتباطها بضياع النسل والنسب، وما تحدثه من خلل كبير في استقرار الأسر والمجتمعات، وهذا ما يُعاظم العبء المناط بوسائل الإعلام، ويزيد الجهد المطلوب من الإعلام الآمن في مواجهة الإعلام الفاسد الذي يمتهن محاربة الفضيلة في المجتمع. خامساً: أثر الأمن الإعلامي على حفظ المال، فحفظ المال مقصد شرعي، فحرّم الله تعالى المعاملات التي تُضيّع المال، فصار من واجب الإعلام الآمن أن يكون معيناً على تحقيق مقصد حفظ المال، ووضعه في مكانه الصحيح، واستثماره وتنميته على الوجه النافع المشروع، وتشجيع أصحاب المال على تسخير أموالهم في المهمة الأساسية المتمثلة في الإعمار والاستخلاف، والحثُّ

على العمل النافع، والامر بالوفاء بالعقود في المعاملات المالية، ومن ثمّ إرشاد الناس لإخراج الزكاة

ضمن مصارفها الشرعية، والقيام بحملات إعلامية تدعو لترشيد استهلاك الكهرباء وسائر مكونات الطاقة، والدعوة المستمرة لشراء المنتجات المحلية، وتشجيع الصناعات الوطنية، وينبغي أن لا يغيب عن سياسات المنابر الإعلامية أن المال في يد الأغنياء لإخراج جزء منه؛ بهدف تحقيق المتنمية، والحد من الفقر، وبالتالي التقليل من العنف الذي يقوم على أساس الفقر والعوز والحرمان، وكذلك اهتمام الإعلام في كشف الفساد والتشهير بالمفسدين الذين سرقوا أموال الشعوب واحتكروها في أيديهم، وهذا حفظ للمال من جانب الوجود، أما حفظه من جانب العدم وموازاة مع ذلك فإن الإعلام الآمن يحذر من خطورة الاعتداء على الأموال، وإظهار مساوئ الجرائم الاقتصادية، والتهويل من السرقة، والاتجار بالممنوعات الشرعية، والتحذير من الإسراف في الموارد الاقتصادية، واجتناب المسابقات الإعلامية الوهمية، القائمة على التغرير بالآخرين، والامتناع عن الترويج للسلع والمتورة ، أو تلك التي تتسبب في التأثير على المنتجات المحلية، وأن يقاوم الإعلام السبل المشبوهة والمحرمة لجمع المال، أو إنفاقه في غير محله، أو حتى التعسف في استخدام الحق به.

#### الخاتمة

أحمد الله تعالى أن وفّق ويسر الإتمام هذا البحث، وفي ختامه توصّل الباحث لجملة من النتائج منها:

- تنوعت تعاريف الأمن عند المعاصرين، فمنهم من عرفه بذكر الإجراءات التي تحققه، ومنهم من بيّن معناه من خلال نتيجته، ومنهم من اهتم بالحالة الشعورية بالأمن.
- تتقاطع تعريفات العلماء للإعلام بانه تزويد الجمهور بمعلومات جديدة بأسلوب يتناسب مع ذلك.
  - يتقيّد الإعلام الإسلامي بإسلامية محتواه وأسلوبه.
- بالرغم من حداثة مصطلح الأمن الإعلامي إلا أنه يمكن تأصيله الشرعي من خلال عموم الأدلة الشرعية، وتفعيل القواعد الشرعية.
  - للأمن الإعلامي أهمية بالغة استدعت الاهتمام به والعمل على ترسيخه واقعًا بين الناس.
- يمكن ترسيخ وتطبيق الأمن الإعلامي كواقع في المساحة الإعلامية من خلال وسائل كثيرة أثبت الباحث بعضها.
- يؤثر الأمن الإعلامي على الضروريات الخمس وجودًا وعدمًا، وقرر الباحث أثر ذلك في ثنابا البحث.

### ويوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة العمل على وضع مزيد من الضوابط الشرعية والمهنية للعمل الإعلامي.
- الكشف عن مزيد من الآثار التي تترتب على الضروريات الخمس الناجمة عن الأمن الإعلامي.
  - تفعيل الأمن الإعلامي ليخدم الحاجيات والتحسينيات.

#### المراجع والمصادر

#### أولا: المراجع العربية

- أحمد، عمر (2017). القواعد الفقهية لمقصد الأمن وضوابطه في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- إلياس، طلحة ( 2012). الإعلام الأمني- تصور شامل المفهوم- الأهداف-الأهمية- الوظائف- الخصائص، مجلة المعيار،15(30) 225-258.
- إمام، إبراهيم (1981). الإعلام والاتصال بالجماهير، (ط1) ، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- آنسة، الشيكر (د.ت). أهمية الإعلام الأمني داخل المجتمع، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، لندن.
- باي زكوب، عبد العالي، وطرشاني، ياسر (2020). الوسائل الإعلامية ودورها في حفظ الشريعة الإسلامية، مجلة وحدة الأمة، 7(14): 338 375
- البخاري، محمد بن إسماعيل (1993). الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه=صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، (ط5)، دمشق: دار ابن كثير.
- بزاً، عبد النور (2005). المقاصد الضرورية بين مبدأ الحصر ودعوى التغيير، مجلة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 10(40): 77-124
- بوهنتالة، إبراهيم (2014). ضوابط حرية الرأي والتعبير في الإسلامي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، (11).
- التركي، عبد الله (د.ت). الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به، مكة المكرمة: مطابع رابطة العالم الإسلامي.
- ابن تيمية، أحمد (2004). مجموع الفتاوى، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- جدو، فؤاد (2017). آليات تحقيق الامن الإعلامي في ظل ثنائية الانكشافية الإعلامية ومنطق الأمننة: دراسة ميدانية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية الاجتماعية، 8(1).
- أبو الحاج، حسام(2006). تدابير الأمن الداخلي وقواعده العامة في الدولة في ضوء مقاصد الشريعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، الأردن.
- حسنة، عمر عبيد (د.ت). مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، (ط3)، بيروت: المكتب الإسلامي.

- ابن حنبل ، أحمد ( 2001). المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الخادمي، نور الدين (د.ت). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 21(42).
- الرشيد، عبد الله (1983). الإعلام الإسلامي: أركانه وصفاته، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء 3(3).
- السمارة، عبد الله، وأبو عطا، أنس (2019). ضوابط العمل الإعلامي في الشريعة والقانون راسة مقارنة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 15(3)، 382-357.
  - الشاطبي، إبراهيم (1997). الموافقات، (ط1) ، السعودية: دار ابن عفان.
- الشافي، خالد (1424). دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- الشهري، ياسر (2007). الأمن الإعلامي، استرجعت بتاريخ 25 تشرين الثاني2022، من https://midad.com/article/211657
- الصلابي، على (د.ت). حرية التفكير والتعبير والاعتقاد والحريات الشخصية، كتاب الكتروني منشور على الرابط https://ebook.univeyes.com/88882.
- العاتري، على (2016). الإعلام الإسلامي إشكالية المصطلح، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، 5(9).
- ابن عاشور ، محمد الطاهر (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد ابن الخوجة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- عبد الحليم، محي الدين (1979). الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، (ط1)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العتيبي، خالد (2020). مقاصد الشريعة الإسلامية والإعلام، دقهلية: مجلة كلية الشريعة والقانون، 25(5): 4636-4605.
- العتيبي، عبد العزيز (1999). الأمن في ضوء الكتاب والسنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوبت، الكوبت.
- عجاج، محمد (1987). أضواء على الإعلام في صدر الإسلام، (ط2)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- عمارة، محمد (1998). الإسلام والأمن الاجتماعي، (ط1) ، القاهرة: دار الشروق.
- عويس، عمر (1998). الوقاية من الجريمة من منظور إعلامي، الرياض: معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- قطب، محمد (1976). الإعلام الإسلامي، بحث مقدم للندوة العالمية للشباب الإسلامي ضمن وقائع اللقاء الثالث(الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية- النظرية والتطبيق- الرياض.
- كحيل، عبد الوهاب (195). الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي، (ط1) ، بيروت: عالم الكتب.
- اللحام، محمود، والشمايلة، ماهر، وكافي، مصطفى (2015). الإعلام الأمني، (ط1) ، عمّان: دار الاعصار العلمي.
- ابن ماجه ، محمد بن يزيد (2009). سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط1) ، بيروت: دار الرسالة العالمية.
- https:// من (2014) من (2014) محاسنة، نسيبة (2014). الإعلام في الإسلام، استرجعت بتاريخ (2014) من (2014) www.wasatyea.net/ar/content
- محمد، صباح (1994). الأمن الإسلامي دراسات في التحديات الجيبولوتيكية، (ط1)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع.
  - مسلم بن الحجاج ( 1955). صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- مقابلة شخصية مع الدكتور محمود الفطافطة، أستاذ الإعلام في الجامعية العربية الأمريكية، جنين، وعضو اتحاد الأكاديميين العلماء العرب، ومؤسس تجمع باحثون بلا حدود ـ فلسطين. تمت المقابلة بتاريخ 2022/7/4م .
- المقرن، محمد (2007). حرية الراي حدودها وضوابطها في الفقه الإسلامي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (2).
  - ابن منظور، محمد (1414ه). لسان العرب (ط3)، بيروت: دار صادر.
- ابن نجيم ، زين الدين بن إبراهيم (1999). الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- نوغي، مصطفى (2017). دور الإعلام الأمني في تعزيز الأمن الوطني، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (7): 22-35

- هشام، آلاء، ومصباح، عمار (د.ت). الإعلام مقوماته ضوابطه أساليبه في ضوء القرآن الكريم دراسة موضوعية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.
- الهويمل، إبراهيم (2000). مقومات الأمن في القرآن الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 151(29): 5-41.
- الهيتي، هادي نعمان (1969). الإعلام العربي والدعاية الصهيونية، بغداد: المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية.
- همداني، حامد ( 2017). الإعلام الإسلامي خصائصه ومعالمه، مجلة الأضواء، 32(47):212-226.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية (دت). الموسوعة الفقهية الكويتية، (ط)2، الكويت: دار السلاسل.
- ولد بيه، عبد الله (1990). المنّ في الإسلام وثقافة التسامح والوئام، (ط1)، الرياض: منشورات أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية.

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abdel Halim, M. (1979). Islamic media and its practical applications, (1st edition), Cairo: Al-Khanji Library.
- Ahmad, O. (2017). Jurisprudential rules for the purpose of security and its controls in Islam, Master's Unpublished, An-Najah University, Palestine.
- Ajaj, M. (1987). Lights on the Media in Early Islam, (2nd edition), Beirut: Al-Resala Foundation.
- Amara, M. (1998). Islam and Social Security, (1st edition), Cairo: Dar Al-Shorouk.
- Ansah, Sh. (D.T.). The importance of security media within society, Journal of Media Studies, Arab Democratic Centre, London.
- Abu Al-Haj, H. (2006). Internal security measures and its general rules in the state in light of the objectives of Sharia, unpublished doctoral dissertation, the University of Jordan, Jordan.
- Al-Atri, A. (2016). Islamic media, the problem of the term, Taibah University Journal of Arts and Human Sciences, 5(9).
- Bay Zakoub, A. & Tarshani, Y. (2020). Media means and their role in preserving Islamic law, Unity of the Nation Magazine, 7(14).
- Bazza, A. (2005). Necessary Objectives between the Principle of Limitation and the Call for Change, Journal of the International Institute of Islamic Thought, 10(40).
- Buhantala, I. (2014). Controls on Freedom of Opinion and Expression in Islam, Al-Turath Magazine, Zian Ashour University, Algeria, (11).
- Al-Bukhari, M. (1993). Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar of the affairs of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, his Sunnahs and his days = Sahih al-Bukhari, (5th edition), Damascus: Dar Ibn Katheer.
- Elias, T. (2012). Security media a comprehensive vision concept objectives importance functions characteristics, Criterion Journal, 15(30): 225-258.
- Gedo, F. (2017). Mechanisms for achieving media security in light of the duality of media exposure and the logic of securitization: a field study, Maghreb, Journal of Historical and Social Studies, 1(8)
- Hamdani, H. (2017). Islamic media, its characteristics and features. Al-Adwaa Magazine, Iraq.
- Hassana, O. (d.t.). Reviews on Thought, Call and Movement, (3rd edition), Beirut: The Islamic Office.

- Hisham, A., & Misbah, A. (D.T.) The media, its components, controls, and methods in light of the Holy Qur'an, an objective study, unpublished master's thesis, Gaza: Islamic University.
- Al-Hiti, H. (1969). Arab media and Zionist propaganda, Baghdad: General Corporation for Press and Printing, Dar Al-Jumhuriya.
- Al-Huimel, I. (2000). Elements of Security in the Holy Qur'an, Arab Journal for Security Studies and Training, 15(29).
- Ibn Ashour, M. (2004). The Objectives of Islamic Sharia, Qatar: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- Ibn Hanbal, A. (2001). Al-Musnad, edited by Shuaib Al-Arnaout and others, supervised by Abdullah Al-Turki, (1st edition), Beirut: Al-Resala Foundation.
- Ibn Majah, M. (2009). Sunan Ibn Majah, (1st edition), Beirut: Dar Al-Risala Al-Alamiah.
- Ibn Manthor, M. (1414 AH) Lisan al-Arab, (3rd edition), Beirut: Dar Sader.
- Ibn Najim, Z. (1999). The likes and counterparts according to the doctrine of Abu Hanifa al-Nu'man, (1st edition), Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Ibn Taymiyyah, A. (2004). Majmo' al-Fatawa, Saudi Arabia: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an.
- Imam, I. (1981). Media and Communication with the Masses, (1st edition), Cairo: Anglo-Egyptian Library.
- Kahil, A. (195). Scientific and Applied Foundations of Islamic Media, (1st edition), Beirut: World of Books.
- Al-Khademi, N. (d.t.). Jurisprudential Rules Related to Comprehensive Security, Arab Journal for Security Studies and Training, 21(42).
- Kuwaiti Ministry of Endowments and Islamic Affairs (d.t.). Kuwaiti Jurisprudence Encyclopedia, (2nd edition), Kuwait: Dar Al-Sasil.
- Al-Lahham, M., Al-Shamaila, M., & Kafi, M.(d.t.) Security Media, (1st edition), Amman: Dar Al-Assar Al-Ilmi.
- Mahasneh, N. (2014). Media in Islam, retrieved on 1/1/2024 from: https://www.wasatyea.net/ar/content
- Muhammad, S. (1994). Islamic Security Studies in Geopolitical Challenges, (1st edition), Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
- Al-Muqrin, M. (2007). Freedom of opinion, its limits and controls in Islamic jurisprudence, Scientific Journal for Research and Commercial Studies, (2).

- Muslim. B. (1955). Sahih Muslim, Beirut: Dar Revival of Arab Heritage.
- Nogi, M. (2017). The role of security media in enhancing national security, Al-Rawaq Journal for Social and Humanitarian Studies, (7).
- Al-Otaibi, A. (1999). Security in light of the Qur'an and Sunnah, unpublished master's thesis, Kuwait University, Kuwait.
- Al-Otaibi, Khaled (2020). Objectives of Islamic Sharia and Media, Dakahlia: Journal of the Faculty of Sharia and Law, 22(5): 4605-4636.
- Ould Bey, A. (1990). Manna in Islam and the Culture of Tolerance and Harmony, (1st edition), Riyadh: Publications of the Naif Arab Academy for Security Sciences.
- Owais, O. (1998). Crime prevention from a media perspective, Riyadh: Institute of Graduate Studies, Naif Arab Academy for Security Sciences.
- personal interview with Dr. Mahmoud Al-Fatafta, professor of media at the Arab American University, Jenin, member of the Union of Arab Academics and Scholars, and founder of the Researchers Without Borders Palestine group. The interview took place on 7/4/2022.
- Qutb, M. (1976). Islamic media, research presented to the International Symposium for Islamic Youth within the proceedings of the third meeting (Islamic media and human relations - theory and application - Riyadh.
- Al-Rashid, A. (1983). Islamic Media: Its Pillars and Attributes, Journal of the College of Sharia and Islamic Studies in Al-Ahsa, 3(3)
- Al-Sallabi, A. (d.t.). Freedom of thought, expression, belief, and personal freedoms, an e-book published at the link https://ebook.univeyes.com/88882..
- Al-Samara, A., & Abu Atta, A. (2019). Controls of media work in Sharia and law, a comparative study, Jordanian Journal of Islamic Studies, 15(3): 357-382.
- Al-Shafi, Kh. (1424). The role of criminal policy in achieving moral security in light of Islamic law and the systems of the Kingdom of Saudi Arabia, unpublished master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.
- Al-Shatibi, I. (1997). Al-Muwafaqat, (1st edition), Saudi Arabia: Dar Ibn Affan.
- Al-Shehri, Y. (2007). Media Security, retrieved on November 25, 2022, from: https://midad.com/article/211657/
- Al-Turki, A. (d.t.). Intellectual Security and the Kingdom of Saudi Arabia's Care of It, Mecca: Muslim World League Press.

# المرونة النفسية بوصفها متغيراً وسيطاً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خرّيجي جامعة القدس المفتوحة

أميرة مخامرة'، معتصم مصلح'`

كلية العلوم التربوية، حامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Amira Makhamreh<sup>1</sup>, Moatasem Musleh<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Educational Sciences - Al-Quds Open University, Palestine mmosleh@qou.edu

#### ملخص

هدف الدراسة التعرف إلى المرونة النفسية بوصفها متغيرًا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة، وتقصّي المستوى والفروق في متوسطات كل من هذه المتغيرات، باختلاف الجنس ومستوى دخل الأسرة، والحالة الاجتماعية.

استُخدم المنهج الوصفي الارتباطي بأسلوب تحليل المسار، وطُبقت مقاييس الدراسة الثلاثة: مقياس المرونة النفسية، وقلق البطالة، والانفتاح على الخبرة على عينة اختيرت بطريقة المعاينة المتيسرة، وضمت (234) خريجاً في العام 2022/2021.

أشارت النتائج إلى مستوى المرونة النفسية، إذ كان مرتفعاً، وإلى أنه توجد فروق بين متوسطات المرونة النفسية لذى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيري الجنس، ولصالح الذكور، والحالة الاجتماعية بين ( مطلق/ أرمل) من جهة وكل من ( متزوج) و ( أعزب) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من ( متزوج) و ( أعزب)، وأمارت النتائج كذلك إلى أن مستوى مقياس قلق البطالة كان منخفضاً، وأنه لا توجد فروق بين متوسطات قلق البطالة لذى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس، ومستوى دخل الأسرة، والحالة الاجتماعية، كما أظهرت النتائج أن مستوى مقياس الانفتاح على الخبرة كان مرتفعاً، ووجود فروق بين متوسطات الانفتاح على الخبرة الذى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية بين ( مطلق/ أرمل) و ( متزوج)، وجاءت الحالح ( متزوج)، وبينت النتائج وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين المرونة النفسية وقلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، إذ جاءت العلاقة عكسية سالبة، كما تبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين المرونة النفسية والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، وجاءت العلاقة عكسية سالبة، كما تبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين المرونة النفسية والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، وجاءت العلاقة عكسية سالبة، كما تبين أيضاً وجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، وجاءت العلاقة عكسية سلبية، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتعزيز المرونة النفسية من خلال وضع خطط وبرامج وقائية يستند الخريجون عليها من مصادر قوة.

الكلمات المفتاحية: المرونة النفسية، قلق البطالة، الانفتاح على الخبرة.

# Psychological Flexibility as a Mediating Variable between Unemployment Anxiety and Openness to Experience Among a Sample of Al-Quds Open University Graduates

#### **Abstract**

The study aimed to identify psychological flexibility as a mediating variable between unemployment anxiety and openness to experience among a sample of Al-Quds Open University graduates. It also aimed at investigating the level and differences in the averages of each of these variables according to gender, family income level in shekels, and marital status. The correlational approach was used by the method of path analysis. The three study scales were applied: psychological flexibility measure, unemployment anxiety, and openness to experience on a sample chosen by the available sampling method, which included 234 students who graduated from Al-Quds Open University in the academic year 2021/2022. The results indicated that the mean of the study sample's psychological flexibility scale was high, moreover; that there were differences between the averages of psychological flexibility among graduates of Al-Quds Open University due to the variables of gender, in favor of males and marital status between divorced/widowed on the one hand and both married and single on the other hand. The differences were in favor of both married and singles. The results also indicated that the level of the unemployment anxiety scale was low and that there were no differences between the averages of unemployment anxiety among graduates of Al-Quds Open University due to the variables of gender, family income level, and marital status. The results also showed that the level of the measure of openness to experience was high, and that there were differences between the averages of openness to experience among graduates of Al-Quds Open University due to the marital status variable between divorced/widowed and married, in favor of married. The results showed that there was a statistically significant correlation between psychological flexibility and unemployment anxiety among graduates of Al-Quds Open University, as the relationship was inversely negative. It was also shown that there was a statistically significant correlation between psychological flexibility and openness to experience among graduates of Al-Quds Open University, and the relationship was positive and direct. It was also found that there was a statistically significant correlation between employment anxiety and openness to experience among graduates of Al-Quds Open University, and the relationship was inversely negative. In light of these results, the study recommended enhancing psychological flexibility by developing preventive plans and programs for graduates to draw strength from.

Keywords: psychological flexibility, unemployment anxiety, openness to experience.

#### مقدمة

يشهد عالمنا المعاصر تحديات كثيرة وخطيرة، ومن أشدها خطراً مشكلات البطالة والفقر، فهي تمثل عائقاً كبيراً أمام تقدم الأمم ورقيها، وهي موجودة بنسب متفاوتة في معظم بلدان العالم حتى البلدان الوافرة الخيرات والثروات، وأسبابها عديدة، منها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولكنّ الدراسة ستتناول موضوعاً مهما للحد من قلق البطالة والانفتاح على الخبرة، فالتعليم يعد النظام المسؤول بالدرجة الأولى عن إعداد موارد بشرية ماهرة ومؤهلة قادرة على خدمة المجتمع، وبناء اقتصاد متين للدولة.

أحيانا تكون المعاناة من القلق جزءاً طبيعياً من الحياة، ومع ذلك فإنَّ الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات القلق غالباً ما يكون لديهم مخاوف وخوف مفرط ومستمر من المواقف اليومية، وفي كثير من الأحيان تتضمن اضطرابات القلق نوبات متكررة من المشاعر المفاجئة، وتصل ذروتها في غضون دقائق (نوبات الهلع) ، إذ تتداخل مشاعر القلق والذعر هذه مع الأنشطة اليومية، ويصعب التحكم فيها، ولا تتناسب مع الخطر الفعلي، ويمكن أن تستمر لمدة طويلة، قد تتجنب بعض الأماكن أو المواقف لمنع هذه المشاعر، وقد تبدأ الأعراض خلال سنوات الطفولة، أو من سن المراهقة، وتستمر حتى سن البلوغ (المحتسب،2017).

أما في عالمنا العربي حاليا، وفي ظل كل تلك الأحداث والحروب والمذابح، فيبرز القلق كأهم هذه الاضطرابات وأكثرها انتشاراً وشيوعاً، إذ إن الضغوط النفسية ومنظومة المصاعب التي يواجهها الفرد العربي وخاصة الشعب الفلسطيني تعد من أصعب وأخطر الأوضاع في عالمنا الحديث الحالي(حمدان،2020).

وتسهم المرونة النفسية باعتبارها وسيطا معرفياً للسلوك في تحديد أشكال الجهد الذي سيبذله الفرد ودرجاته، كما تسهم في كيفية إدراكه للمهمات التي يمكن أن يقوم بها في اتخاذ القرار بالإقدام نحو أدائها أو الامتناع عن ذلك، كما تؤثر المعتقدات في كفاءة الذات على عمليات الانتباه والتفكير، أو طريقة مساعدة الذات، أو بطريقة منهكة للذات، فالأفراد الذين يملكون شعوراً قوياً بالمرونة النفسية يركزون انتباههم على تحليل المشكلة، ويحاولون التوصل إلى الحلول المناسبة، وبالمقابل فإن الأفراد الذين يراودهم الشك في المرونة النفسية لديهم يحولون انتباههم إلى الداخل، ويغرقون أنفسهم في جمع الهموم عندما يواجهون المواقف الصعبة، فهم يهتمون بجوانب النقص وعدم الكفاية الشخصية لديهم، كما يتوقعون إخفاقهم الذي يؤدي بدوره إلى نتائج سلبية، وهذا النوع من الكفاية الشخصية لديهم، كما يتوقعون إخفاقهم الذي يؤدي بدوره إلى نتائج سلبية، وهذا النوع من التفكير السلبي يؤدي إلى التعرض للتوتر والضغط، ويحد من الاستخدام الفعال للقدرات المعرفية من خلال تحويل الانتباه عن كيفية تحقيق المتطلبات بأفضل شكل ممكن إلى إثارة القلق حول العجز الشخصي، واحتمالية التعرض إلى الفشل )الجبور، 2010).

تعد الضغوطات الخارجية في عصرنا الحالي الأصعب تاريخياً، فالإنسان لم يمر من قبل بمثل العجز الذي يشعر به الآن بسبب كل تلك الضغوطات والمصاعب والمنافسة، في حين أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة منابر للجميع وطرق سهلة وسريعة للتواصل والتعلم وتكوين الصداقات، إلا أنها قلصت من خبرات التواصل الحياتية، ودفعت الإنسان نحو عزلة حادة، عندما بات لا يستطيع أن يكون علاقات حقيقية قوية، وأصبح بإمكانه التخلص من علاقة أو صداقة بكل ما احتوته من مشاعر ومواقف وذكريات، بالضغط على زر واحد وحذفه نهائيا من قائمة الأصدقاء الافتراضية، ومن ثم سببت تلك العزلة شعوراً حاداً بالقلق تجاه الآخر والنفس (لبرش،2017).

أصبحت مشكلة البطالة في فلسطين الآن جزءا لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، حيث أصبح وقوع المشكلات من الحقائق اليومية، ولم يعد وقوع المشكلات بجديد، وإذا كنا نعيش في عالم من المشكلات، فإن المشكلة تصبح معه حقيقة ملموسة، سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف، وهذه الحقيقة الصعبة تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها، و تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة الجوانب، وموجودة في معظم المجتمعات الإنسانية، ولكن درجة انتشار هذه الظاهرة وحدتها ومدى خطورتها على حياة الناس تختلف من مجتمع لآخر، وفلسطين كغيرها من المجتمعات النامية و اجهت مشكلات عديدة تتعلق بالبطالة، وقد أسهمت استراتيجيات التخطيط التنموي في إحداث تغيرات في كثير من الخصائص الديموغرافية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان أدت إلى تحسين مستوى المعيشة ومكافحة البطالة، وتعد مشكلة البطالة إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها سكان المحافظة، لما يترتب عليها من نتائج سلبية تتعلق بالحرمان من الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (أحمد, 2016).

يعد الانفتاح على الخبرة من المتغيرات المهمة ذات الصلة بالاستكشاف بالعالم الخارجي والاطلاع على الخبرات الداخلية للفرد ،ما تجعله غنيا بالخبرات والذكاء والمرونة والإبداعية والحاجة للتنوع والحساسية الجمالية (عبد الخالق والانصاري، 2016).

ومن المشكلات التي أثارت اهتمام الباحثين والمختصين أن الأفراد غير المنفتحين على الخبرة يتصفون بأنهم يستعملون أساليب حياتية بعيدة عن المرونة وتتسم بالصرامة في تعاملهم مع الآخرين والأشياء ،ما يؤثر على مواجهتهم للضغوط النفسية وعلى علاقتهم الاجتماعية وصحتهم النفسية.كما أنهم يتصفون بضعف قدرتهم على فهم مشاعر الآخرين أو تقبل وجهات نظرهم، فهم يعانون من عقبات في تحقيق آمال الخريجين مع المتغيرات النفسية والاجتماعية، وهم يرفضون التجديد، ويميلون إلى اتباع كل ما هو تقليدي (سليم، 2018). وفي ضوء ما سبق تحاول هذه الدراسة الوقوف على المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة.

#### مشكلة الدراسة

أن المتمعن للواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني يري أن هناك مبررات كثيرة تتولد يوماً بعد يوم، ما يستدعي بدورها زبادة التفكير في قلق البطالة ، فمحدودية فرص العمل وانتشار الوساطة، إضافة إلى المحسوبية في الحصول على الوظائف، لذا فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة (125000) شخص في الضفة الغربية، ( الشراونة، 2021)، فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية غير المستقرة وزيادة متطلبات الحياة ، إضافة إلى القلق المستمر بين الجمع بين العمل والدراسة، وخاصة للطالب الذي يعمل بوظيفة قد لا تليق بتوفير حياة مستقرة له من أجل إكمال دراسته الجامعية للحصول على وظيفة تليق بكرامته، وتعد المرونة النفسية اصطلاحاً معاصرا أصبح منتشراً في الآونة الأخيرة في العالم بشكل عام، وفي مجتمعنا الفلسطيني بشكل خاص، وأصبح يتفاعل مع مجالات الحياة كافة (الاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والسياسية) حتى أصبح الاهتمام به بعد كثرة انتشار قلق البطالة التي يعاني منها الطلبة الخريجون في جامعة القدس المفتوحة، إذ نلاحظ القلق يتماشى معهم منذ التحاقهم بالدراسة الجامعية، وبزداد بعد التخرج للبحث عن وظيفة تحفظ لهم كينونتهم في مجتمعهم الفلسطيني، حيث تعد المرونة النفسية أيضاً مؤشراً مهماً يؤثر في قلق البطالة التي تواجه الطلبة الخريجين من جامعة القدس المفتوحة ومدى اندماجهم في خبرة الحياة التي تعد عنصراً أساسيا في التفاعل مع الفئات البشرية في جميع مجالات العمل كافة. واستناداً إلى ما سبق، وجد الباحثان من الأهمية تسليط الضوء على المرونة النفسية لتقديم الأفكار الإيجابية وتقوية روح الإقبال والانفتاح على خبرة الحياة ومواجهة قلق البطالة التي تؤرق الخريجين من جامعة القدس المفتوحة ، وبحكم كون أحد الباحثين من خريجي جامعة القدس المفتوحة التي تسعى بكل جهودها إلى التغلب على قلق البطالة والاندماج على خبرة الحياة مستندة في ذلك إلى المرونة النفسية للتخفيف من ضغوط التفكير بقلق البطالة والانفتاح على الحياة بمجالاتها كافة، لتكوين شخصية فلسطينية متزينة من جميع جوانبها، ووجد الباحثان من الأهمية التعرف إلى المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة.

#### اسئلة الدراسة وفرضياتها

بناءً على ما تقدم، فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

هل تعد المرونة النفسية بوصفها متغيراً وسيطاً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة؟

وبناء عليه ستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى المرونة النفسية لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة؟ السؤال الثانى: ما مستوى قلق البطالة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة؟

السؤال الثالث: ما مستوى الانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة؟ السؤال الرابع: هل تعد المرونة النفسية متغيراً وسيطاً في العلاقة بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول المرونة النفسية وقلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغيرات الدراسة: الجنس، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، ومستوى دخل الأسرة.

#### فرضيات الدراسة

للإجابة عن أسئلة البحث، صيغت الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \le .05$ ) بين متوسطات قلق البطالة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة باختلاف متغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، ومستوى دخل الأسرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\propto 0.05$ ) بين متوسطات الانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة باختلاف متغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، ومستوى دخل الأسرة.

## أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى مستوى كل من: المرونة النفسية، وقلق البطالة، والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة.
- تحديد إمكانية اعتبار المرونة النفسية بوصفها متغيراً وسيطاً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة بعد العزل الإحصائي للمرونة النفسية.
- التعرف إلى الفروق بين متوسطات كل من: المرونة النفسية وقلق البطالة، والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة باختلاف متغيرات: الجنس، والحالة الاجتماعية، ومستوى دخل الأسرة.

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتى:

#### الأهمية النظربة:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة، وهي الأولى في فلسطين – بحسب علم الباحثين في أهمية موضوعها الذي يتناول المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة ، كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء الموضوع من وجهة نظر معرفية لفهم طبيعة متغيرات الدراسة والعلاقة بينهما، لتشكل إطاراً نظرياً للدراسات اللاحقة، تحديداً في استخدام أسلوب تحليل المسار المتبع في هذه الدراسة. كما أنها تناولت واقع المجتمع الفلسطيني – وعلى الصعيد الفردي أيضا – لتزايد أعداد الطلبة العاطلين عن العمل، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت قلق البطالة للطلبة للخريجين وربطه بمستوى طموحهم المستقبلي ، فالطموح يلعب دوراً فاعلاً في تحديد مستقبل الخريج ومستوى النجاح والتطور المهنى في الحياة، وإلقاء الضوء على الناحيتين النفسية والمهنية.

### الأهمية التطبيقية

تأمل هذه الدراسة من الناحية التطبيقية إفادة ذوي العلاقة المباشرة لدى عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة في سبل تطوير إدراكهم للتصدي لقلق البطالة وتقوية المرونة النفسية والانفتاح على الحياة، وتأتي هذه الدراسة للكشف عن الواقع الفعلي والحالي الذي يعيشه الخريجون نتيجة قلق البطالة ، ما يفيد الفئات البشرية القائمة من مرشدين تربويين في مدارس السلطة الوطنية الفلسطينية والمرشدين الأكاديميين في الجامعة في سبل معالجة قلق البطالة وتوجيههم نحو التخصصات الجديدة المطروحة في الجامعة التي تتماشي مع سوق العمل الفلسطيني، وإفادة المختصين عن القطاع الوظيفي في وزارة العمل الفلسطيني ومراكز الإرشاد المهني في بناء برامج إرشادية بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية لمواجهة المستوى العالي من قلق البطالة للطلبة قبل وبعد تخرجهم، و من ناحية إفادة الباحثين في إيجاد آفاق جديدة للبحث العلمي.

## حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية ومحدداتها في الآتي:

- 1. الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة فرع الخليل.
- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة على خريجي الفصول الدراسية الأول 1211 والثاني
   الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة على خريجي الفصول الدراسية الأول 1211 والثاني
  - 3. الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من خريجي جامعة القدس المفتوحة.

- 4. الحدود المفاهيمية « الموضوعية»: تمثلت هذه الدراسة في الكشف عن دور المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة.
- 5. الحدود الإجرائية: ستتحدد بالأدوات ، وهي: مقياس المرونة النفسية ، ومقياس قلق البطالة، ومقياس الانفتاح على الخبرة ، ودرجات صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

## التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

قلق البطالة: "هو حالة انفعالية تتسم بعدم الارتياح والانزعاج النفسي، وتزداد فيها مشاعر الخوف والتوتر، ويتعكر فيها المزاج ،ويرتفع فيها الخوف من أحداث المستقبل، وينشغل بها تفكير الفرد بما يتهدده من خطر البطالة التي يعيشها. (الشراونة، 9:2021)

ويعرفها الباحثان إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها خريجو جامعة القدس المفتوحة على مقياس قلق البطالة المطور في الدراسة.

المرونة النفسية:» هي قدرة الفرد على التأقلم مع مصاعب الحياة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة، والمحن الشديدة المتمثلة في مشكلات عائلية أو عاطفية أو أزمات صحية أو متاعب مهنية أو اقتصادية، و تتمثل المرونة في قدرة المرء على تجاوز هذه المعاناة والاحتفاظ الفعال بحالته النفسية بصورة جيدة.

ويعرفها الباحثان إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها خريجو جامعة القدس المفتوحة على مقياس المرونة النفسية المطور في الدراسة.

الانفتاح على الخبرة: عرّف السكري (2019: 36) الانفتاح على الخبرة» بأنه سمة تدل على الاهتمام بالأفكار الجديدة, والاهتمام بوجهات النظر غير التقليدية التي تختلف عن الأفكار الشائعة، والأشخاص الذين يتسمون بدرجة عالية من هذه السمة هم أشخاص خياليون، وابتكاريون، وتنافسيون، يتميزون بالتفكير المجرد والحساسية للمشكلات، بينما تدل الدرجة المنخفضة في هذه السمة على الطبيعة العلمية الواقعية، وجمود الخيال، والتشبث بالرأي».

ويعرفها الباحثان إجرائيا: هي الدرجة التي يحصل عليها الخريجون من خلال الإجابة عن فقرات مقياس الانفتاح على الخبرة المستخدم في الدراسة الحالية، والذي يتضمن الأبعاد الآتية: الخيال والجمال والأفكار والمشاعر والقيم والأنشطة.

#### الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بالمرونة النفسية

أجرى صيام (2022) دراسة هدفت للتعرف إلى الاسهام النسبي لكل من المرونة النفسية والأمل في التنبؤ بقلق المستقبل لدى خرجي الجامعات العاطلين عن العمل في فلسطين، كما هدفت التعرف إلى الفروق في مستوى المرونة النفسية والأمل وقلق المستقبل تبعاً للمتغيرات الآتية: (الجنس، والعمر، والتخصص) وتكونت عينة الدراسة من (400) من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل في محافظة شمال غزة، وقد بينت نتائج الدراسة أن مستوى المرونة النفسية لدى خريجي الجامعات العاطلين عن العمل في فلسطين مرتفع، وأن قلق المستقبل والبطالة لدى العاطلين عن العمل في فلسطين كان متوسطا، وأنه لا توجد فروق في متوسطات درجات المرونة النفسية لدى خريجي لجامعات العاطلين عن العمل تعزى إلى متغيرات (الجنس، والعمر، والتخصص).

أجرى خرنوب (2021) دراسة هدفت للتعرف إلى العلاقة بين التسامح والمرونة النفسية لدى عينة من طلبة جامعة نزوى، وإلى التعرف إلى الفروق في المتغيرات المدروسة تبعا لمتغيري الجنس والعمر، ومقدار إسهام التسامح في التنبؤ بالمرونة النفسية، وتكونت عينة الدراسة من (125) طالبا وطالبة من طلبة الداسات العليا في جامعة نزوى، واستخدمت مقياسين: مقياس التسامح، ومقياس المرونة النفسية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين التسامح والمرونة النفسية، وحود فروق بين الطلبة في المتغيرات المدروسة تعزى إلى متغيري الجنس والعمر.

وهدف دراسة منكر (2018) التعرف إلى المرونة النفسية المدركة إحدى المحركات الأساسية للسلوك لدى طلبة الجامعة، ولأجل تعرف هذا المتغير لدى الطلبة المحملين بالمواد الدراسية، فقد اختيرت عينة عشوائية من كلية الآداب في جامعة القادسية، بواقع (100) طالب وطالبة،, توصلت الدراسة إلى أن الطلبة المحملين بالمواد الدراسية يعانون من تدني المرونة النفسية المدركة، وعدم وجود فروق على مقياس المرونة النفسية المدركة وفق متغير النوع والسكن والعمر.

وهدفت دراسة (Wyk,et al,2018) التعرف إلى العلاقة الارتباطية بين المرونة النفسية المدركة والأداء الأكاديمية لدى عينة من طلبة كلية الطب بلغت (650) طالبا وطالبة، وقد استخدم مقياس المرونة النفسية المدركة، وأخبار الأداء الأكاديمي الطبي، وتبين أن الطلبة يتسمون بالمرونة النفسية المدركة، ووجود فرق على مقياس المرونة النفسية المدركة وفق الجنس لصالح الذكور، ووجود علاقة ضعيفة بين المرونة النفسية المدركة والأداء الأكاديمي.

وهدفت دراسة المحتسب (2017) إلى الكشف عن الارتباط بين المرونة وقلق البطالة ونوعية الحياة، كما هدفت إلى الكشف عن المرونة بوصفها متغيرا متوسطا بين قلق البطالة ونوعية الحياة لدى الخريجين، والتعرف إلى الارتباط بين قلق البطالة ونوعية الحياة بعد العزلة الإحصائية للمرونة، وطبقت مقاييس الدراسة على عينة من (300) خريج، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية عكسية بين المرونة والقلق من البطالة، والمرونة لها علاقة مباشرة بنوعية الحياة وتؤثر

سلباً على القلق من البطالة، كما أنه يلعب دوراً في تحسين نوعية الحياة بعد التعرض لقلق البطالة، إضافة إلى وجود علاقة مباشرة بين القلق من البطالة ونوعية الحياة، وتوجد فروق في المرونة حسب متغير حسب متغير الجنس لصالح الإناث غير المتزوجات، وتوجد فروق في نوعية الحياة حسب متغير الوضع الاجتماعي لصالح غير المتزوجين، كما توجد فروق في المرونة الإيجابية وقلق البطالة حسب متغير دخل الأسرة.

وهدفت دراسة (2017, Harahsheh) إلى التعرف إلى علاقة المرونة النفسية المدركة في دافعية الإنجاز لدى عينة من طلبة الجامعة للتعليم الموازي الذين بلغ عددهم (164) طالبا وطالبة واستعمل مقياس المرونة النفسية المدركة وقياس دافعية الإنجاز، وأشارت النتائج إلى تمتع الطلبة بمستوى مرتفع من المرونة النفسية المدركة ودافعية الإنجاز، ووجود علاقة إيجابية ضعيفة بين المرونة النفسية المدركة ودافعية الإنجاز، كما وجدت الدراسة علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين بعدي المثابرة والمواظبة الأكاديمية مع دافعية الإنجاز.

كما وهدفت دراسة ريتشارد (Richard, 2014) إلى تحديد العلاقة بين استخدام قوي الشخصية وجودة الحياة والدور الوسيط لتقدير الذات، وتكونت عينة الدراسة من (224) طالباً جامعياً. وصممت الدراسة بافتراض أن تقدير الذات سيعامل بوصفه متغيرا وسيطا بين قوي الشخصية وجودة الحياة، وطبقت الدراسة مقياس جودة الحياة ومقياس قوي الشخصية ومقياس الاتجاهات الإيجابية في تقدير الذات، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية بين استخدام قوي الشخصية وجودة الحياة ترجع إلى زيادة مستوى تقدير الذات.

#### الدراسات المتلعقة بقلق البطالة.

هدفت دراسة الشراونة (2021) إلى التعرف إلى العلاقة الارتباطية بين قلق البطالة ومستوى الطموح لدى عينة من الطلبة الخريجين من جامعة الخليل، واستخدم المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (567) طالباً وطالبة، وقد اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة، وتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسية بين قلق البطالة ومستوى الطموح، وبينت الدراسة أن مستوى قلق البطالة كان مرتفعاً، كما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة تعزى إلى متغير الجنس، ولصالح الذكور، ونوع الكلية، ولصالح الكليات الإنسانية، ومستوى دخل الأسرة، لصالح الدخل الأقل من 1500 شيقل، وللمعدل التراكمي، ولصالح (65–69).

هدفت دراسة عبد الله (2021) إلى التعرف إلى العلاقة بين قلق البطالة والمساندة الاجتماعية، والصلابة النفسية لدى طلبة السنة النهائية بجامعة الأزهر، وتكونت عينة الدراسة من (964) طالباً وطالبة بالسنة النهائية في بعض الكليات الإنسانية والعلمية، حيث طبقت مقاييس البطالة والمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية، وقد تبين من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قلق البطالة تعزى إلى متغير الجنس ولصالح الإناث، والكلية ،ولصالح التخصصات العلمية.

هدفت دراسة الواوي وأحمد (2017) إلى التعرف إلى دور جمعية الصلاح الإسلامية في تخفيض معدلات البطالة في قطاع غزة من خلال ما تقدمه من خدمات اقتصادية وتعليمية وصحية للفئات الفقيرة في المرحلة من العام 2004 حتى العام 2012, وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي الكمي، وقد ركزت الدراسة على استطلاع آراء المستفيدين من خدمات الجمعية من خلال تصميم استبانة لهذا العرض، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (550) مستفيداً، وأظهرت نتائج الدراسة رضا المستفيدين المستطلعة آراؤهم عن خدمات الجمعية المتمثلة في التعليم والكفالات والصحة.

وهدفت دراسة حامد (Hammad,2017) إلى معرفة القلق المستقبلي وعلاقته بموقف الطلاب من التخصص الأكاديمي: وبحث الدراسة في العلاقة بين القلق المستقبلي والتخصص في ضوء متغيري الجنس والتخصص، وتكونت العينة من ( 380 ) طالباً وطالبة في جامعة نجران، وتم تطبيق مقياسي القلق والتخصص في المستقبل، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين القلق المستقبلي والتخصص، وبينت وجود فروق في القلق المستقبلي لطلبة التخصصات الإنسانية، وفروق بين الجنسين لصالح الذكور، كما أسفرت الدراسة عن وجود فروق في الاتجاه نحو التخصص لصالح طلبة التخصصات العلمية التي ليس لها فروق بسبب الجنس.

#### التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض ما سبق من دراسات وأبحاث فيما يتعلق بالمرونة النفسية تبين للباحثين أن منها قد تناول المرونة النفسية والأمل في التنبؤ بقلق المستقبل لدى خريجي الجامعات العاطلين عن العمل كدراسة (صيام 2022)، ومنهم من تناول العلاقة بين التسامح والمرونة النفسية لدى عينة من طلبة جامعة نزوي كدراسة (خرنوب، 2021)، ومنهم من تناول المرونة النفسية المدركة إحدى المحركات الأساسية للسلوك لدى طلبة الجامعة كدراسة ليت وسيلفا (منكر 2018)، ومنهم من تناول الكشف عن الارتباط بين المرونة وقلق البطالة ونوعية الحياة ، والكشف عن المرونة ولوعية البطالة ونوعية الإنجاز لدى عينة من طلبة الجامعة للتعليم بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة ونوعية الإنجاز لدى عينة من طلبة الجامعة التعليم الموازي كدراسة (المحتسب، 2017)، أما فيما يتعلق بقلق البطالة فمنها من تناول العلاقة الارتباطية بين قلق البطالة ومستوى الطموح لدى عينة من الطلبة الخريجين من جامعة الخليل الكراسة (الشراونة، 2021)، وقد استقادت الدراسة الحالية في تحديد مُشكلة الدراسة، ومَبْرَراتُ إجْرائِها ، وتَوْجيهُ الباحثين في تصميم أداة الدراسة وتوْجيهُ الباحثين نحو عديد مِنْ مصادر المعلومات المُفيدة ذات العُلاقة بمُشكلة الدراسة، وتختفف الدراسة الحالية في الدراسة الحالية في المرونة بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي عديد مِنْ المراسة المامودة لدى خريجي عديد مَنْ الدراسة المالية العراسة العالية في المرونة بوصفها متغيرا وسيطا بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي

جامعة القدس المفتوحة ،ومِنْ هُنا تَأْتي الدِّراسةُ الحاليّةُ لاسْتِكْمالِ الجُهودِ البَحْثيّةِ الَّتي تَمَّتْ على هذا الصَّعيد، حَيْثُ جاءَتْ هذه الدّراسةُ مُكَمّلةً للدّراساتِ السّابقةِ.

#### منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدم المنهج الوصفي الارتباطي؛ إذ يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات حول المتغيرات التي يتناولها، وتحديد إذا كانت هناك علاقة بينهما، وتقصي طبيعة تلك العلاقة، ووصف العلاقة بين المتغيرات وصفاً كمياً باستخدام مقاييس كمية (عودة وملكاوي، 1992)، كما استخدم أسلوب تحليل المسار (Path analysis)، الذي يعتمد على نموذج وصفي للعلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة.

### مجتمع الدراسة وعينتها

## أولاً - مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع خريجي جامعة القدس المفتوحة البالغ عددهم (600) وفقاً لإحصائية عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة.

## ثانياً: عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة، فقد اختيرت كالآتى:

أولاً: العينة الاستطلاعية (Pilot Study): اختيرت عينة استطلاعية مكونة من (38) من خريجي جامعة القدس المفتوحة، وذلك بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات.

ثانياً: عينة الدراسة (Sample Study): اختيرت عينة الدراسة بالطريقة المتيسرة (المتاحة) وقد بلغ حجم العينة (234) من خريجي جامعة القدس المفتوحة، والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها التصنيفية:

جدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة التصنيفية

النسبة%	العدد	المستوى	المتغير
24.4	57	نکر	
75.6	177	أنثى	الجنس
100.0	234	المجموع	
29.5	69	أقل من 1880	
44.4	104	من 1880–3500	مستوى دخل الأسرة
26.1	61	أكثر من 3500	بالشيكل
100.0	234	المجموع	
67.1	157	متزوج	
26.9	63	أعزب	
6.0	14	مطلق/ أرمل	الحالة الاجتماعية
100.0	234	المجموع	

#### أدوات الدراسة

## أولاً: مقياس المرونة النفسية

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثين على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقاييس المرونة النفسية المستخدمة في بعض الدراسات ومنها: دراسة العموش والشرعة (2012)، ودراسة أبو مشايخ (2018)، ودراسة المحتسب (2017)، قام الباحثان بتطوير مقياس المرونة النفسية استناداً إلى تلك الدراسات.

## ثانياً: مقياس قلق البطالة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثين على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقاييس قلق البطالة المستخدمة في بعض الدراسات ومنها: دراسة الواوي (2017)، ودراسة الزواهرة (2015)، ودراسة أبو الفتوح (2014)، وقام الباحثان بتطوير مقياس قلق البطالة استناداً إلى تلك الدراسات.

## ثالثاً: مقياس الانفتاح على الخبرة

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي

والدراسات السابقة وعلى مقاييس الانفتاح على الخبرة المستخدمة في بعض الدراسات ومنها: دراسة محمد (2021)، ودراسة صديق (2020)، وقام الباحثان بتطوير مقياس الانفتاح على الخبرة استناداً إلى تلك الدراسات.

#### الصدق الظاهري (Face validity) لمقاييس الدراسة:

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لمقاييس الدراسة الثلاثة: مقياس المرونة النفسية، ومقياس قلق البطالة، ومقياس الانفتاح على الخبرة، وعرضت هذه المقاييس في صورتها الأولية على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون درجة الدكتوراه، وقد بلغ عددهم (10) محكمين، إذ اعتمد معيار الاتفاق (80%) حدا أدنى لقبول الفقرة، وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين، أجريت التعديلات المقترحة، فعُدلت بعض الفقرات، وصولاً إلى الصورة المعدة للتطبيق على العينة الاستطلاعية، وفحص الخصائص السيكومترية لكل منها.

#### الخصائص السيكومتربة لمقاييس الدراسة

من أجل فحص الخصائص السيكومترية لمقاييس الدراسة الثلاثة، طبقت المقاييس على عينة استطلاعية مكونة من (38) من خريجي جامعة القدس المفتوحة، وكانت النتائج كالآتي:

#### الثبات لمقاييس الدراسة:

للتأكد من ثبات مقاييس الدراسة الثلاثة، فقد جرى التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لكل مقياس، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية، بعد استخراج الصدق لكل مقياس، والجدول (1) يوضح ذلك:

كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	الأداة
.89	30	المرونة النفسية
.84	20	قلق البطالة
.80	15	الانفتاح على الخبرة

جدول 2: قيم معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمقاييس الدراسة

يتضح من الجدول (2) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس المرونة النفسية بلغت (88.) أما قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس قلق البطالة فقد بلغت (84.). وأما قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لمقياس الانفتاح على الخبرة فقد بلغت (80.). وبناءً عليه تعد هذه القيم مناسبة وقابلة للتطبيق على العينة الأصلية.

#### متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: قلق البطالة.

المتغير الوسيط: المرونة النفسية.

المتغير التابع: الانفتاح على الخبرة.

#### المتغيرات التصنيفية (الديمغرافية)

- 1. الجنس: وله مستويان هما: (1 i 2 i 2).
- 2. مستوى دخل الأسرة بالشيكل: وله ثلاثة مستويات هي: (1-1) أقل من 1880، 2- من (3500-1880).
  - 3. الحالة الاجتماعية: ولها ثلاثة مستويات هي: (متزوج، وأعزب، ومطلق/ أرمل).

## إجراءات تنفيذ الدراسة

نفُذت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- جمعت المعلومات من عديد من المصادر كالكتب، والمقالات، والتقارير، والرسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النظري للدراسة.
  - حدد مجتمع الدراسة، ومن ثم تحديد عينة الدراسة.
  - طورت أدوات الدراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.
    - حكمت أدوات الدراسة المراد تطبيقها على عينة الدراسة.
- طبقت أدوات الدراسة على عينة استطلاعية ومن خارج عينة الدراسة الأساسية، إذ شملت (38) من خريجي جامعة القدس المفتوحة، وذلك بهدف التأكد من دلالات صدق أدوات الدراسة وثباتها.
- طبقت أدوات الدراسة على العينة الأصلية، وطلب منهم الإجابة عن فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم أن إجابتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- استخدم برنامج الرزمة الإحصائي (SPSS,28) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب.
- مناقشة النتائج التي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

## المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات وبعد جمعها، قام الباحثان باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, 28) وبرنامج (AMOS)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية .
- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)، لتحديد معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس الدراسة بالدرجة الكلية، وفحص العلاقات بين المقاييس.
  - معادلة كرومباخ ألفا لتحديد معامل ثبات مقياس الدراسة.
- أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، بهدف اختبار الأثر المباشرة (Indirect Effects)، والأثر غير المباشر (Bootstrapping)، والآثار الكلية (Bootstrapping).
- اختبار معامل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) باستخدام أسلوب الإدخال (Stepwise) لمعرفة إسهام المرونة النفسية وقلق البطالة في النبؤ الانفتاح على الخبرة.
- اختبار تحليل التباين الثلاثي متعدد المتغيرات «من دون تفاعل»((without Interaction "فحص الفروق بين متوسطات المرونة النفسية تبعاً إلى متغيرات الدراسة التصنيفية.
- اختبار تحليل التباين الثلاثي «من دون تفاعل» ((Interaction فحص الفروق بين متوسطات قلق البطالة و الانفتاح على الخبرة تبعاً إلى متغيرات الدراسة التصنيفية.
  - اختبار (Gabriel) للمقارنات البعدية

## النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها وتفسيراتها

## النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وتفسيرها

ما مستوى المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة؟

للإجابة عن السؤال الأول حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس المرونة النفسية لدى خريجى جامعة القدس المفتوحة، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مقياس المرونة النفسية وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
مرتفع	88.0	0.688	4.40	لدي أهداف واضحة أسعى إلى تحقيقها في حياتي	5	1
مرتفع	85.6	0.805	4.28	أشارك الآخرين في مناسباتهم السعيدة والحزينة	11	2
مرتفع	84.8	0.712	4.24	أرى أن التكيف والتغيير جزء أساسي لي	6	3
مرتفع	84.4	0.780	4.22	أتميز بمهارة التواصل الاجتماعي	13	4
مرتفع	83.0	0.729	4.15	أرى أنني أمتلك القدرة على التفكير لحل مشكلاتي	9	5
مرتفع	82.8	0.701	4.14	أتكيف مع الأزمات التي مررت بها في حياتي	1	6
مرتفع	82.4	0.722	4.12	أحاول أن أقنع نفسي بالتكيف مع ظروفي بعد الجامعة	7	7
مرتفع	82.4	0.745	4.12	لدى القدرة على النجاح في أعمال متنوعة	18	8
مرتفع	82.4	0.779	4.12	أشعر أنني إنسان مكافح قادر على حل مشكلاتي	10	9
مرتفع	82.4	0.809	4.12	أقبل المساعدة والدعم من الأشخاص الذين أحبهم	20	10
مرتفع	81.2	0.678	4.06	لدي القدرة على إيجاد حلول بديلة للمشكلة التي تواجهني	3	11
مرتفع	81.0	0.793	4.05	أصف نفسي بأنني أمتلك شخصية قوية	24	12
مرتفع	80.4	0.758	4.02	لدي القدرة على التكيف مع الأزمات المختلفة التي أواجهها في حياتي	2	13
مرتفع	80.0	0.712	4.00	أختار أكثر من بديل للتغلب على مشكلاتي	27	14
مرتفع	79.6	0.741	3.98	لدي مرونة في التعامل مع الصعوبات التي أواجهها	21	15
مرتفع	78.6	0.794	3.93	أقوم بوضع خطة سريعة لحل أية مشكلة تواجهني	8	16

المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
مرتفع	78.2	0.786	3.91	أحب أن أسلك طرقاً مختلفة للوصول إلى الأماكن المألوفة	16	17
مرتفع	78.0	0.815	3.90	لدي مرونة عالية في الانتقال من عمل إلى آخر	12	18
مرتفع	77.8	0.787	3.89	أتقبل وجهات نظر الآخرين حتى لو كانت غربية عن وجهة نظري	17	19
مرتفع	77.6	0.714	3.88	أستمتع بالتعامل مع المواقف الجديدة والغريبة	29	20
مرتفع	77.6	0.757	3.88	أتمتع بالاتزان النفسي في التعامل مع المواقف المختلفة	4	21
مرتفع	77.4	0.764	3.87	أتوافق بسرعة مع المتغيرات الحياتية	25	22
مرتفع	77.2	0.853	3.86	أستعيد نشاطي بسرعة مع المتغيرات الحياتية	26	23
مرتفع	77.0	0.773	3.85	أواجه المواقف الصعبة بخطط واقعية	15	24
مرتقع	77.0	0.809	3.85	أستطيع بسرعة تجاوز الإخفاق في جانب معين	30	25
مرتفع	76.4	0.878	3.82	أفكر بهدوء وأقدر النتائج قبل أن أتصرف	28	26
مرتفع	75.8	0.827	3.79	أتغلب بسرعة على المواقف المفاجئة قدر استطاعتي والعودة إلى الحالة المتوازنة	22	27
متوسط	73.2	0.880	3.66	أشعر أن الناس الذين أقابلهم يستحقون الحب والاهتمام	19	28
متوسط	73.2	0.959	3.66	أستطيع السيطرة على انفعالاتي	14	29
متوسط	65.2	1.083	3.26	لدي القدرة على نسيان الأحداث المؤلمة	23	30
مرتفع	79.4	0.418	3.97	رجة الكلية لمقياس المرونة النفسية	الد	

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس المرونة النفسية بلغ (3.97) وبنسبة مئوية (79.4%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس المرونة النفسية فتراوحت ما بين (4.40 –3.26 )، وبالتالي اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صيام، 2022؛ ودراسة 2018 (منكر، Wyk,et al 2018)؛ أفي أن مستوى المرونة النفسية مرتفع، بينما اختلفت نتيجة الدراسة مع دراسة (منكر، 2018)؛ التي أظهرت نتائجها أن مستوى مقياس المرونة جاء بدرجة ضعيفة. وقد تفسر هذه النتيجة إلى تمتع أفراد العينة

بعوامل الوقاية من مواجهة الآثار المترتبة بعد التخرج، وقدرة الخريجين على التغيير، والمواجهة ضد الصدمات وقدرتهم على التكيف مع التغييرات التي حدثت في حياتهم، فالمرونة النفسية ليس من السهل أن تكتسب نظراً للوضع العام داخل المجتمع الفلسطيني في ظل ما يعانيه من حصار وحروب، ما يسهم في اكتساب المرونة لكل أبناء المجتمع وخاصة الخريجين. ويعزو الباحثان ذلك أيضا إلى أن أفراد عينة الدراسة هم فئة الخريجين، فيتوقع أنهم قد وصلوا إلى مرحلة ملائمة من النضح العقلي والانفعالي، حيث أكسبتهم الحياة المرونة النفسية، وهي حاجة أساسية للتكيف.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الثانى

ما مستوى قلق البطالة لدى خربجي جامعة القدس المفتوحة؟

للإجابة عن السؤال الثاني، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس قلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مقياس قلق البطالة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
متوسط	51.2	1.168	2.56	ينتابني شعور بالقلق في التنافس على فرصة عمل	8	1
متوسط	49.2	1.250	2.46	أشعر بعدم جدوى دراستي الجامعية	13	2
متوسط	46.8	1.090	2.34	كلما قرأت شروط الوظائف الشاغرة أشعر بالصداع	19	3
متوسط	46.8	1.169	2.34	أخشى أن أبقى عالةً على أسرتي بعد تخرجي	4	4
منخفض	46.4	1.099	2.32	أتوقع أسوأ الاحتمالات بعد تخرجي	10	5
منخفض	46.0	1.098	2.30	عندما أفكر في شبح البطالة يقل تركيزي في دراستي	17	6
منخفض	45.2	1.047	2.26	أقلق عند سماعي الحديث عن فرص عمل	15	7
منخفض	42.4	1.055	2.12	أتوقع أنني سوف أضطر للعمل في غير تخصصي	14	8
منخفض	41.2	1.028	2.06	أرى أن مقابلات التوظيف هي إجراء شكلي فقط	20	9

منخفض	40.8	0.948	2.04	ينتابني شعور بالقلق في التنافس على فرصة عمل	8	10
منخفض	40.6	1.058	2.03	أخشى عدم إيجاد فرصة عمل مناسبة في مجال تخصصي	5	11
منخفض	39.6	0.956	1.98	أقلق من مواجهة مشكلة البحث عن وظيفة	12	12
منخفض	39.4	0.883	1.97	أشعر أن الظروف ستكون صعبة بعد التخرج	2	13
منخفض	39.4	1.019	1.97	يقلقني أن أنضم إلى قائمة العاطلين عن العمل	7	14
منخفض	39.0	0.895	1.95	أتوقع أن تواجهني صعوبة في إيجاد فرصة عمل مناسبة	3	15
منخفض	38.2	0.901	1.91	أشعر بالقلق من الأخذ بالمحسوبية في التوظيف	9	16
منخفض	37.8	0.946	1.89	أشعر بالقلق لعدم وجود فرص عمل	6	17
منخفض	36.2	0.889	1.81	ليس من السهل الحصول على وظيفة بعد التخرج	11	18
منخفض	33.6	0.825	1.68	أشعر بالقلق عند مشاهدة العاطلين الباحثين عن فرصة عمل	1	19
منخفض	33.6	0.857	1.68	أرغب بالعمل في مجال تخصصي	16	20
منخفض	41.6	0.682	2.08	الدرجة الكلية لمقياس قلق البطالة		

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس قلق البطالة بلغ (2.08) وبنسبة مئوية (41.6%) وبتقدير منخفض، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس قلق البطالة فتراوحت ما بين (2.56 – 1.68)، وجاءت فقرة «ينتابني شعور بالقلق في التنافس على فرصة عمل» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.56) وبنسبة مئوية (%51.2) وبتقدير متوسط، بينما جاء فقرة « أرغب بالعمل في مجال تخصصي» في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (1.68) وبنسبة مئوية (%33.6) وبتقدير منخفض، بينما المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (1.68) التي أشارت إلى أن مستوى قلق البطالة كان مرتفعاً. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى الآمال التي يحملها الخريجون في إيجاد فرص عمل تناسب مؤهلاتهم العلمية، وربما يعود ذلك إلى حرص الخريجين على الحصول على الدرجة الجامعية (البكالوريوس) بوصفها قيمة اجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وإلى اهتمامهم ببناء مشاريع فردية تساعدهم على العيش بكرامة لهم.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما مستوى الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة ؟ للإجابة عن السؤال الثالث، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، والجدول (٥) يوضح ذلك:

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مقياس الانفتاح على الخبرة وعلى المقياس ككل مرتبة تنازلياً

المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	الرتبة
مرتفع	90.2	0.676	4.51	أشارك الآخرين أفراحهم وأحزانهم	1	1
مرتفع	88.8	0.699	4.44	أشعر بحزن عندما لا أستطيع تقديم المساعدة لشخص يحتاج إليها	2	2
مرتفع	88.6	0.710	4.43	أحرص على مراعاة مشاعر الآخرين	3	3
مرتفع	87.0	0.795	4.35	المشاهد المؤلمة والمحزنة تثير مشاعري	5	4
مرتفع	85.6	0.757	4.28	لدي استعداد لتجربة أشياء جديدة	10	5
مرتفع	85.4	0.781	4.27	العواطف والمشاعر شيء مهم في حياتي	7	6
مرتفع	85.4	0.792	4.27	أشعر بقوة العواطف في داخلي	6	7
مرتفع	84.6	0.658	4.23	أستطيع التفكير في أكثر من حل لمشكلة معينة	15	8
مرتفع	83.6	0.738	4.18	تتسم شخصيتي بالانفتاح على الحياة	11	9
مرتفع	83.6	0.739	4.18	لدي فضول فكري تجاه المعرفة	12	10
مرتفع	83.4	0.814	4.17	أغير (ديكور) غرفتي أو المنزل ليبدو بمظهر جديد	8	11
مرتفع	83.2	0.745	4.16	لدي اهتمامات فكرية متنوعة	14	12
مرتفع	80.8	0.812	4.04	أحب القراءة والاطلاع في مختلف المجالات	13	13
مرتفع	76.6	0.923	3.83	أسعى إلى تعلم هوايات رياضية جديدة	9	14
مرتفع	75.4	1.072	3.77	أجد صعوبة في التعبير عن مشاعري	4	15
مرتفع	84.2	0.473	4.21	ية الكلية لمقياس الانفتاح على الخبرة	الدرج	

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس الانفتاح على الخبرة بلغ (4.21) وبنسبة مئوية (84.2%) وبتقدير مرتفع، أما المتوسطات الحسابية لإجابات

أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس الانفتاح على الخبرة فتراوحت ما بين (4.51 -3.77)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن تجربة الخريج واحتكاك الخريج بالبيئة أصبح لهم القدرة في التعامل مع المواقف التي أعطتها قوة، واكتسبوا من خبرات الآخرين وتجاربهم ،وأصبحوا أكثر فهماً لكثير من الأمور، وعاشوا التجربة واستفادوا منها، وأصبح لديهم حصيلة معرفية جديدة بعد تجربتها، وأصبحوا أكثر وعيا وثقافة وفهما لما يدور حولها بعد هذه التجربة؛ لأنها تعاملت مع تحديات وأزمات، وجعلوا منها أكثر استيعاباً للأحداث التي صقلت شخصيتها ،وتفكيرهم بمستقبل يتيح لهم فرص الاطلاع على تجارب الآخرين ومعلوماتهم ، وقد تسعى للاستماع للآخرين وآرائهم، وخاصة أن الخريج يسعى لملء وقت الفراغ حتى يستطيع إظهار قدراتهم ومهاراتهم والتوجه نحو الحياة والمستقبل.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

هل تعد المرونة النفسية متغيراً وسيطاً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة؟

للإجابة عن هذا السؤال، جرى بناء نموذج سببي (Causal Model)، بناءً على أساس نظري واستخدم أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، ويهدف التعرف إلى الأثار المباشرة (Direct Effects)، والأثار غير المباشر (Indirect Effects)، (الوسيطة)، والأثار الكلية (Total Effects)، واستخدمت طريقة التمهيد (Bootstrapping)، وتجدر الإشارة إلى أن طريقة التمهيد (Bootstrapping) تعد من أفضل الطرق الختبار العلاقات الوسيطة فهي تتفوق على طريقة بارون وكيني (Baron and Kenny)، وعلى طريقة سوبل (Sobel test)، حيث تقوم طريقة التمهيد (Bootstrapping)، بتوليد مجموعة كبيرة من العينات المسحوبة من العينة الأصلية بطريقة عشوائية مع الإرجاع، إذ تهدف بذلك إلى معالجة دقة تقدير العينات عن طريق إيجاد تقديرات غير متحيزة من مجموعة التقديرات المتحيّزة(Awang, 2012; Hayes, 2009)، لذا استخدمت طريقة التمهيد (Bootstrapping)، عن طريق برنامج (AMOS) وذلك بإعادة المعاينة (5000) مرة، مع تصحيح الانحياز بنسبة (95%) بهدف اختبار الوساطة وتقدير قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية ودلالاتهم الإحصائية، ويوضح الشكل (1) نتائج التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع قبل إدخال المتغير الوسيط في النموذج، كما يوضح الجدول (6) نتائج قيم معامل الانحدار للتأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع قبل إدخال المتغير الوسيط في النموذج، كما وبوضح الشكل (2) تحليل المسار للتأثيرات المباشرة للنموذج، كما يوضح الجدول (7) نتائج تحليل المسار للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية ودلالاتهم الإحصائية:



## شكل 1: التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع قبل إدخال المتغير الوسيط

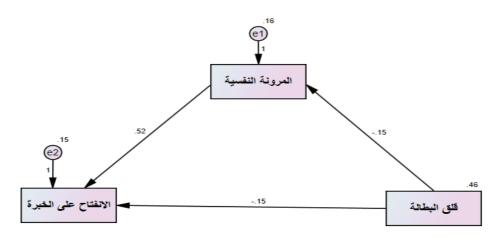
يتضح من الشكل (1) وجود تأثير مباشر لقلق البطالة على الانفتاح على الخبرة، ويوضح الجدول (6) نتائج قيم الانحدار للتأثير المباشر لقلق البطالة على الانفتاح على الخبرة ودلالته الإحصائية:

جدول 6: قيم الانحدار للتأثير المباشر للمتغير المستقل على التابع

قيمة P-Value	القيمة الحرجة	الخطأ المعياري SE	قيمة <i>B</i>	المسار			
	الأثار المباشرة						
> *000.	-5.355	043.	230	قلق البطالة -> الانفتاح على الخبرة			

## (p < .05 \*) الاختصارات: B = 0.05 الاختصارات: B = 0.05 الاختصارات: B = 0.05

يلاحظ من الجدول (6) وجود تأثير مباشر دال إحصائياً بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة، إذ بلغت قيمة التأثير (-.230)، وبدلالة إحصائية أقل من (p < .01). ويوضح الشكل (2) تحليل المسار للنموذج:



شكل 2: نموذج تحليل المسار للتأثيرات المباشرة للنموذج

يتضح من الشكل (2) وجود تأثير مباشر لقلق البطالة على الانفتاح على الخبرة من جهة وللمرونة النفسية على الانفتاح على الخبرة من جهة أخرى، ويوضح الجدول (7) نتائج تحليل المسار للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية ودلالاتهم الإحصائية.

المباشرة وغير المباشرة والكلية	المسار للتأثيرات	دول 7: نتائج تحليل	ج
--------------------------------	------------------	--------------------	---

قیمة P-Value	القيمة الحرجة	الخطأ المعياري SE	قيمة <i>B</i>	المسارات			
	الأثار المباشرة						
< .000*	-3.823	.039	149	قلق البطالة -> المرونة النفسية			
< .000*	-3.901	.039	152	قلق البطالة -> الانفتاح على الخبرة			
< .000*	8.248	.064	.524	المرونة النفسية -> الانفتاح على الخب			
		ىاشرة	الآثار غير الم				
< .000*	-2.160	.036	078	قلق البطالة -> الإنفتاح على الخبرة			
	الآثار الكلية						
< .000*	-5.3 £ 8	.043	230	قلق البطالة -> الانفتاح على الخيرة			

الاختصارات: B = معامل الانحدار ؛ \*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (\* 05. > p) يتضع من الجدول (7):

وجود تأثير مباشر دال إحصائياً بين قلق البطالة والمرونة النفسية، إذ بلغت قيمة التأثير (-.149)، كما جاءت قيمة التأثير المباشر بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة التأثير (-.152)، وكذلك وجود تأثير مباشر دال إحصائياً بين المرونة النفسية و الانفتاح على الخبرة بلغ (524) جاءت قيمة الأثر غير المباشر لقلق البطالة على الانفتاح على الخبرة في ظل وجود المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا (-.078) ودالة إحصائياً ،ما يعني وجود تأثير للمتغير الوسيط للمرونة النفسية على العلاقة بين قلق البطالة والانفتاح على الخبرة، أي أن المتغير الوسيط للمرونة النفسية أسهم في خفض العلاقة بين المتغير المستقل وقلق البطالة والمتغير التابع الانفتاح على الخبرة، كما وجاءت قيمة الآثار الكلية لقلق البطالة على الانفتاح على الخبرة في ظل وجود المرونة النفسية بوصفها متغيرا وسيطا (-.230) ودالة إحصائياً .وفي ضوء ما أشار إليه أوانج (Awang, 2012)، أنه إذا كان التأثير غير المباشر من خلال المتغير الوسيط دالا إحصائياً، والتأثير المباشر للمتغير المستقل على التابع دالا إحصائياً في ظل وجود المتغير الوسيط، فإن المتغير الوسيط (المرونة النفسية) يعُد وسيطاً جزئياً (Partial Mediation) للعلاقة بين المتغير المستقل (قلق البطالة) والمتغير التابع (الانفتاح على الخبرة).ويمكن عزو هذه النتيجة أنه كلما ارتفع مستوى المرونة النفسية أدى ذلك إلى ارتفاع في مستويات قلق البطالة ،وكذلك الانفتاح على الخبرة وقد تفسر وجود علاقة طردية موجبة وذات دلالة إحصائية بين مقياس المرونة النفسية وقائمة قلق البطالة ،وكذلك الانفتاح على الخبرة ؛ لأن الخريجين الذين يتمتع بمستوى مرونة نفسية مرتفع يمتلك خاصية للمرونة فعالة؛ إذ تكون لديه القدرة على تقبل الآخرين والتفاعل معهم بإعجابية وعدم الاصطدام بهم، ومعرفة أحوال المخاطبين له، وبهذا بخلاف الإنسان الأقل مرونة فهو معرض لكثير من الصدام والخلاف مع أفكار الآخرين، وتكون قدرته على التفاعل والاندماج معهم ضعيفة ،كما أن الانفتاح على الخبرة هي إحدى العوامل المرونة النفسية التي تساعد الشخص على التكيف والتقييم الصحيح لخطاب المتحدث وتفهم الطرف الآخر، وفتح باب الحوار وتوسع مجال الصراحة والشفافية في قلق البطالة بين الأفراد، وبهذا كله ينتج قدرة أكبر على التكيف مع الصعوبات والمواقف الضاغطة أو غيرها، ويتمكن الشخص من السيطرة على انفعالاته والتعبير عنها بمرونة عالية.

## النتائج المتعلقة بالفرضيات

## النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ <.05) بين المرونة النفسية وكل من: قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة.

للإجابة عن الفرضية الأولى، استخرج معامل ارتباط بيرسون(Person Correlation) بين المرونة النفسية وكل من: قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول8: معامل ارتباط بيرسون بين المرونة النفسية وكل من: قلق البطالة والانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة (ن=234)

الانفتاح على الخبرة	قلق البطالة	المرونة النفسية	
		1	المرونة النفسية
	1	**243	قلق البطالة
1	**331	**516.	الانفتاح على الخبرة

## (p < .01 \*\*) عند مستوى الدلالة \*\*

يتضح من الجدول (8) الآتي:

وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين المرونة النفسية وقلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-. 243) وجاءت العلاقة عكسية سالبة؛ بمعنى أنه كلما ازدادت درجة المرونة النفسية انخفض مستوى قلق البطالة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (المحتسب،2017). وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين المرونة النفسية والانفتاح على الخبرة

لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (.516) وجاءت العلاقة طردية موجبة؛ بمعنى أنه كلما ازدادت درجة المرونة النفسية ازداد مستوى الانفتاح على الخبرة. بمعنى أنه كلما ازدادت درجة قلق البطالة انخفض مستوى الانفتاح على الخبرة . ويرى الباحثان أن انفتاح الخريجين على الخبرة يعزز قدراتهم ويرفع من مستوى معلوماتهم وخبراتهم، وبالتالي ينعكس ذلك على قدرتهم في مواجهتهم ظروف حياتهم الضاغطة، وقلق البطالة يضعفهم ويضعف لديهم الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية، والجدول (9) يبين ذلك:

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس المرونة النفسية تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

المرونة النفسية			
الانحراف المعياري	المتوسط	المستوى	المتغيرات
0.402	4.07	نکر	
0.418	3.93	أنثى	الجنس
0.427	3.93	أقل من 1880	
0.389	3.99	من 1880–3500	مستوى دخل الأسرة الشاء
0.458	3.97	أكثر من 3500	بالشيكل
0.364	4.00	متزوج	
0.455	3.96	أعزب	الحالة الاجتماعية
0.657	3.65	مطلق/ أرمل	

يتضح من الجدول (9) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على مقياس المرونة النفسية في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة، وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس المرونة النفسية، فقد أجري تحليل التباين الثلاثي «من دون تفاعل» (ANOVA"without Interaction")، والجدول (13) يبين ذلك:

جدول 10: تحليل التباين الثلاثي (من دون تفاعل) على مقياس المرونة النفسية لدى عينة الدراسة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
*029.	4.843	812.	1	812.	الجنس
886.	121.	020.	2	040.	مستوى دخل الأسرة بالشيكل
*012.	4.530	759.	2	1.518	الحالة الاجتماعية
		168.	228	38.208	الخطأ

(p < .05 \*) الدلالة \* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة \*

يتضح من الجدول (10) الآتى:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \le .50$ ) بين متوسطات المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الجنس، إذ جاءت الفروق لصالح ذكر.

عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $05. \ge 0$ ) بين متوسطات المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير مستوى دخل الأسرة بالشيكل.

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (05.  $\leq \alpha$ ) بين متوسطات المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، أجري اختبار (Gabriel) وتجدر الإشارة إلى أن اختبار غابريل (جامعة الحالة الاجتماعية، أجري حال اختلاف حجم الحالات في المجموعات بشكل كبير، والجدول (11) يستخدم في حال اختلاف حجم الحالات في المجموعات بشكل كبير، والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول 11: نتائج اختبار (Gabriel) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمقياس المرونة النفسية لدى خريجى جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية

مطلق/ أرمل	أعزب	متزوج	المتوسط	المستوى	المتغير
*35.			4.00	متزوج	
*30.			3.96	أعزب	المرونة النفسية
			3.65	مطلق/ أرمل	

<sup>(</sup>p < .05 \*) دال إحصائياً عند مستوى الدلالة \*

## يتبين من الجدول (11) الآتي:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\infty$ 05) بين متوسطات المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية بين (مطلق/ أرمل) من جهة وكل من: (متزوج) و (أعزب)، من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من: (متزوج) و (أعزب)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المحتسب، 2017)، التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغيرات: الجنس، والحالة الاجتماعية، بينما اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة (منكر،2018 ؛ Wyk.et (2018) التي أظهرت نتائجها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس المرونة النفسية لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة في متغيرات مستوى دخل الأسرة. وذلك يعود إلى أن المتزوج والأعزب لديهم قدرة على الاندماج مع مواقف الحياة وتحليل المشكلات ورؤيتها من جميع جوانبها والتكيف معها بمرونة، وربما يعود ذلك إلى مواقفهم الناجحة في التعامل مع ضغوط الحياة ومشكلاتها أكثر من مطلق/ أرمل.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ( $\alpha \leq 0.0$ ) بين متوسطات قلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية.

لاختبار الفرضية الثالثة، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس قلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية، والجدول (12) يبين ذلك:

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس قلق البطالة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

ق البطالة	l <u>ä</u>			
الانحراف المعياري	المتوسط	المستوى	المتغيرات	
0.609	2.03	نکر		
0.705	2.10	أنثى	الجنس	
0.680	1.97	أقل من 1880		
0.663	2.07	من 1880–3500	مست <i>وى</i> دخل الأسرة بالشيكل	
0.700	2.24	أكثر من 3500	بالسيحن	

ق البطالة	<u>lä</u>			
الانحراف المعياري	المتوسط	المستوى	المتغيرات	
0.668	2.05	متزوج		
0.632	2.13	أعزب	الحالة الاجتماعية	
1.011	2.27	مطلق/ أرمل		

يتضح من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على مقياس قلق البطالة في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة. وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس قلق البطالة، فقد أجري تحليل التباين الثلاثي «من دون تفاعل» (without Interaction"")، والجدول (13) يبين ذلك:

جدول 13: تحليل التباين الثلاثي (بدون تفاعل) على مقياس قلق البطالة لدى عينة الدراسة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
466.	534.	246.	1	246.	الجنس
061.	2.832	1.302	2	2.604	مستوى دخل الأسرة بالشيكل
307.	1.189	546.	2	1.093	الحالة الاجتماعية
		460.	228	104.819	الخطأ

يتضح من الجدول (13) الآتى:

عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (05.  $\geq$ 2) بين متوسطات قلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية، واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة ( الشراونة، 2021؛ عبد الله ، 2021)، التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات قلق البطالة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيراتها المختلفة، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى التعامل مع مشكلة البطالة بصورة جدية في مجتمعنا الفلسطيني بعض النظر عن الجنس أو الدخل والحالة الاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى اللجوء إلى العمل الحر وفتح مشاريع اقتصادية ناجة، وعدم الاعتماد على الوظائف الحكومية التي نادراً ما تعطي لهم فرصة التعيين، وربما يعزف كثير عنها بسبب أن الراتب لا يوفي بمتطلبات الحياة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من ارتفاع الأسعار ، وربما يعود ذلك إلى لجوء كثير من الطلبة إلى التخصصات العلمية مثل الحاسوب والاتصالات أو تخصصات لها سوق في

مؤسساتنا الفلسطينية مثل المحاسبة وإدارة الأعمال التي تفتح مجالا كبيرا للعمل والتطور ،وبرواتب تحقق لهم ولأسرتهم حياة كريمة.

## النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \le 0.05$ ) بين متوسطات الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية.

لاختبار الفرضية الرابعة، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية، والجدول (14) يبين ذلك:

جدول 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس الانفتاح على الخبرة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

الانفتاح على الخبرة			: 11	
الانحراف المعياري	المتوسط	المستوى	المتغيرات	
0.495	4.16	ذكر		
0.466	4.22	أنثى	الجنس	
0.431	4.29	أقل من 1880		
0.520	4.19	من 1880–3500	مستوى دخل الأسرة بالشيكل	
0.428	4.14	أكثر من 3500	بسيدن	
0.412	4.26	متزوج		
0.445	4.15	أعزب	الحالة الاجتماعية	
0.959	3.96	مطلق/ أرمل		

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية على مقياس الانفتاح على الخبرة في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة، وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس الانفتاح على الخبرة، فقد أجري تحليل التباين الثلاثي «من دون تفاعل» (-3 (way ANOVA "without Interaction")، والجدول (15) يبين ذلك:

جدول 15: تحليل التباين الثلاثي (من دون تفاعل) على مقياس الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس ومستوى دخل الأسرة بالشيكل والحالة الاجتماعية

الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.440	.597	.130	1	.130	الجنس
.133	2.034	.443	2	.886	مستوى دخل الأسرة بالشيكل
.021*	3.905	.850	2	1.701	الحالة الاجتماعية
		.218	228	49.652	الخطأ

(p < .05 \*) دال إحصائياً عند مستوى الدلالة

يتضح من الجدول (15) الآتي:

عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (05.  $\geq$ 0) بين متوسطات الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغيرات: الجنس.وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (05.  $\geq$ 0) بين متوسطات الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمقياس الانفتاح على الخبرة لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، فقد أجري اختبار (Gabriel, 1978) وتجدر الإشارة إلى أن اختبار غابريل (Gabriel, 1978) يستخدم في حال اختلاف حجم الحالات في المجموعات بشكل كبير، والجدول (16) يوضح ذلك:

جدول 16: نتائج اختبار (Gabriel) للمقاربات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمقياس الانفتاح على الخبرة لدى خريجى جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية

مطلق/ أرمل	أعزب	متزوج	المتوسط	المستوى	المتغير
*30.			4.26	متزوج	
			4.15	أعزب	الانفتاح على الخبرة
			3.96	مطلق/ أرمل	

(p < .05 \*) دال إحصائياً عند مستوى الدلالة \*

يتبين من الجدول (16) الآتى:

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $05. \leq 0$ ) بين متوسطات الانفتاح على الخبرة

لدى خريجي جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية بين (مطلق/ أرمل) و (متزوج)، وجاءت الفروق لصالح (متزوج).

ويرى الباحثان أن الانفتاح على الخبرة التي يمر بها المتزوجون لها دور في تحديد سلوكهم، بحيث ترفع من مستوى معلوماتهم وخبراتهم، وبالتالي ينعكس ذلك على قدرتها في مواجهة ظروف الحياة الضاغطة، والصعبة، وتجعلهم يقبلون على الحياة بكل انفتاح وسعادة ؛ لأنهم يبنون آمالا كبيرة لهم ولأسرتهم.

#### التوصيات

- إعطاء أهمية لموضوع المرونة النفسية والعمل على نشره عن طريق مديري فروع جامعة القدس المفتوحة، كونها تسهم في تخليص الفرد من آثار الحياة والضغوط التي تواجهه.
- تعزيز المرونة النفسية من خلال وضع خطط وبرامج وقائية يستند الخريجون عليها من مصادر قوة .
- العمل على تنمية المواقف التعليمية التعلمية التي تثري المرونة النفسية في المرحلة الجامعية.
- عمل برامج وورش عمل لتقليل قلق البطالة لدى الطلبة الخريجين خاصة عند الذكور،
   والتركيز على الأسر ذات الدخل المتدنى.
- ضرورة التخطيط على مستوى الوطن بالتنسيق مع وزارة العمل ورؤساء الجامعات والمؤسسات الفلسطينية لوضع سياسات توازن بين سوق العمل ونوعية الخريجين من الجامعات.
- ضرورة عمل ورش عمل للطلبة الخريجين لرفع مستوى انفتاحهم على الخبرة وطموحهم في
   ضوء الواقع الاقتصادي في مجتمعنا الفلسطيني خاصة عند الذكور.

## المصادر والمراجع

## أُولاً: المراجع العربية

- أحمد، صلاح الدين(2016) . القياس والتقويم التربوي والنفسي، أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المُعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي.
- البرش، راضية (2017). أسباب عزوف الشباب على الزواج. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 4(29): 98-105.
- الجبور، سامر جمي .(2010) توقعات المرونة النفسية، البناء النظري والقياس، مجلة شؤون الجبور، سامر جمي ،(25): 25-51
- حمدان، ندى (2020). قلق المستقبل وعلاقته بالتكيف النفسي لدى عينة من المتأخرات عن الزواج في عمان، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث، ((31): 192-215.
- خرنوب، فتون محمد (2021). التسامح وعالقته بالمرونة النفسية لدى عينة من طلبة جامعة نزوى جامعة الكويت .المجلة التربوية .35 (20).
- السكري, عبد الحميد (2019). الشخصية، البناء، الديناميات، النمو ،طرق البحث، التقويم، القاهرة: دار النهضة العربية.
- سليم، فرج عبد القادر (2018) . أصول علم النفس الحديث،الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- الشراونة، رماح (2021). قلق البطالة وعلاقته بمستوى الطموح لدى الطلبة الخريجين من جامعة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.
- صيام، منذر (2023). المرونة النفسية والأمل كمنبئات بقلق المستقبل لدى حريجي الجامعات العاطلين عن العمل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين
- عبد الخالق، فؤاد، والأنصاري، صالح (2016) المرونة النفسية المُدركة وعلاقتها بقلق المستقبل في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلبة الثانوية العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك. الأردن.
- عبد الله، حنان (2021). البنية العاملة لقلق البطالة وعلاقتها بالمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية لدى طلاب السنة النهائية بجامعة الأزهر، مجلة التربية، 40 (189):96–139
- العموشة، روان ، والشرعة، حسين (2022). درجة إسهام المرونة النفسية واليقظة الذهنية في التنبؤ بقلق المستقبل لدى الأمهات الوحيدات في الأردنّ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث، 18(44): 369-376.
- عوده، أحمد، وملكاوي، فتحي حسن (1992). أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي، إربد: مكتبة الكتابي.

- المحتسب، عيسى (2017). المرونة كمتغير وسيط بين قلق البطالة وجودة الحياة لدى الخريجين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين غزة .
- محمد، علياء (2021). الانفتاح على الخبرة وعلاقته بالتفكير المزودوج لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية- الجامعة المستنصرية، (4): 288-301
- منكر، محمد (2018). المرونة النفسية المدركة احدى المحركات الاساسية للسلوك لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية ،السعودية.
- الواوي، أحمد (2017). دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

## ثانياً: المراجع العربية الاجنبية

- Abdel-Khaleq, F., & Al-Ansari, S. M. (2016). Perceived psychological flexibility and its relationship to future anxiety in light of some demographic variables among high school students, unpublished master's thesis. College of Education, Yarmouk University, Jordan..
- Abdullah, H. (2021). The working structure of unemployment anxiety and its relationship to social support and psychological hardiness among senior year students at Al-Azhar University. Journal of Education, 40(189):96-139.
- Ahmed, S. D. (2016). Educational and psychological evaluation, its basics and contemporary applications. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Amosha, R., & Al-Sharaa, H. (2022). The degree to which psychological flexibility and mindfulness contribute to predicting future anxiety among single mothers in Jordan. Al-Quds Open University Research Journal, 18(44):369-376.
- Al-Barsh, R. (2017). Reasons for young people's reluctance to marry. Journal of Human and Society Sciences, 4(29):98-105.
- Hamdan, N. (2020). Future anxiety and its relationship to the psychological adjustment of late marriage people in Oman. Islamic University Research Journal, 3(31):192-215.
- Al-Jabour, S. J. (2010). Expectations of psychological flexibility, theoretical construction and measurement. Social Affairs Journal, (55):25-51, Sharjah.
- Kharnoub, F. M. (2021). Tolerance and its relationship to psychological flexibility among a sample of students at Nizwa University, Kuwait University. Educational Journal, 35(20):138-173.
- Al-Muhtasib, I. (2017). Resilience as a mediating variable between unemployment anxiety and quality of life among graduates (unpublished master's thesis). Islamic University, Gaza, Palestine.

- Muhammad, Alia (2021). Openness to experience and its relationship to dual thinking among university students. Journal of the College of Education, (4):288-301. Al-Mustansiriya University
- Munkar, M. (2018). Perceived psychological flexibility: one of the basic drivers of behavior among Al-Qadisiyah University students (unpublished master's thesis). Al-Qadisyia University, Saudi Arabia.
- Odeh, A. and Malkawi, F. H. (1992). Fundamentals of scientific research in education and human sciences: research elements, methods, and statistical analysis. Irbid: Al-Katibi Library.
- Selim, F. A. (2018). Fundamentals of Modern Psychology. Riyadh: Dar Al-Zahraa for Publishing and Distribution.
- Al-Sharawna, R. U. (2021). Unemployment anxiety and its relationship to the level of ambition among graduate students from Hebron University (unpublished master's thesis). Hebron University, Palestine.
- Siam, M. A. (2023). Psychological resilience and hope as predictors of future anxiety among unemployed university graduates in Palestine (unpublished master's thesis). Al-Aqsa University, Palestine.
- Al-Sukari, A. H. (2019). Personality, structure, dynamics, growth, research methods, and evaluation. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Al-Wawi, A. (2017). The role of Palestinian civil society organizations in reducing unemployment rates (Unpublished Master's Thesis). Islamic University, Gaza, Palestine.

## ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Hammad, M. A. (2017). Future Anxiety and its Relationship to Students' Attitude toward Academic Specialization. Journal of Education and Practice.
- Harahsheh Ruiz M. (2017) Alejandra Lagunes Soto. National Digital Strategy. Mexico: National Digital Strategy Coordinator.
- Richard P. Douglass (2014) Strengths Use and Life Satisfaction: A Moderated Mediation Approach, Journal of Happiness Studies, 16(3), Do 10.1007\s10902-014-9525-4.
- Wyk, A., Swarts, L., & Mukonza, C. (2018) The Influence of the Implementation of Job Rotation on Employees' Perceived Job Satisfaction, International Journal of Business and Management, 13(11):1833-8119

## مفهوم الشَّرعيَّة ومعاييرها في الفقه السياسي الإسلامي

محمد مطلق محمد عساف $^{1}$  ، نور حلمي أبو رومي $^{1}$  ، طلب عبد الفتَّاح أبو صبيح

كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة القدس، فلسطين <sup>2</sup>كلية الشريعة، جامعة الخليل، فلسطين

Mohammad Motlaq Mohammad Assaf<sup>1\*</sup>, Noor Helmi Abu-Roomi<sup>1</sup>, Talab Abu-Sbaih<sup>2</sup>

<sup>1</sup>College of Da'wa & Religion, Al-Quds University, Palestine <sup>2</sup>College of Sharia (Islamic Law), Hebron University, Palestine m.assaf@staff.alquds.edu

## ملخص

يهدف هذا البحث «مفهوم الشرعيَّة ومعاييرها في الفقه السياسي الإسلامي» إلى بيان مقومات الشرعية ومعاييرها التي تحفظ للدولة استقرارها واستمرارها، كما يهدف إلى بيان السبب في احتماء الحكومات بالشرعية في مواجهة معارضيها، ويقوم منهج الدراسة على المنهجين: الوصفي والاستقرائي التحليلي، والحرص على تدعيم البحث بالنصوص الشرعية كلما لزم، وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ عرض المبحث الأول مفهوم الشرعية وأهميتها، بينما اهتم المبحث الثاني ببيان النظريات الغربية للشرعية والمنظور الإسلامي لها، أما البحث الأخير فقد تعرض لمعايير الشرعية وأزماتها. وكان من نتائج البحث: أن عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي هو نتيجة غياب الحياة السياسية السليمة، ومن أهم توصياته: ضرورة إعطاء مفهوم الشرعية حقه بالتوضيح والتمييز عن غيره من المفاهيم وبناء سياسات دولية من خلال الإطار الشرعي الإسلامي فلا تفقد الدولة هويتها في سيرها بركب العالمية.

الكلمات الدَّالَة: الشَّرعيَّة، معايير الشَّرعيَّة، أزمة الشَّرعيَّة، النَّظرة الإسلاميَّة، الفقه السياسي الإسلامي، نظام الحكم في الإسلام.

# The Concept of Legitimacy and Its Standards In Islamic Political Jurisprudence

#### **Abstract**

This research, "The Concept of Legitimacy and Its Standards in Islamic Political Jurisprudence," aims to explain the components of legitimacy and its standards that preserve the stability and continuity of the state. It also aims to explain the reason why governments seek refuge in legitimacy in the face of their opponents. The study is based on two methodologies: the descriptive and inductive analytical approaches. Additionally, the study is keen on reinforcing the research with Islamic legal texts whenever necessary. This is achieved through three sections; the first section presents the concept of legitimacy and its importance, while the second section focuses on explaining Western theories of legitimacy and the Islamic perspective on them. The final part of the research addresses the standards of legitimacy and its crises. One of the research findings was that the political instability in the Arab world is a result of the absence of a sound political life. One of its crucial recommendations is the necessity to clarify and distinguish the concept of legitimacy from other concepts. Moreover, it emphasizes the importance of constructing international policies within the framework of Islamic jurisprudence, ensuring that the state does not lose its identity while participating in global affairs.

Keywords: Legitimacy, Standards of Legitimacy, Crisis of Legitimacy, Islamic View, Islamic Political Jurisprudence, System of Government in Islam.

#### مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث للعالمين رحمات، وبعد؛ فهذا بحث في الشَّرعيَّة، يجيب عن أهم القضايا التي تتعلق بالشَّرعيَّة المعاصرة، ويبرز أهم توصيات البحث ونتائجه.

## أهمية البحث:

- شرف موضوعه: فهو يبحث في الشَّرعيَّة بشكل عام، ونظرة الإسلام لها، وكيف للشَّرعيَّة أن تناسب أحكام الإسلام في مفهومها ومعاييرها.
- أهمية الشَّرعيَّة فهي قوَّة وسلاح، يحتاجها كل نظام سياسيّ لتدعمه وتحميه، وعدم الشَّرعيَّة سلاح أيضا؛ يشهره المعارضون في وجه النظام الذي يريدون إسقاطه.
- مفهوم الشَّرِعيَّة له جوانب دينيّة، وسياسيّة، واجتماعيّة، فكان لا بد من بيان هذه الجوانب وتوضيحها.

#### مشكلة البحث

مفهوم الشَّرِعيَّة مفهوم يحيطه الكثير من التساؤلات والانتقادات، وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن عدة قضابا، أهمها:

- لماذا تحتمى الحكومات بالشَّرعيَّة في مواجهة معارضيها؟
- ما هي مقوّمات الشّرعيّة التي تستند إليها الحكومات في العالم؟
- ما هي معايير الشّرعيّة التي تحفظ للأنظمة استقرارها واستمرارها؟
  - كيف نظر الإسلام للشُّرعيَّة؟
- لماذا رفض النَّبيُّ، عليه الصلاة والسلام،الشَّرعيَّة في مكَّة حين تمَّ عرضها عليه ليكون ملكا للعرب؟
- لماذا رفض الرسول، عليه الصلاة والسلام، الوصيّة بالشّرعيّة بعده للقبائل التي اشترطتها لنصرته؟
  - هل شرعيّة صندوق الانتخابات تكفي اليوم لحماية النظام المنتخب؟

## أهداف البحث

- التعريف بمفهوم الشرعية لغة واصطلاحا، وتطوره عبر العصور، وبيان مسوغاتها واتجاهاتها.
- التعرض إلى النظريات الغربية المتعلقة بالشَّرعيَّة؛ انطلاقا من نظرية الأساس المقدس، ونظريات المصدر الشَّعبيّ للسُّلطة.

- التعرض للشَّرعيَّة كمفهوم إسلاميّ، مع بيان النَّظرة الإسلاميَّة الشُّموليَّة لها منذ الفترة المكيَّة،
   لا كما يتوقع بعض الباحثين أنها نشأت بعد الهجرة إلى المدينة.
- توضيح أهميَّة الشَّرعيَّة ومعاييرها، وبيان الأزمة الشَّرعيَّة؛ مع التمثيل بأزمة بعض الدول العربية باختصار.

## الدراسات والجهود السابقة:

من الدراسات السابقة لموضوع البحث

- بحث بعنوان: «أزمة الشَّرعيَّة في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة» للدكتور: أمين بلعيفة.منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية العربية، العدد 1|2019.
- وقد اهتم البحث بموضوع الأزمة الشَّرعيَّة، وما يتصل بها دون الخوض في مفهومالشَّرعيَّة وتطوراته ومعايير الشَّرعيَّة.
- بحث بعوان: «ماهية مبدأي الشَّرعيَّة والمشروعيَّة ومصادرهما »للأستاذ الدكتور محمد طه حسين الحسيني، وهو منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، بغداد، العدد 1|2019.
- والبحث قد تناول الشَّرعيَّة من الناحية القانونية، أما هذا البحث، فقد تناول الشَّرعيَّة من جوانبها كلِّها.
- بحث بعنوان: «النِّظام السِّياسيّ وجدليّة الشَّرعيَّة والمشروعيّة» للدكتور أحمد ناصوري. وهو بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد 24، العدد 2008.
- والبحث قد تناول التعريف بالنّظام السّياسيّ وعلاقته بالشَّرعيَّة والمشروعيّة، بشكل قانونيّ وعام، أما هذا البحث فقد اقتصر على الشَّرعيَّة بشكل خاص، مع تناولها من جميع الجوانب، مضافا إليها النظرة الإسلامية.

### منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهجين: الوصفي والتحليليّ، مع الاستعانة بالاستقراء، والحرص على تدعيم البحث بالنصوص الشَّرعيَّة كلما لزم ذلك.

## فطَّة البحث:

اقتضت خطّة البحث أن يكون في مقرّمةٍ وثلاثة مباحث وخاتمة، فيكون تفصيل ذلك كالآتي: المقدّمة: وقد تم فيها بيان أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، والخطة في كتابته.

المبحث الأول: مفهوم الشَّرعيَّة وأهميتها:وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:الشَّرعيَّة لغة واصطلاحا، ومسوغاتها وأقسامها.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الشَّرعيَّة عبر العصور.

المطلب الثالث: أهمية الشرعية.

المبحث الثاني:الشَّرعيَّة بين النَّظريّات الغربيّة والمنظور الإسلاميّ: وتم تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: النظريات الغربية للشَّرعيَّة.

المطلب الثاني: الشُّرعيَّة من المنظور الإسلامي.

المبحث الثالث:معاييرالشُّرعيَّة وأزمتها، وقد قسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: معايير الشرعية.

المطلب الثاني: الأزمة الشرعية ومظاهرها.

الخاتمة: وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: مفهوم الشَّرعيَّة وأهميتها:

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب؛ تناول المطلب الأول معنى الشَّرعيَّة لغة واصطلاحاومسوغاتها وأقسامها، بينما تناول المطلب الثاني تطور مفهوم الشَّرعيَّة عبر العصور، وجاء المطلب الأخير ليبين أهميتها.

المطلب الأول: الشَّرعيَّة لغة واصطلاحا ومسوغاتها وأقسامها:

## الفرع الأول: الشَّرعيَّة لغة:

الشَّرعيَّة أصلها من شرع، ولمادة شرع عدد من المعاني، لعل من أهمها وأكثرها صلة في موضوع البحث ما يأتي (1):

- يقال شرع شروعا: أي تناول الماء. والشريْعَةُ والشراعُ والمَشْرَعَةُ والمَشْرُعَةُ: مَوْضعٌ يُهيأُ للشرب.
- وشَرَعَ الله لنا كذا يَشْرَعُهُ أظهره وأوضحه،وفي التنزيل العزيز: {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى به نُوحًا وَالَّذي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ}[الشورى: ١٣] .
- والشريْعَةُ والشرْعَةُ: ما شرعه الله لعباده من العقائد والأحكام، وسمّيت بذلك لوضوحها وظهورها، وجمعها شَرائِع، وفي التنزيل العزيز: (ثُمُّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَبِعْهَا ولاَ تَتَبِعْ أَهْوَاء

<sup>1-</sup> الطالقاني، إسماعيل بن عباد (1414هـ)، المحيط في اللغة، مادة شرع،1|285-286، (ط1)، بيروت: عالم الكتب. الغيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، 1310، (د.ط)، بيروت: المكتبة العلمية.

الزيات وآخرون، (ت.د.)، المعجم الوسيط، 1 |479، مجمع اللغة العربية: دار الدعوة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-005 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الَّذينَ لاَ يَعْلَمُونِ}[الجاثية:١٨].

- شَارِعٌ: الطريق، وما يسلكه الناس عامة. وكذا الشَّرع، فهو الطريق وما شرعه الله تعالى. والشِّرعة: المذهب المستقيم، وفي التنزيل العزيز: {لِكُلَّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شرْعَةً وَمِنْهَاجًا}[المائدة: ٤٨].

وفي التاج: «يُقال: مَرَرْتُ برَجُل شَرْعُكَ من رَجُل ، بكسر العين وضَمِّها، أي حَسْبُكَ»(2).

وتلتقي المعاني حول المنبع والطريق والتوجه والسواسية والإحداث والتوضيح وهي معان تدور في فلك الشَّرعيَّة، كما سيوضحه المفهوم الاصطلاحيللشَّرعيَّة.

### الفرع الثاني: الشّرعيَّة اصطلاحا:

لقد عرفت الشرعية بعدة تعريفات، لعل من أبرزها الآتى:

- أنها «الوصول إلى السلطة برضاء أغلبية أفراد الشعب» (٣)، ويؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على رضا الشعب عن السلطة في مرحلة الوصول إلى السلطة فقط، وأغفل ضرورة استمرارية الرضاحتى بعد الوصول إلى السلطة.
  - الشرعية هي: " أساس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها "(4)

ويلاحظ أن التعريف لم يعلل سبب خضوع الشعب وطاعته بالرضا العام لهذه السلطة؛ حيث جاء الأمر مفتوحا لإمكانية كون هذا الخضوع وهذه الطاعة ناجمين عن استخدام القوة والإجبار.

- الشرعية تعني: «الحكام الذين يمارسون السلطة من خلال السياسات العامة التي يضعونهاوينفذونها بحيث تتوافق معمعتقدات المحكومين وميولهم ومشاعرهم»(٥)، ويؤخذ على هذا التعريف التركيز بشكل خاص على ضرورة أن تتوافق السياسات مع معتقدات المحكومين وميولهم ومشاعرهم، والأصل أن يكون رضا الشعب بشكل عام، وأما اعتبار الميول والمشاعر فإن ذلك مما لا يمكن احترازه فإن رضا الناس غاية لا تدرك.

لذا فإن أنسب تعريف للشرعية أنها: «الرضا والقبول العام للنظام السِّياسيّبموافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطارهذه الطاعة والرضا»<sup>(6)</sup>.

<sup>2</sup>\_ الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق(د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة شرع، 21إ265، (د.ط)، الكويت: دار الهداية. 3 الحسيني، محمد طه (2019م)، ماهية مبدأي الشرعيّة والمشروعية، ص112، مجلة العلوم القانونية، العدد 1، بغداد.

<sup>4</sup> الصوري، أحمد (2008)، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 221)،

ص352. 5\_ النائب، إحسان عبد الهادي(2017)، مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة، ص76، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان رضا الناس مصدر شرعية الحكومات.

<sup>6-</sup> ممدوح، منار ممدوح (2021)، مفهوم الشَّرعيَّة، الموسوعة السّياسيّة (political-encyclopedia.org)،

نشر في 2021-04–26

# الفرع الثالث: مسوغات الشَّرعيَّة:

إن مسوغ شرعيَّة أي دولة هو تحقيق الأمن للشعوب وبكل صوره:من أمن اقتصادي يتحقق أقله بتوفير حاجات الفرد الأساسيَّة، وأمن اجتماعيّ يتحقق أقله بالقدرة على تحصيل الأفراد حاجاتهم بانتظام وعدم تنازع، وأمن سياسيّ يتحقق أقله بالعيش في بلده باطمئنان على حياته وحريَّته، وأمن فكريّيتحقق أقله بضمان حريَّة التفكير للأفراد.

والعلاقة مطردة؛ فكلما عملت الدولة على تحرير الإنسان من الخوف والعنف والإرهاب، زادت شرعيَّتها في نظر الشَّعب، حيث «إن الغاية من تأسيس الدولة هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمان بقدر الإمكان»<sup>(7)</sup>.

# الفرع الرابع: أقسام الشَّرعيَّة:

يمكن تقسيم الشَّرعيَّة إلى قسمين رئيسين(8).

القسم الأول: الشَّرعيَّة من الناحية السِّياسيّة: مفهوم سياسيّ يستمد صلاحيته من القانون والأعراف المعتمدة السائدة في بلد ما، بحيث يرمز إلى طبيعة العلاقة التبادليَّة بين الحاكم والمحكومين.

القسم الثاني: الشَّرعيَّة من الناحية الاجتماعية:الحق الثابت في ممارسة السلطة على المحكومين بموافقتهم.

# المطلب الثاني: تطوُّر مفهوم الشَّرعيَّة عبر العصور واتجاهاتها:

لقد اختلف مفهوم الشَّرعيَّة مع تطور العصور، فتطور المفهوم بتطور النظرة للحاكم، ولما يتوقع من الدولة، ولتطور حاجات الفرد والشَّعب أيضا، وفيما يأتي بيان ذلك:

### الفرع الأول: الشُّرعيَّةعند الرومان:

استخدم الرومان مصطلح الشَّرعيَّةللدلالة على مدى تطابق سلطة الحكام مع القانون،أي أنَّالشَّرعيَّة عندهم هي التطابق مع القانون، وانتشر هذا الاستخدام حتى في دول الغرب.فإذا كانت السلطة قد اكتسبت من خلال القانون وتمارس أعمالها من خلال أحكام القوانين الموضوعة كانت شرعيَّة والا فلا تُعدَّشرعيَّة (9).

# الفرع الثاني: الشَّرعيَّة في عصر النَّهضة:

مع بداية عصر النَّهضة ظهر في أوروبامصطلح القانون الطبيعي، فالشَّرعيَّة تستمد من شيء يسبق القانون ألا وهو الأخلاق والوعي الجماعي، وأصبحت الشَّرعيَّة لا تعني التطابق مع القانون بل تعني

<sup>7 –</sup> الكيلاني، عبد الله إبراهيم زيد(1439هـ)، وظائف الدولة في ضوء الفكر السِّياسـيّ للإمام الجوينـي،ص 93–94، (ط1)، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

<sup>8 -</sup> ممدوح، مقال بعنوان مفهوم الشَّرعيَّة، الموسوعة السِّياسيّة (political-encyclopedia.org)

<sup>9</sup>\_ محمد، فايزمحمد حسين (2014)، السلطة والشريعة وحكم القانون، مجلة التفاهم، 13(50)، ص121-150.

التطابق مع العدالة الطبيعيَّة، وأصبحت العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة رضا واتفاق<sup>(10)</sup>. الفرع الثالث: الشَّرِعيَّة فيالعصور الحديثة<sup>(11)</sup>:

ومع ظهور المدرسة الوضعية في علم السّياسة، والتي تقوم على تحليل المفاهيم والمصطلحات السّياسيّة وما يرتبط بها من ظواهر اجتماعية معتمدة في ذلك على الاتجاهات السلوكية وظهور مدرسة المؤشرات في التحليل السّياسيّ مما جعل مفهوم الشّرعيَّة مرادفا للاستقرارالسّياسيّ؛ فأصبحت الكفاءة والفعالية من أهم أسس الشَّرعيَّة في العصر الحديث؛ أي أن شرعيَّة الدولة تقاس بمدى فاعليتها في إدارة شؤون المجتمع وتبنّي أهدافه وتحقيق طموحاته وكيفية القيام بذلكبأقل التضحيات وأقصر الطرق،وبشكل عام؛ فإن مفهوم الشّرعيَّة على أساس اختيار المحكومين للنظام السّياسيّ وتقبلهم لهوالرضا بأحكامه، قد جمع ثلاثة اتجاهات للشّرعيَّة:

الاتجاه القانوني: فالشَّرعيَّة تعني سيادة القانون، فالسلطة والشعب يخضعان لسيادة القانون والالتزام بنصوصه، والقانون هنا بمعناه الشامل للدساتير والقواعد القانونية المدونة وغير المدونة والأعراف.

الاتجاه الديني: وهو ما يعرف بالقانون الإلهي، والشَّرعيَّة فيه تعني سيادة النظام الشَّرعيِّ وقواعد الدين.

الاتجاه الاجتماعي: وهو تقبل الشعب وخضوعهم لنظام سياسي، لاعتقادهم بأنه المحقق لأهدافهم كجماعة، والمعبر عن قيمهم وتوقعاتهم.

### المطلب الثالث: أهمية الشَّرعيَّة(12):

لعل أهم ما يميز الشَّرعيَّة هي قدرتها على مواجهة الخصوم المعارضين لوجود هذه السلطة، وهم أعداء الدولة المتربصون بها، فما أن يروا عدم استقرارالحكومة وظهور معارضة لها كوجود مظاهرات أو اعتصامات أو دعوات انفصال أو دعوات تحرر حتى يبادروا في التدخل والتشكيك في شرعيَّة الحكومة التي لا تناسب مصالحهم وأهدافهم.

وعليه؛ فالشَّرعيَّة «يجب المصير إليها، والاعتماد في إظهار الحق عليها، وهي باب واسع تضل فيه الأفهام، وتزل فيه الأقدام، وإهماله يضيع الحقوق، ويعطل الحدود، ويجزئ أهل الفساد، ويعين أهل العناد، والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم الشنيعة، ويوجب سفك الدماء، وأخذ الأموال غير الشَّرعيَّة »(13)، فالشَّرعيَّة سياسة عادلة، تخرج الحق من الظالم، وتدفع كثيرا من المظالم، وتردع أهل الفساد، ويتوصل بها إلى المقاصد الشَّرعيَّة للعباد.

https://www.researchgate.net/signup. عبد الله، نغم طالب (2019)، مدخل إلى عصر النهضة الأوروبية، جامعة بغداد، SignUp.html

<sup>11-</sup> بلعيفة، أمين (2019). أزمة الشَّرعيَّة في الأنظمة المِياسيَّة العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم المِيَاسيّة، 14(1): 254-293.

<sup>12-</sup> الطرابلسي، علي بن خليل(د.ت). معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: 169/1، بيروت: دار الفكر.

<sup>13-</sup> الطرابلسي. معين الحكام: 169/1.

# المبحث الثاني: الشَّرعيَّة بين النظريات الغربية والمنظور الإسلامي

المطلب الأول: النظريات الغربية للشَّرعيَّة:

هناك عدة نظريات تفسر أساس الشَّرعيَّة للدول منها:

### الفرع الأول: نظريات الأساس المقدس للسلطة:

وهي النظريات الدينية أو الثيوقراطية، وهذا النوع من النظريات له أشكال عدة تتمثل في(14):

- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم: حيث يعد الحاكم إلها، وبالتالي فإن له سلطة مطلقة لا تقيدها قيود البشر.
- نظرية الحق الإلهي المباشر: وتسمى نظرية التفويض الإلهي، وقد جاءت هذه النظرية في المرحلة التالية بعد نظرية الطبيعة الإلهية؛ حيث أزاحت هذه النظرية صفة الألوهية عن الحاكم، فالحاكم بشر؛ غير أنه يستمد سلطته مباشرة من الله الذي اختاره وأودعه السلطة، بحيث يحكم الحاكم بمقتضى الحق الإلهى المباشر.
- نظرية الحق الإلهي غير المباشر: وتسمى أيضا نظرية العناية الإلهية، ومفادها أن الله تعالى يرشد الناس إلى الطريق الذي بواسطته يتم اختيار الحاكم الذي يريده الله؛ فالله لا يختار الحاكم مباشرة وإنما يمهد السبل لاختيار الشعب له؛ فيكون الحاكم باختيار من الشعب وتوجيه من الله.

### الفرع الثاني: نظريات المصدر الشعبي للسلطة:

هذه النظريات تفسر أساس الشَّرعيَّة من الشعب، فمصدر السلطة هو الشعب، وأهم هذه النظريات (15):

- نظرية سيادة الأمة: فالأمة هي التي تنتخب من يمثلها، وتتوفر فيهم شروط العلم والثروة وتحمل المسؤولية، ويكون هذا الاقتراع واجبا يؤديه الشعب باسم الأمة، فالسيادة بيد الأمة، ولكن يمثلها من اتفق على اقتراعهم.
- نظرية السيادة الشعبية: وهذه النظرية تعدّ السلطة ملكا لكل الشعب، وبالتالي فإن لكل فرد الحق في ممارسة السلطة، فهو جزء منها، ولذا أخذت هذه النظرية بالاقتراع العام لجميع المواطنين؛ لذا فالانتخاب حق لكل مواطن، فكل مواطن اجتاز شرطي السن والأهلية والتمتع بالحقوق المدنية يستطيع أن يمارس اختياره لمن ينوب عنه من وكلاء الشعب.

# المطلب الثاني: الشُّرعيَّة من المنظور الإسلامي

الشرعية ترادف مفهوم البيعة في الفقه الإسلامي؛ لما في البيعة من عهد على الطاعة، فالمبايع يتعهد على طاعة الحاكم وعدم منازعته والتسليم له، فالشَّرعيَّة تعنى مدى تحقق العدالة

<sup>14</sup>\_ الفتلاوي، صباح كريم رباح (2008)، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، المجلة العلمية الأكاديمية العراقية، العدد العاشر، ص97–119. 15- ممدوح، مفهوم الشُرعيَّة.

من خلال احترام قواعد التّشريع وتطبيقها (16).

وتتجلى نظرة الإسلام للشُّرعيَّة من خلال عدّة نقاط، من أهمها:

- 1. الشَّرِعيَّة السياسية مقيدة: فهي مقيدة بشرع الله تعالى وأحكامه،وبهذا جاء الأمر بذلك في قوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَخْسَنُ تَأُوبِيل}[النساء:59]. ووجه الدلالة من الآية الكريمة: أن شرعيَّة الحكم تستند إلى أمرين: أحدهما ديني، متمثل بطاعة الله تعالى، والآخرعلمي متمثل بطاعة أولي الأمر والفقهاء، فشرعية النظام السياسي تستند إلى قرارات سياسية هي محصلة إنجازات خبراء في مختلف التخصصات، ضمن إطار الشريعة الإسلامية (17).
- 2. ضرب الأمثلة: فقد ضرب الله تعالى مثلا في القرآن الكريم لأقوام وأنظمة لم تتحل بالشَّرعيَّة لنظامها القائم على الاستبداد والقهر، فقال: {قُتلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود}{النَّارِ ذَاتِ الْوَقُود}{إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُود}{وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُود} وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُوْمِنُوا هُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُود} وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُوْمِنُوا هُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُود} وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُوْمِنُوا بِللّهِ الْغَزِيزِ الْحَمِيد}[البروج 4-8] حيث توعد الله، أصحاب الأخدودبالعذاب؛ لطغيانهم وعنفهم، حيث أذعن لهم من أذعن اتقاءً لأذاهم؛ولذا لم يتمتعوا بالشَّرعيَّة، ويُلحق بهم من ساروا على دربهم(18).

كما ذكر القرآن موقف مؤمن آل فرعون ورد فرعون: {يَاقَوْم لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللهِ إِنْ جَاءنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاً مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللهِ إِنْ جَاءنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَاد}(غافر:29).وعلى فرعون يقاس كل من صادر حق الشَّعب في الشورى وحرية الرأي المنضبطة بمصلحة البلاد والعباد، وعليه؛ تكون كل قوة أو سلطة لا يقبل الناس بها ولا يؤمنون بحقها في الحكم والإدارة وممارسة القوة على الناس، غير شرعيَّة؛ ولو اضطروا للاستجابة لأوامرها، وكل قوة تلقى دعما وتأييدا وقبولا شعبيا من المجتمع ويقرون بحقها في ممارسة القوة تسمى قوة شرعيَّة (19).

3. التأكيدعلى عدم شرعيَّة الطاعة تحت الإكراه: فلم يعدِّ الإسلام كفر عمار بن ياسر حين نال منه مشركو مكة ما أرادوا، فقال تعالى: {مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْد إيمَانِه إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُظْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم} مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم} [النحل:106]. وذلك لعدم إيمانه بشرعيتهم (20).

<sup>16-</sup> الحسيني، ماهية مبدأي الشَّرعيَّة والمشروعية. ص111.

<sup>17-</sup> الكيلاني، عبد الله (2007م)، القيود الواردة على سلطة الدولة، ص 34 – 35، (ط1)، الأردن: دار وائل للنشر.

<sup>18-</sup> ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (1984م)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، 30 [237]، (د.ط)، تونس:الدار التونسية للنشر.

<sup>19-</sup> ينظر: الكيلاني،الشرعيَّة السّياسيّة.

<sup>20-</sup> السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير القرآن، 3|204، (ط1)، الرياض: دار الوطن.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-005 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

4. الممارسة العملية للشَّرعيَّة السياسية: حرَص الإسلام على ممارسة الشَّرعيَّة عمليا، فقد مارس رسولنا الكريم على السِّياسيّ في مكة، خلافا لمن أنكر ذلك، والآيات السابقة وأمره لعدد من الصحابة بالهجرة إلى الحبشة حيث فيها ملك لا يظلم عنده أحد يدل على المسار المبكر للإسلام السِّياسيّ بحثا عن شرعيَّة سياسية أقرب للحق وأعدل مع الخلْق، كما أن مسائل العقيدة الإسلامية كانت ذات دلالات سياسية واضحة (21).

وعند التأمُّل في بدايات سورة الروم المكية نجدها تتحدث عن اهتمام المسلمين بالأحداث السياسيّة الدولية ومتابعتهم لها، فقالالله تعالى: {الم}{غُلبِتِ الرُّوم}{فِي أَذْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون} فِهُ مَّن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون} إبنَصْرِ اللهِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون} فَهُو الْعَزِيزُ الرَّحِيم الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون} إبنَصْرِ اللهِ يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُو الْعَزِيزُ الرَّحِيم الروم على يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُو الْعَزِيزُ الرَّحِيم الله المولمين المعركة والحالة النفسية والمعنوية للمسلمين (20).

1. 5-الحرص على مبدأ الشَّرعيَّة السياسية: حيث إن المتأمِّل لأحداث السيرة النبوية في الفترة المكية يجد بوضوح حرص النبي على مبدأ الشَّرعيَّة السِّياسيّة من خلال حديثه مع القبائل بحثا عن مكان يوفر له حرية العبادة ويحمي أصحابه من القمع والبطش والتعذيب، وهجرته إلى الطائف قبل هجرته إلى المدينة دليل على حركته السِّياسيّة الباحثة عن شرعيَّة وجوده لتبادل الشَّرعيَّة بينه وبين القبيلة التي تقبل بدعوته وشرعيته.

ومن هنا ظهر الخلاف بينه، عليه الصلاة والسلام، وبين بعض القبائل حيث اشترطت الشّرعيَّة السّياسيّة لها من بعده؛ فقيل له: أرئيت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ قال عليه الصلاة والسلام: الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء، فقال: أفتُهدف نحورنا إلى العرب دونك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا، لا حاجة لنا بأمرك، فأبوا عليه» (23)، بعد أن أقسم: والله لو أخذت هذا الفتى من قريش؛ لأكلت به العرب، فهذا يدل بوضوح على إدراك المتحدث باسم وفد بني عامر ما في دعوة الرسول، صلى الله عليه وسلام، من مفاهيم تؤهله لإحداث تغييرات جذرية في حياة العرب، وتضعه في موقع الزعامة بين العرب؛ ولذا عرض على الرسول في المشاركة والتمكين له في الوصول إلى أهدافه، وأن تكون للرسول، عليه السلام،الزعامة طوال حياته، على أن يكون الأمر من بعده للقبيلة التي قدمت وشاركت في وصول النبي في إلى أهدافه، ولكن رسول الله، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم،اعتذر عن هذا العرض السّخيّ؛ لتعارضه مع مبدأ الاستخلاف الشّرعيّ (24).

<sup>-21</sup> الكيلاني، عبدالله إبراهيم زيد(2004م)، الشَّرعيَّة السِّياسيّة في الآيات المكية مفهوما وتأصيلا، الأردن: عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية. 22- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (1420هـ)، تفسير القرآن العظيم، 6|197، (ط2)، دار طيبة للنشر والتوزيع.

<sup>23-</sup> ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (1375هـ)،السيرة النبوية لابن هُشام، 1/ 425، (ط2)،مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

<sup>24-</sup> الكيلاني، وظائف الدولة، ص18-20.

كما اعتذرت قبائل أخرى للنبي، عليه السلام، لخوفها على أمنها وتجارتها، مع اعترافها بأنه على حق فسجل ذلك القرآن الكريم ﴿وَقَالُوا إِن نَّتَّبعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمكّن لُّهُمْ حَرَمًا آمنًا يُجْبَى إلَيْه ثُمَراتُ كُلُّ شَيْء رِزْقًا من لَّدُنَّا وَلَكنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُون} {وَكُن أَهْلَكْنَا من قُرْيَةٍ بَطْرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مّن بَعْدهمْ إلاّ قَليلاً وكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثين}(القصص: 57 - 58).وفي ذلك يفسر الطبري: «قالت كفار قربش: إن نتبع الحقّ الذي جئتنا به معك، ونتبرأ من الأنداد والآلهة، يتخطفنا الناس من أرضنا بإجماع جميعهم على خلافنا وحرينا»<sup>(25)</sup>.

ومنهم من اعتذر للنبي، صلى الله عليه وسلم، لأن بينهم وبين كسرى عهدا، بعدم مساعدة المطلوبين له، مقترحين أن تكون نصرتهم للنبي،عليه الصلاة والسلام،مما يلي مياه العرب، فرد عليهم رسولنا الكريم، صلوات الله عليه وسلم، ردا جميلا بقوله: «ما أسأتم بالرد إذ أفصحتم بالصدق، وإن دين الله لن ينصره إلا مَن أحاطه من جميع جوانبه»<sup>(26)</sup>.

فالقبائل العربية التي قامت في أطراف الجزيرة كانت تربطها مع الفرس أو الروم عهود ومواثيق، ومن بينها التعهد لهذه القبائل بالحماية والأمن على أن تمنع الكيانات العربية من المساس بمصالحها أو دخول أراضيها، بل كانت الفرس تبعثالفرق لحماية القبائل وتدخل في تولية الحكام العرب، بمعنى أن هناك من القبائل من كانت تستمد شرعيتها من النفوذ الأجنبي عليها. وتنافس الفرس والروم على من يتحكم في القبائل العربية أكثر، ومن يكون له من ملوك الولاء أشد وأعظم ومن هنا كان العرض من بعض الزعماء على نصرة ترتبط بمصالح الفرس، وهو عرض رفضه الرسول عليه السلام (27).

# الميحث الثالث: معايير الشرعيَّة وأزمتها:

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول معايير الشّرعيَّة، أما المطلب الثاني فكان عن الأزمة الشّرعيَّة ومظاهرها.

المطلب الأول: معايير الشَّرعيَّة:

الفرع الأول: معايير أساسية للشَّرعيَّة:

معيار الموافقة: وهذا المعيار يتناول الموافقة من ثلاثة أوجُه (28):

الوجه الأول: إن موافقة الشعب المحكوم على القيادة الحاكمة هو من أهم شروط شرعيَّة السلطة.

الوجه الثاني: موافقة المحكومين على سياسات السلطة وشروطها؛ بحيث لا تستطيع السلطة الوفاء بالتزاماتها واعتبار سياستها إلا بعد موافقة الشعب عليها.

<sup>25-</sup> الطبري، محمد بن جرير (1420هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، 601/19، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة. 26- الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، تثبيت دلائلِ النبوة، 1|22، القاهرة: دار المصطفى.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (1417هـ)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، 101/1 (ط3)، بيروت: الكتب الثقافية.

<sup>27−</sup> أحمد، مهدي رزق الله (1412هـ)، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص61، (ط1)،الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

<sup>- 31-16</sup> الرواحي، على الرواحي، (2020)، مجلة الحكمة، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ص16-31

الوجه الثالث: موافقة الشعب المحكوم على قوانين الدولة والالتزام بها، بحيث تصبح هذه القوانين إجبارية التطبيق على الشعب بموافقتهم واختيارهم.

معيارالنفعية: ويسمى أيضا بمعيار العواقب المفيدة، وهو يستند على مبدأ الالتزام السّياسيّ؛ فكلما كانت نتائج السياسات العامة للدولة الداخلية أو الخارجية تعود بالمنفعة على الشعب كانت موافقة الشعب لهذه السلطة أكبر، وبالتالي فإن من واجب الدولة أن تظهر للشعب سياساتها وتبين أهدافها منها ونتائجها المتوقعة، فإن جاءت النتائج كما توقع لها زادت الشَّرعيَّة لهذه السلطة (29).

معيار المشاركة: أي مدى مشاركة الشعب في سياسة الدولة، من حيث إيجاد السلطة أوالمشاركة في القوانين والأنظمة؛ فكلما زادت مشاركة الشعب في السلطة وزاد تأثيره؛ زادت الشَّرعيَّة للنظام وموافقة الشعب عليها، ولا ريب أن هذه المشاركة أيضا تزيد الالتزام بالقرارات التي صدرت، وبالتالي تكون الموافقة من كل الوجوه، وازدياد الموافقة ازدياد للشَّرعيَّة كما تقدم (30).

معيار الدولية أو العالمية: ويعني أن الشعب بوصفه المجتمع المحلي أو الوطني، ليس فقط هو الذي يحدد الشَّرعيَّة، وإنما تتحدد الشَّرعيَّة بمدى التزام الدولة بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان أي بالسّياسة العالمية.

فكلما زادت توافق الدولة وأنظمتها مع المعايير الدولية زادت شرعيّة الدولة من الناحية العالمية، وزاد استقرارها السياسي الخارجي وبالتالي الداخلي؛ فلا عجب أن تسعى الدول التي تعتبر هذه الدولة غير شرعيّة بالنفاذ من هذه المسألة إلى زعزعة استقرارها وإعلان الحرب عليها، أوعلى أخف تقدير محاولة التأثير الداخلي عليها(31).

# الفرع الثاني: معاييرأخربللشَّرعيَّة(32):

معيار التراث والتقاليد: (المعيار التقليدي) أو (المعيار الديني):

ويقصد به مجموعة التقاليد الدينية والعرفية السائدة لدى الشعب والتي تتبناها القيادة السّياسيّة؛ فبمقدار رضا الشعب عن تبني القيادة لتقاليد الشعب الدينية والعرفية يكون التقبل لهذه القيادة وبالتالي تزداد شرعيتها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ تقبل الشعب لعادات وتقاليد معينة لا يعني استمرار هذا التقبل فهو ليس ثابتا، كما حدث مع أوروبا في القرون الوسطى، فكانت الشعوب الأوروبية تتقبل فكرة الحق الإلهي في الحكم، وكانت هذه الفكرة السائدة، ولكن تغيرت هذه الفكرة ولم تعد متقبلة عندهم، فقناعة الشعب بمصدر تقليدي للشَّرعيَّة في مرحلة ما قد لا تستمر إلى المراحل التالية.

<sup>29</sup> الصاوي، علي (2005)، الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة خلفية مقدمة إلنورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء: UNDP-UNDESA. 30 الدرمكي، علي بن سليمان بن سعيد (2012)، التتمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، ص26، (د.ط)، عُمان: جامعة الشرق

<sup>-</sup>13- مازار وآخرون، مايكل جيه مازار وميراندا بيرايت وأندرو رايدن(2016)، فهم النظام الدولي الحالي، ص6-7، (د.ط)، كاليفورنيا: مؤسسة راند. 32- ممدوح، مفهوم الشُّرعيَّة.

### معيار الزعامة الكارزمية:

بكون الحاكم نفسه هو مصدر الشَّرعيَّة للحكم، فالشَّرعيَّة مصدرها شخصية الحاكم نفسه؛ وبالتالي يتقبل الشعب المسيطر عليه من قبل هذا الحاكم قراراته الفردية – التي لا تخضع لأي مراقبة قانونية من قبل مؤسسات الدولة – كافة.

ويؤخذ على هذا المعيار أنه معيار ربما يكون شعبيا، ولكنه لا يكون دوليا؛ فانفراد الحاكم بحكمه اعتمادا على تقبل شعبه له ربما ينافي الشَّرعيَّة الدولية، فالنظرة الدولية لهذا الحكم تكون أنه حكم استبدادي وغير شرعي.كما أن اعتماد النظام السِّياسيِّ للدولة على كاريزما الحاكم وشخصيته هو اعتماد مؤقت، فيزول تأثير الحاكم بموته.

### معيار العقلانية: ويطلق عليه أيضا المعيار القانوني:

فشرعيَّة القياد السِّياسيَّة نابعة من تطبيقها لمبادئ الدستور وقوانين الدولة ونظمها، فهي قائمة على اكتسابها الطابع القانوني في الوصول للحكم والبقاء فيه.

فمشروعية الحكم تكون بمدى ارتباط القيادة بالدستور والقوانين المتبعة وتطبيقها، وعدم التجاوز عنها، وسمي هذا المعيار بالعقلاني؛ لأنه يعتمد على وقائع مادية لإضفاء صفة الشَّرعيَّة على تصرفاتها، فلا تعدَّأعمالها بالمبادئ السامية للدولة أو تعتمد على شخصية الحاكم؛ بل يكون طابع المعيارهنا قانونيا.

### المعيار الثوري:

والمراد بالمعيار الثوري أنّ من تولى قيادة الدولة للثورة على القيادة السابقة غير الشَّرعيَّة يكون صاحب الشَّرعيَّة للقيادة السِّياسيّة الجديدة، لما يحمله من مصداقية تتمثل في حب الوطن والدفاع عنه، ومواجهة القوى المستبدة القامعة، فهو معيار للشَّرعيَّة، ولكنه غير دائم، فلا يركن القادة الجدد إلى إنجازاتهم السابقة، بل عليهم إثبات أنفسهم في مناصبهم الجديدة؛ وإلا فلن يستمر تأثير شرعيَّة الثورة.

### المعيار الدستوري:

ويقصد به أن الحكم قد جاء كنتيجة لشبكة من القوانين والأنظمة التي فسحت المجال لهم للحكم، حيث تؤدي مؤسسات الدولة الدور الفاعل في العملية السِّياسيّة التي يتمخض عنها قبول جماعة وشرعيتها للحكم.

### المعيار الديمقراطي:

فشرعيَّة الحاكم جاءت من المحكومين أنفسهم، وتستمر شرعيَّته مع مدى موافقته لدستور الدولة والقوانين السائدة في بلده، ومدى تطابقه مع أفكار الشعب السائدة عن الحكم، وهو أسلم المعايير؛

لأن له شرعيَّة دولية أيضا عدا عن الشَّرعيَّة الشعبية التي تتمثل في اختيار الشعب له ورضاهم عنه، فالشَّرعيَّة هنا منبثقة عن إرادة العامة وهي أقوى المعايير وأثبتها.

المطلب الثاني: الأزمة الشَّرعيَّة ومظاهرها

الفرع الأول: المقصود بالأزمة الشَّرعيَّة(33)

ومما يجدر ذكره أن الشَّرعيَّة عملية قابلة للنمو والتضاؤل؛ فكثير من القيادات الحاكمة قد بدأت محكوميتها وقد استندت إلى شرعيَّة واضحة، غير أنها ما لبثت وفقدت هذه الشَّرعيَّة، وهناك من القيادات التي استولت على الحكم بطرق غير شرعيَّة ولكن ما لبثت وأثبت نفسها وحازت على مصداقية شعبية وشرعيَّة.

ومن هنا؛ تعمل الأنظمة السِّياسيّة بغض النظر عن كيفية وصولها للقيادة على إثبات شرعيتها؛ خوفا من تعرضها لما يطلق عليه بالأزمة الشَّرعيَّة؛ لأنها من أخطر الأزمات التي يمكن للقيادة الحاكمة أن تواجهها، بل قد أصبحت هاجسا لكثير من الدول؛ لما تهدده من عدم البقاء والاستمرارية في الحكم. وفي المقابل فإن حصول القيادة الحاكمة على الشَّرعيَّة يضمن استمرارها وقوتها واستقرارها، فهي هدف الحكومات الذي تكرس له الكثير من الوقت والجهد والاهتمام.

فالأزمة الشَّرعيَّة: هي اضطراب النظام السِّياسيِّ، الذي ينعكس سلبا على أداء الحكومة وفاعليتها، نتيجة ادعاءات بعدم أحقيتها للسلطة.

وتحدث الأزمة الشَّرعيَّة بشكل عام نتيجة الإخلال بواحد أو أكثر من عناصر البنية الشَّرعيَّة وهي:

- 1. **العنصر الدستوري**:وهو العنصر الذي يتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة، ومدى احترامها لمبادئ البلاد العامة وقوانينها.
- العنصر التمثيلي: وهو يتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالسلطة على أنها الممثل الرسمي للشعب وقبولهم بهذا التمثيل.
- العنصر الإنجازي: وهو المتعلق بإنجازات الحكومة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها لشعبها، وتحقيق طموحاتهم.

الفرع الثاني: مظاهر الأزمة الشَّرعيَّةومدى تحققها في الدول العربية:

وبنتج عن الأزمة الشَّرعيَّة عدة مظاهر منها (34):

1- أزمة الثقة المتبادلة بين الشعب والقيادة الحاكمة:

فمن أهم ما يميز الشَّرعيَّة هو الثقة بالحاكم، فإذا انعدمت الثقة أو نقصت كان هذا أكبر مظهر للأزمة الشَّرعيَّة.

<sup>. 33-</sup> تجيني، إلعرابي (2015)، أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية، ص15-54، (د.ط)،الجزائر :جامعة الشهيد حمه لخضر

<sup>34-</sup> بلعيفة، أزمة الشَّرعيَّة، ص278-293.

ولاريب في وجود هذه الأزمة في الدول العربية؛ فمن جهة تجد المواطن العربي في معظم الدول العربية لا يثق بحكومته، بل ويعدّها سببا من أسباب فشله وسوء وضعه، وتراه يثق بالمعلومات الغربية أكثر من ثقته بالمعلومات الصادرة عن بلده.

وفي المقابل نرى القيادات العربية في المجمل تنظر إلى المواطن على أنه خطر يهدد استقرارها إذا سنحت له الفرصة في ذلك فلن يتردد، فولاء المواطن للحكومة أمر فيه شك ونظر.

#### 2- تزايد مظاهر العنف:

والمقصود بالعنف هنا العنف الصادر من أفراد الشعب وأيضا العنف الصادر من الأنظمة الحاكمة، وفيمايأتي بيان ذلك:

أ. ظاهرة العنف لدى المواطنين: فنتيجة عدم الشعور بالرضا عن أعمال الحكومة يترجم الشعب هذا السخط بعدة أشكال منها: العنف اللفظي؛ بحيث لا يتردد المواطن في انتقاد الحكومة وإظهارها بالمظهر السيئ علنا، وقد يتطور الأمرالي المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، ويزداد حتى يصل حدّاً عمال الشغب والتخريب والاغتيالات.

وهذا المظهر نلمسه جلياعند المواطن العربي، فتجده يتحدث بالسوء عن القيادات العربية وينتقدها علنا على وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة إذا أمن بطشهم، كما تُلاحظ كثرة الإضرابات والاعتصامات في مختلف مجالات الخدمات عند المواطن العربي.

ب. ظاهرة العنف لدى القيادات العربية: فاهتزاز الثقة بين المواطن والحاكم تدفع الحاكم أيضا الى محاولة السيطرة على العنف بالعنف، فتستخدم الحكومة القوة والإكراه، وترتكز على المخابرات والشرطة وأحيانا الجيش لإحلال النظام وإقرارقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية لإثارة الرعب في قلوب المواطنين.

ونجد ذلك جليًا عند القيادات العربيّة، فهي لا تتوانى في إظهار المُعارض لها على أنّه عميل أو مخرب أو محارب، وتسعى إلى تهديده والقضاء عليه.

كما تشغل القيادات العربية مواطنيها بمخاوف هي في معظمها مصطنعة من الحركات الداخلية أو البلدان المجاورة لها بالحدود أو مشاكل مياه وحدود؛ إلى غير ذلك من المشاكل التي يُسعى من خلالها إلى إشغال المواطن عن نقد تلك القيادات.

#### 3- انتشارالفساد:

إن غياب النقة المتبادلة بين الشعب والقيادة من شأنه نشر الفساد على مستوى الشعب والقيادة معا؛ فالشعب لا يرى في حكومته المصداقية والشفافية التي ينشد، كما أنه لا يشعر بالأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى تقبل الرشوة والمحسوبية وانتهاز الفرص.

كما أن القيادة في المقابل لا تشعر بثقة المواطنينبها، ولا ترى في أعينهم أي تقدير لهم ولا لفعلهم، مما يدفع القادة إلى نشر المحسوبية وتولية المناصب لمن يثقون بهم من أقاربهم، ويصبح مبدأ الواحد فيهم الاستفادة من منصبه بكل الطرق الممكنة فيأخذ الرشوة ويساوم على حساب شعبه، وهذا ما نجده جليًا في مجتمعاتنا العربيّة للأسف، فعلى الرغم من رفع شعارات مكافحة الفساد إلا أن الفساد متقشّ في مؤسسات الدولة من أعلاها إلى أدناها.

#### الخاتمة

#### اشتملت الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات:

#### أولا: أهم نتائج البحث:

- رفض النبي، صلى الله عليه وسلم، الملك؛ مبنيٌ على طبيعة الظَّرف السِّياسيّ والاجتماعيّ؛ مما يستدعى عدم تعدية الحكم إلى وقائع معاصرة؛ كالمشاركة السّياسيّة في دولة دستورية.
- كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرص على استثمار الممكن كوسيلة للتمكين في الأرض.
- نظرت الشريعة الإسلامية للشَّرعيَّة نظرة شمولية وواقعية منذ الفترة المكية، وليس كما يتوقع من أن الشَّرعيَّة السياسية قد بدأت مع نشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة.
- أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي، هو غياب الحياة السياسية السليمة.
  - صون مبدأ الشَّرعيَّة هو في الواقع صون لحياة الدول وشعوبها.
  - أزمة الشَّرعيَّة السياسية في الدول العربية هي أزمة ظاهرة وخطيرة.
    - المنظور الإسلامي للشَّرعيَّة السياسية هو أتم الرؤى وأفضلها.

### ثانيا: أهم توصيات البحث:

- الفكر المتوازن والمنصفهو الذي يقتضي عدم اتخاذ مواقف جامدة ودائمة من الأنظمة السِّياسيّة، فلكل حكمُه بحسب موقفه من الشَّريعة، وبما يتمتع به من الشَّرعيّة.
- ضرورة إعطاء مفهوم الشّرعيَّة حقه في التوضيح والتمييز عن غيره من المفاهيم المرتبطة به.
  - أن تكون الشَّرعيَّة لأحكام الإسلام وتعاليمه.
- ضرورة مراعاة النظرة الشمولية لمقاصد الشريعة الإسلامية وغاياتها ضمن مفهوم الشرعيّة السياسية.
- يجب التوفيق المنطقي والعملي ما بين المعايير الدولية والمعايير الشَّرعيَّة، على وجه لا يخل بمقاصد الشرع وأحكامه، ولا يجعل الدولة فريسة وغنيمة سهلة بأيدي أعداء الإسلام، للسيطرة على بلاد الإسلام وخيراتها.

### قائمة المراجع

### أولا: المراجع العربية

القرآن الكريم.

أحمد، مهدي رزق الله(1412).السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، (ط1)، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

بلعيفة، أمين(2019).أزمة الشَّرعيَّة في الأنظمة السِّياسيَّة العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، بحث منشور في المجلة النقدية للقانون والعلوم السِّياسيّة، 11(1): 293-254

تجيني، العرابي (2015)، أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية، (د.ط)،الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد(1417)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، (ط3)، بيروت: الكتب الثقافية.

الحسيني، محمد طه حسين(2019)، ماهية مبدأيالشَّرعيَّة والمشروعية، مجلة العلوم القانونية، العدد الأول.

الدرمكي، علي بن سليمان بن سعيد(2012)، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، (د.ط)، عُمان: جامعة الشرق الأوسط.

ابن رجب. عبد الرحمن، أبو الفرج (د.ت). القواعد في الفقه الإسلامي، (د.ط) . بيروت: دار الكتب العلمية.

الرواحي، علي الرواحي، مجلة الحكمة، موسوعة ستانفورد للفلسفة، 2020.

الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني (د.ت). إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، (د.ط). بيروت: دار الفكر.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق(د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة شرع، (د.ط)، الكوبت: دار الهداية.

الزيات، أحمد، ومصطفى، إبراهيم، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد (1380ه). المعجم الوسيط، السعودية: دار الدعوة،.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (1420هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (ط1)، مؤسسة الرسالة.

السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير القرآن، (ط1)، الرياض: دار الوطن.

الصاوي، علي (2005)، الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة خلفية مقدمة لورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء: UNDP-UNDESA.

- الطالقاني، إسماعيل بن عباد بن العباس (1414هـ)، المحيط في اللغة، (ط1)، بيروت: عالم الكتب. الطبري، محمد بن جرير (1420هـ). جامع البيان في تأويل القرآن، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة. الطرابلسي، علي بن خليل(د.ت)، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (د.ط)، بيروت: دار الفكر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (1884م)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، (د.ط)، تونس:الدار التونسية للنشر. الفتلاوي، صباح كريم رياح(2008)، نظربتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، المجلة العلمية
- الفتلا*وي*، صباح كريم رباح(2008)، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، المجلة العلمية الأكاديمية العراقية، العدد العاشر.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (د.ط)، بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (1420هـ).تفسير القرآن العظيم، (ط2)، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- الكيلاني، عبد الله إبراهيم زيد(2007).القيود الواردة على سلطة الدولة، (ط1)، الأردن: دار وائل للنشر.
- الكيلاني، عبد الله إبراهيم زيد (1439هـ).وظائف الدولة في ضوء الفكر السِّياسيّ للإمام الجويني، (ط1)، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- الكيلاني، عبدالله إبراهيم زيد(2004).الشَّرعيَّة السِّياسيَّة في الآيات المكية مفهوما وتأصيلا، الأردن: عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية.
- مازار، مايكل، وبيرايت، ميراندا،ورايدن، أندرو (2016)، فهم النظام الدولي الحالي، (د.ط)، كاليفورنيا: مؤسسة راند.
  - مالك، مالك بن أنس (د.ت)،الموطأ، (د.ط)، بيروت: دار اليرموك.
  - محمد، فايزمحمد حسين (2014)، السلطة والشريعة وحكم القانون، مجلة التفاهم، 13 (50).
    - ممدوح، منار ممدوح (2022)، مفهوم الشّرعيَّة، الموسوعة السِّياسيّة، منشورة على الرابط:
      - (political-encyclopedia.org)
- النائب، احسان عبد الهادي (2017)، مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان رضا الناس مصدر شرعية الحكومات.
- ناصوري، أحمد (2008)، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2024).
- الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (د.ت)، تثبيت دلائل النبوة، (د.ط)، القاهرة: دار المصطفى.

### ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- The Holy Quran.
- Ahmed, M. (1412 Ah). The Prophet's Biography in Light of the Original Sources, (1st edition), Riyadh, King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
- Belaifa, A. (2019). The legitimacy crisis in Arab political systems and its repercussions on social stability in the region, research published in the Critical Journal of Law and Political Science, 14(1).
- Tjeni, A. (2015). The Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems, (ed.), Algeria: Martyr Hama Lakhdar University.
- IbnHibban, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad (1417), Biography of the Prophet and News of the Caliphs, (3rd edition), Beirut: Cultural Books.
- Al-Husseini, M. (2019). What are the principles of legality and legality, Journal of Legal Sciences, first issue.
- Al Darmaki, A. (2012). Political Development and its Role in Political Stability, (ed.), Oman: Middle East University.
- Ibn Rajab,A.(n.d). Rules in Islamic Jurisprudence, (Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Rawahi, A. (2020). Al-Hikma Magazine, Stanford Encyclopedia of Philosophy.
- Al-Zubaidi, M. (n.d).Ithaf Al-Sayyidah Al-Muttaqin with an explanation of Ihya' Ulum Al-Din, (Ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Zubaidi, M. (n.d). The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary, Sharia material, (d.), Kuwait: Dar Al-Hidaya.
- Al-Zayat, A., Mustafa, I., Abdul Qadir, H., &Al-Najjar, M. (1380 AH). Al-Mu'jam Al-Wasit, Saudi Arabia: Dar Al-Da'wa,
- Al-Saadi, A. (1420 AH). Taysir Al-Karim Al-Rahman fi Tafsir Kalam Al-Mannan, (1st edition), Al-Resala Foundation.
- Al-Samani, M. (1418 AH). Interpretation of the Qur'an, (1st edition), Riyadh: Dar Al-Watan.
- Al-Sawy, A. (2005). Youth, Good Governance and Freedoms, background paper presented to the Second Regional Workshop, Sana'a: UNDP-UNDESA.
- Al-Talqani, I. (1414 AH), Al-Muhit fi Al-Lughah, (1st edition), Beirut: Alam Al-Kutub.
- Al-Tabari, M. (1420 AH). Jami' al-Bayan fi Interpretation of the Qur'an, (1st edition), Beirut: Al-Resala Foundation.

- Al-Tarabulsi, A. (n.d). Appointed rulers regarding rulings circulated between the two opponents, (D.D.), Beirut: Dar Al-Fikr.
- IbnAshour, M. (1884 AD). Liberation and Enlightenment, "Liberating the True Meaning and Enlightening the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book," (ed.), Tunisia: Tunisian Publishing House.
- Al-Fatlawi, S. (2008). The Theories of Divine Right and the Social Contract, Iraqi Academic Scientific Journal, No. 10.
- Al-Fayoumi, A. (n.d.). Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i, (ed.), Beirut: Al-Maktabah Al-Ilmiyyah.
- Ibn Kathir, I.. (1420 AH). Interpretation of the Great Qur'an, (2nd edition), Dar Taiba for Publishing and Distribution.
- Al-Kilani, A. (2007). Restrictions on State Authority, (1st edition), Jordan: Wael Publishing House.
- Al-Kilani, A. (1439 AH). The functions of the state in light of the political thought of Imam Al-Juwayni, (1st edition), Qatar: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- Al-Kilani, A. (2004). Political legitimacy in the Meccan verses in concept and origin, Jordan: Deanship of Scientific Research at the University of Jordan.
- Mazar, M., Perright, M., &Ryden, A. (2016). Understanding the Current International Order, (ed.), California: Rand Corporation.
- Malik, M. (ed.), Al-Muwatta', (ed.), Beirut: Dar Al-Yarmouk.
- Muhammad, F. (2014). Authority, Sharia, and the Rule of Law, Al-Faham Magazine, 13 (50).
- Mamdouh, M. (2022). The Concept of Legitimacy, The Political Encyclopedia, published at the link: (political-encyclopedia.org)
- Representative, I. (2017). The concept of authority and its legitimacy: The problem of meaning and significance, research presented to the first international scientific conference entitled People's satisfaction is the source of government legitimacy.
- Nasouri, A. (2008). The political system and the dialectics of legality and legality, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 24(2).
- Al-Hamdhani, A. (n. d.), Confirming the Evidences of Prophethood, Cairo: Dar Al-Mustafa.

# مدى تطبيق المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمبادئ الحوكمة الرشيدة

محمد الكعبي¹، أسيل قاضي²، جمال أبو بشارة³، عبد الرؤوف بن عبد الرحمن¹ المعهد الأعلى للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد، جامعة منوبة تونس، تونس المعهد العالي للعلوم والأنشطة البدنية، جامعة صفاقس، تونس كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة فلسطين التقنية- فضوري، فلسطين

# Muhammad Al-Kaabi<sup>1</sup>, Aseel Qady<sup>2</sup>, Jamal Abu Bishara<sup>3\*</sup>, AbdRaouf Bin AbdRahman<sup>1</sup>

<sup>1</sup>The Higher Institute of Sports and Physical Education at Qasr al-Said, Manouba University, Tunisia.

 $^2\mbox{Higher Institute}$  of Sciences and Physical Activities, Sfax, Tunisia .

<sup>3</sup>Faculty of Physical Education and sport Sciences, Palestine Technical University – Kadoorie, Palestine

j.abubshara@ptuk.edu.ps

### ملخص

هدفت الدراسة التعرف الى مدى تطبيق المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمبادئ الحوكمة الرشيدة في مجالات (الموارد البشرية، الإدارة المالية، تقييم الموظفين، ممارسة المسائلة، المساواة والعدالة، التوافيق، الاستجابة، الشفافية، معيار المشاركة) من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (83) فردا من العاملين في المنظومة الرياضية الإماراتية (الهيئة العامة للرياضية، الأولمبية الامارتية، الامارتية، الامارتية، الامارتية، الامارتية، المنظومة الرياضية في الاماراتية الامارتية الامارتية الإماراتية الأولمبية المارتية الأولمبية المارتية الأولمبية المارتية الأولمبية المارتية الأدراة المالية بينما جاء مجال المشاركة بالمرتبة الأخيرة، وعلى ضوء النتائج توصلت الدراسة لعدة توصيات منها: العمل على تطبيق مبادئ الحكومة جميعها بتساو؛ لتطوير عمل المؤسسات الرياضية من جوانبها جميعا.

الكلمات المفتاحية: مبادئ، الحوكمة، المنظومة الرياضية، دولة الإمارات.

# The extent to which the sports system in the United Arab Emirates applies the principles of good governance

#### **Abstract**

The study aimed to identify the extent to which the sports system in the United Arab Emirates applies the principles of good governance in the areas of (human resources, financial management, employee evaluation, accountability practice, equality and justice compatibility, responsiveness, transparency, participation criterion) from the point of view of workers in the sports system. To achieve the objectives of the study, the researchers used the descriptive analytical approach and used the questionnaire as a tool to collect information and data of the study. The study sample consists of (83) individuals working in the UAE sports system (Authority). The study found several results including the extent to which the sports system in the UAE applies the principles of governance has come with an arithmetic mean (3.53) and a standard deviation (0.56) on the total degree of the areas of principles of government, which is large. Moreover, the field of financial management came in first place while the field of participation ranked last. In light of the results, the study reached several recommendations including work to apply all the principles of the government equally to develop the work of sports institutions in all aspects.

Keywords: Principles, Governance, Sports System, the UAE.

#### مقدمة

يشهد العالم الحديث في الألفية الثانية تطوراً كبيراً في مجالات الحياة المختلفة والمتنوعة كافة ، ويعد المجال الرياضي من المجالات التي تطورت بشكل لافت، حيث يساهم هذا التطور بتحقيق الانجازات الكبيرة لمختلف الرياضات والألعاب ، وهذه الانجازات لم تأت من فراغ أو وليد الصدفة، وإنما تحدث بفعل قدرة الباحثين والخبراء والمتخصصين في المجال الأكاديمي والإداري والتطبيقي على توظيف العلوم المختلفة ومنها الإدارة الرياضية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال النظرة التقييمية والتخطيط العلمي والإداري السليم الذي يخدم ويطور المؤسسات والهيئات الاتحادات الرياضية في دول العالم المتحضرة كافة.

فالحوكمة الرياضية تعد نموذجا ناشئا في مجال الإدارة الرياضية، يشارك به العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة مثل الحكومة والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني في الصياغة وإضفاء الشرعية وتنفيذ البرامج والسياسات والمشاريع الرياضية، وذلك لتطوير سير عمل المنظمات الرياضية لتصبح أكثر احترافًا، وتتبنى نهجا أكثر شفافية يخضع لعمليات المساءلة (Bradbury, 2013) فللحوكمة الرياضية أهمية كبيرة، فهي وسيلة لتجديد وتنشيط مصالح الناس، والمشاركة بنشاط في الرياضة من خلال المشاريع والسياسات والبرامج التي يمكن أن توفرها الرياضة، وتشكل مصدر تحفيز وتشجيع لهم وخاصة للشباب، وغالبًا ما يتم التعرف على الرياضة على أنه افرصة لإشراك الشباب بنشاط في سياق أوقات الفراغ ، وليس فقط من حيث المشاركة في الأنشطة الرياضية، ولكن عبر مجموعة من القضايا بما في ذلك التعليم والتوظيف والتدريب والمجتمع والقيادة وأنماط الحياة الصحية (Coalter, 2010).

تحث دولة الإمارات العربية الخطى لخلق ممارسات سليمة لعمل المنظومة الرياضية على نحو مستقر ومتوازن يتوافق مع الأنظمة العالمية ومتطلبات الاتحادات القارية والدولية لإيجاد نسق محددة لإدارة المنظومة الرياضية، لتوحيد القواعد والأنظمة المتعلقة بسير عملها، ولتطبيق هذه الممارسات، أطلقت الهيئة العامة للرياضة في الامارات بالتعاون المشترك مع اللجنة الأولمبية الوطنية الإماراتية دليل الحوكمة للاتحادات الرياضية، حيث يقدم الدليل رؤيا مستقبلية لتطوير الرياضة بجميع مكوناتها وفق أسس قوية، نقوم على اعتماد أفضل الممارسات ومعايير الحوكمة العالمية، لتصبح أكثر قدرة على المنافسة على الساحة الدولية (منير، 2021)، ويعد دليل حوكمة الاتحادات الرياضية الإماراتية خلال الخمسين عاما المقبلة، وتجدر الاشارة الى أن دليل حوكمة الاتحادات الرياضية الإماراتية الإصدار الأولى من نوعه في منطقة الشرق الأوسط (السندي، 2021)، كما إن تطوير المنظومة الرياضية بجميع مكوناتها ومؤسساتها أولوية للقيادة الرشيدة في دولة الإمارات التي تؤمن بأهمية الرياضة في بناء المجتمعات وتحقيق الإنجازات التي تسهم في تعزيز مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والعالمي.

### مشكلة الدراسة

نظرا لان المؤسسات الرياضية من المؤسسات المهمة التي تسهم في معظم دول العالم في التنمية الشاملة، ولها علاقاتها التبادلية مع المجتمع، ولكي تحقق المنظومة الرياضية أهدافها ورؤيتها لا بد لها من إدارة حكيمة حديثة تعتمد على عدة مداخل، ومن أهم هذه المداخل الحديثة في الإدارة، مدخل الحوكمة وهو المدخل الذي نال حظه من اهتمام الباحثين في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية جميعها، ولكنه حتى الآن لم ينل حقه من البحث والدراسة في المجال الرياضي. لذا تعد المؤسسات الرياضية من المؤسسات الرئيسية التي يجب أن تكون السباقة في تطبيق متطلبات الحوكمة حيث أنها وجدت لبناء الأجيال الصالحة ورفع اسم البلاد عاليا في جميع المحافل القاربة والدولية.

حيث إن القطاع الرياضي الذي يتميز في كبر واتساع مؤسساته المقارنة مع القطاعات والمنظومات الأخرى في الدولة، فالمنظومة الرياضية الإماراتية تضم تحت مظلتها 50 اتحاد رياضي و 60 نادي رياضي إضافة لروابط المشجعين وبالتالي فإنها تتمتع بقاعدة مؤسساتية ضخمة، ودعما لتوجهات مؤسسات الدولة نحو المؤسسة المستدامة والحوكمة الإدارية جاءت فكرة هذه الدراسة للتحقق من مدى تطبيق المنظومة الرياضية لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

### أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها:

- تعد من أوائل الدراسات التي تبحث في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الامارات العربية كما تتسجم هذه الدراسة مع خطة الخمسين التي أطلقتها دولة الإمارات حيث بدأت المنظومة الرياضية أولى خطوات تطبيق الخطة عند إطلاق دليل حوكمة الاتحادات الرياضة في الإمارات لتحث الاتحادات والأندية وبافي مكونات المنظومة الرياضية الإماراتية على تغير أنظمتها ولوائحها بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة.

### أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى:

- مدى تطبيق بمبادئ الحوكمة في مجالات (الموارد البشرية، الإدارة المالية، تقييم الموظفين، ممارسة المسائلة، المساواة والعدالة، التوافق، الاستجابة، الشفافية، معيار المشاركة) من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الفروق بين آراء العاملين في المنظومة الرياضية حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي).

### أسئلة الدراسة

هدفت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى تطبيق المنظومة الرياضية لمبادئ الحوكمة في مجالات (الموارد البشرية، الإدارة المالية، تقييم الموظفين، ممارسة المسائلة، المساواة والعدالة، التوافق، الاستجابة، الشفافية، معيار المشاركة) من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في المنظومة الرياضية حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر (الجنس، المستوى التعليمي)؟

#### محددات الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بما يلى:

- المحدد الزماني: تم إجراء الدراسة خلال العام الميلادي 2021-2022م.
- المحدد المكاني: المؤسسات الرياضية في دولة الامارات العربية المتحدة.
- المحدد البشري: العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الامارات العربية المتحدة.

#### مصطلحات الدراسة

المنظومة الرياضية: تعرف إجرائياً أنها المؤسسات الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشمل (الهيئة العامة للرياضة، اللجنة الأولمبية الاماراتية، الاتحادات الرياضية الإماراتية).

الحوكمة: تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007).

الحوكمة الرياضية: هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات الرياضية، وهي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة ورؤساء المصالح والعاملين وتتكون الحوكمة من العديد من المعايير (جعادي، 2017).

### الدراسات السابقة

- دراسة ثومبسون وآخرون (Thompson et al., 2022): والتي هدفت التعرف إلى تأثير الحوكمة في توجيه المنظمات ومراقبتها وتنظيمها، والحوكمة في المجال الرياضي تركز على المنظور التنظيمي على السلوك كما أنها تركز على الجوانب الإدارية المتعلقة بالحوكمة للحد من فضائح الفساد في الوسط الرياضي ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة إن مجموعة المبادئ المقترحة ونقص تعريفها وضعف مؤشر القياس في حالة عدم اليقين

ونشر مصطلحات غير محددة على الرغم من المستويات المناسبة من الأدلة المستخدمة، مما يؤدي إلى حاجة الباحثون الراغبون في تطوير هذا المجال إلى مجموعة قوية من المبادئ التي توضح الطبيعة متعددة الأبعاد (الهيكل والعملية والنتائج والسياق) للحوكمة بالإضافة إلى تدابير أكثر تطوراً تحليلات متقدمة من مجموعة من السياقات الجغرافية والتنظيمية.

- دراسة كابيلو وبوجا (Cabello & Puga, 2021) تحت عنوان «استعراض لمستوى الحكم الرشيد في الاتحادات الرياضية الدولية» والتي تحدثت عن مستوى الحكم الرشيد في الاتحادات الرياضية الدولية والضغط الكبير على الشبكات الهرمية المستقلة التقليدية لعالم الرياضة التي يقوم بها الحكومات، ويرجع ذلك أساسًا إلى تسويق الرياضة والتي أجبرت جميع الهيئات الرياضية الكبرى والجمعيات التي تمثل صناعة الرياضة للانضمام إلى هذه المبادرة لتحسين الحوكمة الرشيدة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا يزال هناك ضعف في عنصر الحوكمة مع الحاجة إلى التركيز على أبعاد الديمقراطية والضوابط والتوازنات التي هي أضعف كما أن هناك عدم اتفاق بشأن طريقة موحدة لتقييم الحكم الرشيد للرياضة.
- دراسة هويي وبارنت (Hoye&Parent, 2018) تحت عنون: أثر مبادئ الحوكمة على ممارسات حوكمة المنظمات الرياضية وأدائها مراجعة ومنهجية، والتي ركزت على مراجعة منهجية لتحديد تأثير مبادئ الحوكمة والمبادئ التوجيهية على ممارسات حوكمة المنظمات الرياضية وأدائها، وتم مراجعة 2155 دراسة أولية تمت حققت 19 دراسة معايير الحوكمة، تم النظر في مجموعة واسعة من مبادئ أو إرشادات الحوكمة من خلال عدد صغير نسبيًا من الدراسات المشمولة في التحليل. لقد وجدنا مجموعة متنوعة من الباحثين من البلدان المتقدمة بشكل رئيسي يدرسون موضوع الحوكمة، وغالبًا ما يستخدمون دراسات الحالة كوسيلة لاستكشاف الموضوع على الرغم من وجود صلة تجريبية بين هيكل مجلس الإدارة والأداء النتظيمي، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة: على الرغم من الاهتمام المتزايد بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإرشاداتها في الرياضة، إلا أن هناك حاجة واضحة لكل من المجتمع الرياضي الدولي والباحثين لتطوير مجموعة متفق عليها من مبادئ الحوكمة واللغة ذات الصلة بالمستوى الدولي والوطني والإقليمي.
- دراسة القاسم وأبو بشارة (2017) والتي هدفت التعرف الى مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، واستخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (35) مسؤولا في كليات وأقسام التربية الرياضية في الجامعات والكليات الفلسطينية، وأظهرت الدراسة ان مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية كانت كبيرة في جميع المحاور والدرجة الكلية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق في تطبيق مبادئ الحوكمة تعزى لمتغير نوع المؤسسة أو مسمى التخصص أو متغير المستوى الإدارى.

#### منهج الدّراسة

لأغراض هذه الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفى التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة.

### مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ عددهم (165) خلال الفترة (2022/2021) كما قام الباحث باختيار عينة متيسرة لعدد من العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد بلغ حجم العينة (90) فرد وما نسبته ( 54.5%) من مجتمع الدراسة ، وعند توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، كان عدد الاستبانات المسترجعة والتي أجري عليها التحليل الإحصائي (83) استبانة، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

النسبة المئوية%	العدد	فئات المتغيّر	المتغيّر
65.7	55	نكر	
34.3	28	أنثى	الجنس
100.0	83	المجموع	
13.4	11	دبلوم فاقل	
67.2	56	بكالوريوس	
19.4	16	ماجستير فأعلى	المؤهل العلمي
100.0	83	المجموع	

### أداة الدراسة ومعاملاتها العلمية:

قام الباحثون ببناء الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف التعرف إلى مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز أداء عمل المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وتكونت الاستبانة من محورين المحور الأول المعلومات الشخصية، والمحور الثاني الحكم الرشيد وتكون من (45) فقرة موزعة على (9) مجالات.

جدول 2: مجالات الاستبانة وعدد الفقرات

عدد الفقرات	المحور: الحكم الرشيد ويتكوّن من المجالات الآتية	رقم المجال
8	الموارد البشرية	1
4	الإدارة المالية	2
5	تقييم الموظفين	3
4	ممارسة المسائلة	4
5	المساواة والعدالة	5
5	التوافق	6
5	الاستجابة	7
4	الشفافية	8
5	معيار المشاركة	9
45		المجموع الفقرات

#### المعاملات العلمية

#### 1. صدق الاستبانة:

قام الباحثون بتصميم أداة الدراسة، ومن ثم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء الذين يعملون في المجال الأكاديمي والإداري في الرياضة وخاصة المتخصصين في الإدارة الرياضية ومن ذوي الشهادات العليا، وذلك لإبداء الرأي حول مدى مناسبة الفقرات لمجالات الدراسة، واختيار الفقرات المناسبة، وحذف الفقرات غير المناسبة، وكانت آراء المحكمين والخبراء تمثل صدق محتوى أداة الدراسة، وتم الأخذ بالتعديلات التي أشار إليها (وضع النسبة المئوية) من المحكمين فأكثر، وبعد إجراء التعديلات تم بناء الاستبانة بصورتها النهائية من (45) فقرة موزعة على تسعة مجالات، وملحق رقم (1) يبين الاستبانة في صورتها النهائية، ولقد تم توزيعها على أفراد العينة، وبالرجوع للدراسات السابقة والأدب النظري تم اعتماد المعيار التالي من أجل تفسير النتائج:

- أقل من (3.34) درجة منخفضة.
- من (3.35) إلى ( 3.49) درجة متوسطة.
  - أعلى من (3.5) درجة كبيرة.

#### 2. ثبات الاستبانة:

يعرف الثبات بأنه الدقة في تقدير العلامة الحقيقية للفرد على السمة التي يقيسها الاختبار وثبات أداة الدراسة التي استخدمها الباحثين هي حساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Chronbach)، والجدول رقم (3) يوضح معامل الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية.

جدول 3: معاملات الثبات لمحاور ومجالات الاستبانة والدرجة الكليّة.

معامل الثبات	المحور: إدارة الحكم الرشيد وتتكون من المجالات الآتية	رقم المجال
0.87	الموارد البشرية	1
0.79	الإدارة المالية	2
0.81	تقييم الموظفين	3
0.91	ممارسة المسائلة	4
0.84	المساواة والعدالة	5
0.84	التوافق	6
0.88	الاستجابة	7
0.93	الشفافية	8
0.87	معيار المشاركة	9
0.97	الدرجة الكليّة	

يتضح من الجدول رقم (3): أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة كانت عالية حيث تراوحت ما بين (0.93-0.93) والدرجة الكلية (0.97-0.93) وهي معاملات ثبات تغي بأغراض الدراسة .

### نتائج الدراسة ومناقشتها

الإجابة على السؤال الأول: ما مدى تطبيق المنظومة الرياضية الامارتية لمبادئ الحوكمة في مجالات (الموارد البشرية، الإدارة المالية، تقييم الموظفين، ممارسة المسائلة، المساواة والعدالة، التوافق، الاستجابة، الشفافية، معيار المشاركة) من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيّاريّة لمجالات تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة ونتائج الجدول رقم (4): تبيّن ذلك.

جدول 4: المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمجالات تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر العاملين في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرتبة	الرقم
متوسطة	0.65	3.35	معيار المشاركة	9	1
متوسطة	0.71	3.37	التوافق	8	2
متوسطة	0.74	3.37	ممارسة المسائلة	7	3
متوسطة	0.81	3.42	المساواة والعدالة	6	4
متوسطة	0.56	3.47	الشفافية	5	5
كبيرة	0.66	3.51	الموارد البشرية	4	6
كبيرة	0.77	3.66	تقييم الموظفين	3	7
كبيرة	0.56	3.67	الاستجابة	2	8
كبيرة	0.68	3.95	الإدارة المالية	1	9
كبيرة	0.56	3.53		الكليّة	الدرجة

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز أداء عمل المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد أتى بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.56) على الدرجة الكليّة لمجالات المحور الثاني، ونتائج الجدول السابق تؤكد على أن مبادئ الحوكمة ودورها في تعزيز أداء عمل المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت كبيرة، ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن هنالك سعي جاد من قبل المنظومة الرياضية الامارتية في تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك انسجاما مع خطة الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات.

أما فيما يتعلق بترتيب مجالات المحور الأول والمتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة ، فقد جاء مجال الإدارة المالية: في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.95) وانحراف معياري (0.68)، وهذه الدرجة تعد كبيرة حسب المقياس المعتمد لهذه الدّراسة، وحاز على المرتبة الثانية المجال التاسع وهو الاستجابة: وبمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.56) ، وهذه الدرجة تعد كبيرة، وحاز على المرتبة الثالثة المجال الثالث والمتعلق بتقييم الموظفين: حيث أتى بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.77)، وهذه الدرجة تعد كبيرة أيضا ، وفي المرتبة الرابعة جاء المجال المتعلق بالموارد البشرية: وبمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.66)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه وفي وانحراف معياري (0.56)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه

الدراسة، وفي المرتبة السادسة جاء المجال المتعلق المساواة والعدالة وبمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.81)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه الدراسة وفي المرتبة السابعة جاء المجال المتعلق بممارسة المسائلةو بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.74)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه الدراسة وفي المرتبة الثامنة جاء المجال المتعلق بالتوافق وبمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.71)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه الدراسة، وفي المرتبة التاسعة جاء المجال المتعلق بمعيار المشاركة وبمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري (65.0)، وهذه الدرجة تعد متوسطة، حسب المقياس المعتمد في هذه الدراسة، ويفسر الباحثون هذه النتيجة إلى أن جميع الأنشطة والعمليات المالية المختلفة يتم توثيقها من قبل المحاسب المعتمد في كل مؤسسة من المؤسسات المكونة للمنظومة الرياضية الإمارتية، كما يتم تدقيق كافة العمليات المالية بشكل دوري لتزمون في القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإدارة المالية إلى أن التقارير المالية يتم تلاوتها أمام مجلس الإدارة والهيئة العامة لكل مؤسسة من مؤسسات المنظومة (الهيئة العامة للرياضية) ويتم المصادقة عليها العامة للرياضة، اللجنة الأولمبية، الاتحادات الرياضية، الأندية الرياضية) ويتم المصادقة عليها العامة للرياضة، اللجنة الموسوف واليتها.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في المنظومة الرياضية حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضيات الصفرية الآتى:

النتائج المتعلّقة بالفرضيّة الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر الجنس، ولفحص الفرضيّة فقد استخدم الباحثون اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent sample t-Test)، ونتائج الجدول رقم (5) تبيّن ذلك.

جدول5: نتائج اختبار t-Test للعيّنات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر الجنس.

- h. H		(N=28	أنثى (	(N=5.	نکر (5	
(P) الدلالة	قيمة (ت)	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	مجالات الدّراسة
( )		المعياري	الحسابي	المعياري	الحسابي	
0.005	2.759	636950.	3.3750	0.66229	3.5852	الموارد البشرية
0.98	0.25-	806540.	3.9565	0.61672	3.9545	الإدارة المالية
0.97	0.031	834420.	3.6609	0.74976	3.6636	تقييم الموظفين
0.001	3.475	811840.	3.1848	0.68584	3.4773	ممارسة المسائلة
0.030	2.184	841520.	3.2870	0.79548	3.4909	المساواة والعدالة
0.00	3.685	777550.	3.1739	0.66359	3.4727	التوافق
0.82	0.217-	612230.	3.6870	0.54579	3.6727	الاستجابة
0.01	2.535	568110.	3.3696	0.56179	3.5341	الشفافية
	0.001					
3.439		3.1913	0.62353	3.4455	معيار المشاركة	
676620.						
0.013	2.489	572010.	3.4284	0.56150	3.5902	الدرجة الكليّة

# $(lpha \leq 0.05)$ دال إحصائياً عند مستوى الدلالة\*

يتضح من الجدول رقم (5): أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 عين متوسطات استجابات أفراد عينة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر الجنس ، وذلك على جميع مجالات الدّراسة والدرجة الكليّة عدا المجال الثاني (التوافق) والثالث (ممارسة المسائلة) والسابع (تقيم الموظفين)، حيث كانت قيم مستوى الدلالة على جميع المجالات المذكورة أقل من القيمة المحدّدة في الفرضيّة وبلغت على الدرجة الكليّة (0.01) وهذه القيم أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتشير هذه النتيجة إلى عدم رفض الفرضيّة الصفريّة المتعلّقة بمتغيّر الجنس، وكانت الفروق الصالح الذكور .ويعزوا الباحثون هذه النتيجة إلى أن عدد الذكور الذين يعملون في إطار المنظومة الرياضية الإمارتية بالمقارنة مع عدد الإناث أكبر، كما أن الذكور يتمتعون بخبرة عملية في مجال الرياضية أكثر من الإناث وذلك لحداثة التحاق الإناث في مجال العمل بالمؤسسات الرياضية في دولة الامارات.

### النتائج المتعلّقة بالفرضيّة الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \ge 0$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر المؤهل العلمي، ولفحص الفرضيّة فقد استخدم الباحثون تحليل التباين الأحادي (6.7) الآتيين:

جدول6: المتوسطات الحسابيّة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر المؤهل العلمي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيّر	المجالات
0.59889	3.8750	11	دبلوم	
0.64486	3.4694	56	بكالوريوس	
0.68177	3.4135	16	ماجستير فأعلى	الموارد البشرية
0.66035	3.5131	83	المجموع الكلي	
0.70621	4.1389	11	دبلوم	
0.59031	3.9444	56	بكالوريوس	
0.93026	3.8654	16	ماجستير فأعلى	الإدارة المالية
0.68660	3.9552	83	المجموع الكلي	
0.67942	3.8444	11	دبلوم	
0.74979	3.6622	56	بكالوريوس	*** ** ***
0.91646	3.5385	16	ماجستير فأعلى	تقييم الموظفين
0.77861	3.6627	83	المجموع الكلي	
0.71289	3.6944	11	دبلوم	
0.68088	3.4111	56	بكالوريوس	ممارسة المسائلة
0.84921	3.0385	16	ماجستير فأعلى	
0.74345	3.3769	83	المجموع الكلي	

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-006 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

0.60135	3.6444	11	دبلوم	
0.78599	3.3911	56	بكالوريوس	•
1.01195	3.3692	16	ماجستير فأعلى	المساواة والعدالة
0.81611	3.4209	83	المجموع الكلي	
0.46166	3.8222	11	دبلوم	
0.69027	3.3378	56	بكالوريوس	
0.82858	3.1692	16	ماجستير فأعلى	التوافق
0.71783	3.3701	83	المجموع الكلي	
0.60636	3.9778	11	دبلوم	
0.53951	3.6667	56	بكالوريوس	
0.56798	3.5077	16	ماجستير فأعلى	الاستجابة
0.56859	3.6776	83	المجموع الكلي	
0.61929	3.9167	11	دبلوم	
0.50653	3.4889	56	بكالوريوس	** * *.
0.51931	3.1346	16	ماجستير فأعلى	الشفافية
0.56853	3.4776	83	المجموع الكلي	
0.53466	3.7778	11	دبلوم	
0.61657	3.3556	56	بكالوريوس	*****
0.70062	3.0769	16	ماجستير فأعلى	معيار المشاركة
0.65253	3.3582	83	المجموع الكلي	
0.56396	3.8083	11	دبلوم	
0.51487	3.5251	56	بكالوريوس	7"1496 7 96
0.68428	3.3781	16	ماجستير فأعلى	الدرجة الكليّة
569490.	3.5346	83	المجموع الكلي	

يتضح من خلال الجدول رقم (6) وجود فروق في المتوسطات الحسابيّة لفئات مستويات المؤهل العلمي، حيث كانت أعلى المتوسطات الحسابيّة لصالح مستوى (دبلوم) وأقلها لمستوى (ماجستير فأعلى)، وللتّحقق فيما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابيّة قد وصلت إلى مستوى الدلالة

الإحصائيّة، استخدم الباحثون تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (7) يوضع ذلك.

جدول7: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغيّر المؤهل العلمي.

مستوى الدلالة	قیمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.000	8.341	3.484	2	6.968	المربعات بين الفئات	
		0.418	80	138.678	المربعات الداخليّة	الموارد
			82	145.646	المجموع الكلي	البشرية
0.111	2.210	1.034	2	2.069	المربعات بين الفئات	
		0.468	80	155.385	المربعات الداخليّة	الإدارة المالية
			82	157.453	المجموع الكلي	المالية
0.128	2.067	1.245	2	2.490	المربعات بين الفئات	
		0.602	80	199.994	المربعات الداخليّة	تقييم الموظفين
			82	202.484	المجموع الكلي	الموطعين
0.000	11.794	6.123	2	12.246	المربعات بين الفئات	
		0.519	80	172.362	المربعات الداخليّة	ممارسة المسائلة
			82	184.608	المجموع الكلي	المسائلة
0.140	1.980	1.311	2	2.622	المربعات بين الفئات	
		0.662	80	219.832	المربعات الداخليّة	المساواة والعدالة
			82	222.454	المجموع الكلي	والعدالة
0.000	12.505	6.028	2	12.056	المربعات بين الفئات	
		0.482	80	160.045	المربعات الداخليّة	التوافق
			82	172.101	المجموع الكلي	
0.000	9.694	2.979	2	5.958	المربعات بين الفئات	
		0.307	80	102.024	المربعات الداخليّة	الاستجابة
			82	107.982	المجموع الكلي	
0.000	29.628	8.175	2	16.350	المربعات بين الفئات	
		0.276	80	91.607	المربعات الداخليّة	الشفافية
			82	107.957	المجموع الكلي	

0.000	16.795	6.533	2	13.066	المربعات بين الفئات	
		0.389	80	129.149	المربعات الداخليّة	معيار المشاركة
			82	142.215	المجموع الكلي	المشاركة
0.000	8.005	2.492	2	4.983	المربعات بين الفئات	
		0.311	80	103.341	المربعات الداخليّة	الدرجة
			82	108.324	المجموع الكلي	الكليّة

### $(\alpha \leq 0.05)$ دال إحصائياً عند مستوى الدلالة \*دال

يتبيّن من الجدول رقم (7) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المخالات التالية الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي على المجالات التالية ( الإدارة المالية، تقييم الموظفين، المساواة والعدالة) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة على هذه المجالات اكبر من (0.05)، كما تبين انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي على الدرجة الكلية والمجالات التالية ( الموارد البشرية، ممارسة المسائلة، التوافق، الاستجابة، الشفافية، معيار المشاركة) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة عليها اقل من (0.05)، وهذا يؤكد انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد لأيّ من كانت الفروق في الدرجة الكلية، استخدم الباحثون اختبار لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد لأيّ من كانت الفروق في الدرجة الكلية، استخدم الباحثون اختبار (LSD) للمقارنة بين المتوسطات، ونتائج الجدول (8) تبيّن ذلك:

جدول8: نتائج اختبار LSD للمقاربات البعديّة بين المتوسطات الحسابيّة لاستجابات أفراد عينة الدّراسة نحو مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لمتغيّر المؤهل العلمي.

ماجستیر فأعل <i>ی</i>	بكالوريوس	دبلوم	المقارنات
**0.43019	**0.28323		دبلوم
0.14695			بكالوريوس
			ماجستير فأعلى

 $<sup>(\</sup>alpha \leq 0.05)$  عند مستوى الدلالة عند شعد \*\*دال إحصائياً

يتضح من خلال الجدول رقم (8)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات المؤهل العلمي فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة حيث كانت الغروق بين (الدبلوم والبكالوريوس وبين الدبلوم والدراسات العليا) ولصالح الدبلوم ويعزوا الباحثون هذه النتيجة إلى أن العاملين والمنتسبين للمنظومة الرياضة من حملة درجة الدبلوم هم الأقدم التحاقا بالعمل في المؤسسات الرياضية بالأمارات وهم الأكبر عمرا والأكثر خبرة في المجال وبالتالي لديهم ميول أكبر لتطبيق مبادئ الحوكمة مقارنة مع الموظفين والمنتسبين من حملة الدراسات العلمية العليا (ماجستير، ودكتوراه) لحداثة تخرجهم وانخراطهم في بيئة العمل وبالتي حداثة خبرتهم في المجال.

#### الاستنتاجات

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحثون الآتي:

- إن درجة تطبيق مبادئ الحوكمة كانت بدرجة كبيرة بين العاملين في المنظومة الرياضية في
   دولة الامارات العربية المتحدة.
- هنالك سعي جاد من قبل المنظومة الرياضية الاماراتية في تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك انسجاما مع خطة الخمسين عاما القادمة لدولة الإمارات.
- جاء ترتيب مجالات الدراسة والمتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة ، بحيث جاء مجال الإدارة المالية في المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة ، فيما جاء في المرتبة التاسعة المجال المتعلّق بمعيار المشاركة وبدرجة متوسطة.
- دلت نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة مخطط له وليس عشوائيا وذلك يأتي بتكامل مع الخطة لتطوير الرياضة خلال خمسين عام التي بدأت بتعاون مشترك بين هيئة الرياضة واللجنة الأولمبية الامارتية بإطلاق دليل الحوكمة للاتحادات الرياضية.

### التوصيات

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصى الباحثون بما يلي :

- العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة جميعها لتطبق كل المبادئ بتساو.
- الاستمرار في إعطاء العاملين في المؤسسات الرياضية الامارتية دورات لمواكبة كل ما هو جديد في علم الإدارة الرياضية لضمان استمرار تطور عمل المنظومة الرياضية.
- الاطلاع على تجارب الناجحة التي إضافة مبادئ الحوكمة لمؤسساتها الرياضية للاستفادة منها.

# قائمة المراجع

# أولاً: المراجع العربية

- جعادي، يونس (2017). تطيق مبادئ الحوكمة ودورها ي تحسين أداء العاملين في المؤسسات الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.
- السندي، منصور (2021)، الهيئة ترفع خطة ال 50 لرياضة الإمارات إلى الجهات العليا، https://www. منصور (2023\1\15 من: .1480548 من: .11480548 من: .11480548 من: .11480548 من .11480
- القاسم، نضال، وابو بشارة، جمال (2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات واقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، مجلة العلوم التربوية، 46(1): 691.
- منير، رحومة (2021)، دليل حوكمة للاتحادات الرياضية أولى خطوات خطة الخمسين، صحيفة https://cutt.us/iWGqX: من:2023\/\115

### ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Jade, Y. (2017). Applying governance principles and their role in improving the performance of employees in sports intuitions, unpublished master's thesis, Muhammad Kheidar University - Peskara-Algeria.
- Alqasem, n., & Abubshara, j. (2017). The extent of the application of the principles of governance in colleges and departments of physical education in the Palestinian institutions of higher education. Journal of educational sciences, 1(46): 691.
- Al sendi, M. (2021). The authority submits the 50th plan for UAE sports to the highest authorities, Emarat Al your electric newspaper, retrieved on 15 January 2023, from: https://www.emaratalyoum.com/sports/local/20211.1480548-20-04-
- Munir, R. (2021). Governance for sports federations is the first step in the 50-year plan. Al-ittihad electronic newspaper, retrieved on 15 January 2023, from: https://cutt.us/iWGqX

### ثالثاً: المرادع الأحنسة

- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporates Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May, 26: 7-8.
- Boyle, I., & Bradbury, T. (Eds.). (2013). Sport governance: International case studies, retrieved from: https://hdl.handle.net/11541.2/124956
- Cabello-Manrique, D., & Puga-González, E. (2021). A review of the level of good governance in international sport federations. Journal of Human Sport and Exercise, in press.
- Coalter, F. (2010). The politics of sport-for-development: Limited focus programs and broad gauge problems? International Review for the Sociology of Sport, 45(3): 295–314.
- Hoye, R., & Parent, M. (2018). The impact of governance principles on sport organizations' governance practices and performance: A systematic review, Journal: Cogent Social Sciences 4(1).
- The General Authority for Sports (n.d). Who we are, an introduction to the General Authority for Sports in the United Arab Emirates retrieved on 10 December 2022, from https://gas.gov.ae/#/ar/authority/about-us.
- Thompson, A., Lachance, E., Parent, M., & Hony, R, (2022). A systematic review of the principles of governance in sport, retrieved from: <a href="https://www.tandfonline.com/doi/fu">https://www.tandfonline.com/doi/fu</a> II/10.108016184742.2022.2077795/

# مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الأسر المجبرة على هدم منازلهم في محافظة القدس في ضوء بعض المتغيرات

( البحث مستل عن رسالة دكتوراه)

تهاني أحمد نمر اللوزي

Tahani Ahmad Nimer Al-Lawze

tahane.nemer@gmail.com

#### ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الأسر المجبرة على هدم منازلهم في محافظة القدس في ضوء بعض المتغيرات، كما هدفت إلى التعرف على الفروق في مستويات الشعور بالأمن النفسي تبعًا لاختلاف النوع الاجتماعي (نكور – إناث)، والعُمر (25-35، 45 فأكثر)؛ حيث تكونت عينة الدراسة من (344) فردًا من الأسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس، وقامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة المُكوَّنة من (21) عبارة؛ لقياس مستوى الشعور بالأمن النفسي، وتوصَّلتُ نتائج الدراسة إلى: أنَّ مستوى الأمن النفسي لدى عينة الدراسة مرتفع، وعدم وجود فروق في الدرجة الكلية (للأمن النفسي) تبعًا للنوع (نكور، إناث)، والعمر (25-35، 45 فأكثر).

كلمات مفتاحية: الأمن النفسي، محافظة القدس، هدم المنازل.

# The Level of Psychological Security among Families Forced to Demolish Their Homes in Jerusalem Governorate in the Light of Some Variables

#### **Abstract:**

The study aimed to assess the level of psychological security among families forced to demolish their homes in the Jerusalem Governorate, in light of certain variables. It also aimed to identify differences in the levels of psychological security based on gender (males - females) and age groups (2535-, 45 and above). The study sample consisted of 344 individuals from families forced to demolish their homes in Jerusalem. The researcher prepared a study tool comprising 21 statements to measure the level of psychological security. The study results indicated a high level of psychological security among the study sample. Furthermore, the study found no significant differences in the overall score of psychological security based on gender (males, females) and age groups (2535-, 45 and above).

Keywords: Psychological Security, Jerusalem Governorate, House Demolitions.

#### مقدمة

يمثّل الشعور بالأمن النفسي شعوراً وهاجسًا قديمًا قدم الإنسان ذاته، وُجِدَ معه؛ لمواجهة الوحدة والخوف؛ فكان هاجس الإنسان حماية نفسه؛ ومنْ هنا، فإنَّ بداية مفهوم الأمن كان مفهومًا ذاتيًا يعتمد على حماية الإنسان لنفسه من المخاطر البيئية والبشرية، والتي قد يتعرّض لها؛ ممًا دفعة إلى الاتجاه نحو الاستئناس، والعيش مع الآخرين، والإبقاء على الوحدة؛ لإدراكه أنَّ الاتحاد قوة لمواجهة الخوف والخطر؛ فالأمن الفردي لا يمكن أن يتحقّق دون الانصهار في التجمع البشري؛ ممًا يضمن له الأمن والاستقرار (معابرة، 2019 : 272).

يمكن اعتبار الأمن النفسي خاصية تكاملية لشخصٍ ما يعكس درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للإنسان في الأمان، وخلق شعور بالثقة والاستقرار (Kirsanov, et al., 2020: 112).

وتُعتبر الشخصية الإنسانيَّة نظامًا متنقلًا متعدِّد المُكوِّنات، ومعقداً مع العديد من المتغيرات؛ حيثُ تلعب قضايا الأمن البشري في الجانب التاريخي دورًا قياديًا؛ نظراً للكفاح الإنساني المستمر مع الأخطار التي تزداد يومًا بعد يوم. والأمن نظام مُعقَّد، ومتعدِّد المقاييس، ومتعدِّد الأوجه والمستويات في عملية دعم الحياة، ولا يمكن تحقيقها إلَّا في ظروف مستقرة وآمنة، قضايا ضمان الأمن لفرد معين هي الأساس ليس فقط للصحة النفسية والفسيولوجية، ولكن أيضا لرفاهية المجتمع (Maxwell, et al., 2020: 233)

وينشأ الأمن النفسي نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به، ومن خلال الخبرات التي يمرً بها، والعوامل البيئية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تؤثّر على الفرد، ومنذ عشرات السنين يعيش الشعب الفلسطيني أقسى سنوات الاحتلال، وأشدها وطأة، الأمر إلى دفع المقدسيين ثمنًا باهظًا «بشريًا وماديًا «جراء سياسة الاحتلال القمعيّة، والتي وصلت في عنفها إلى إجبار المواطن المقدسي على هدم بيته بيده؛ لزعزعة الإحساس بالأمن لدى الأُسَر المقدسيّة (السماك، 2021).

لا يزال الناس يشعرون بالحاجة إلى مزيد من الأمان؛ حيثُ تثير النزاعات، وخطر الحرب، والتهديدات البيئية مشاعر الخوف وعدم اليقين، والافتقار إلى المعنى في الوجود، وعندما يعاني الشخص من عدم الاستقرار في محيطه، ينخفض مستوى الشعور بالأمن النفسي لديه (& Karapetyan, 2018: 155)، وتأتي أهمية الأمن النفسي من شعور الفرد بالراحة، والهدوء، وراحة البال(Geng et al., 2021: 22).

تُعدُّ الحاجة إلى الأمن النفسي من أهم الحاجات الإنسانيَّة، ومن أهم دوافع السلوك، وهو مطلب رئيس للنمو النفسي السوي للفرد في جميع مراحل حياته؛ ونظرًا لأهمية الأمن النفسي للفرد؛ فقد وضعة «ماسلو» في المستوى الثاني من النموذج الهرمي للحاجات الإنسانيَّة (هرم الحاجات

النفسية)؛ فالحاجة إلى الأمن النفسي واحدة من أهم الحاجات، والتي تقدرُها جميع الشعوب والثقافات، على أنَّها ظاهرة نفسيَّة ضروريَّة، وهذا ما أكَّد عليه «ماسلو» في وضعه في المستوى الثاني من هرم الحاجات (Geng, et al., 2021: 22).

فالأسرة هي المنبع الأوّل للأبناء؛ فهي وحدَها القادرة على تشكيل سلوكهم تجاه بعضهم البعض، وتجاه الآخرينَ، من خلال تلبية حاجاتهم النفسيَّة، وتوفير الأمن النفسي لديهم؛ فهي الوحدة الأساسيَّة في توفير الأمن النفسي لهم.(Brooks, et al., 2020: 915).

فالأمن النفسي والصحة النفسية، وتظهر هذه الحاجة واضحة في تجنب الخطر، وتتضح الحاجة الى الأمن في الطفل الذي يحتاج إلى رعاية الكبار؛ حتى يستطيع البقاء (زيدان، 2021: 734)، كما يؤثّرُ عدم الشعور بالأمن النفسي على النمو بصورة عامة؛ فقد أظهرت الدراسات: أنَّ شعور الفرد بالأمن النفسي يلعب دوراً مهمًا في تطوره، ونمو شخصيته، والنمو المعرفي لديه (,Cachev).

من الحاجات اللازمة للنمو النفسي السليم والصحة النفسية (Iliceto, et al., 2020:162)، وتؤكِّدُ دراسة ( 44: 2022 (Mikhail, 2022) أنَّ الطفل لا يستطيع أن ينمو نموًا نفسيًا سليمًا دون إشباع الحاجة إلى الأمن؛ فتوافقُ الفرد في مراحل نموه المختلفة لا سيما الطفولة يتوقَّفُ على مدى شعوره بالأمن النفسي، والطمأنينة في طفولته.

فالشعب الفلسطيني لا سيما سكان محافظة القدس عاش تحت الاحتلال، ومازال، والذي أذاقة شتّى أنواع العذاب؛ فأصبح مصدرًا للويلات، والنكبات، ومن هذا الواقع المرير، لا شك أنّ النظرة إلى المستقبل ستُولِّد حالة من الخوف من القادم، ومُشبَعة بالقلق المؤلم، وخاصة إذا كان القلق يُعتبَر المادة الخام لجميع الاضطرابات، والمشكلات النفسية، وعدم الشعور بالأمن (المصري، 2020: 13).

## مشكلة الدراسة

تُعتبر الحاجة إلى الشعور بالأمن النفسي من أقوى وأهم الحاجات التي يسعى الانسان لإشباعها، بل وأنَّها تصبح أكثر إلحاحاً حينما يتعرَّض الفرد إلى تهديدات حقيقيَّة؛ فهو يحتاج إلى التواجد في جو أمن يشعر فيه بالحماية.

تبيَّن للباحثة مِنْ خلال عملها في محافظة القدس بمنصب مستشار المُحافظ للأمور المقدسيَّة، ومتابعة انتهاكات الاحتلال بحق المواطن المقدسي، ومسؤولة ملف الهدم. ومِنْ خلال التعامل المباشر للباحثة مع الكثير مِن الأُسَر، شعرتْ بشدة الضغوط النفسيَّة التي يتعرَّضُون لها مِنْ هدم منازلهم، وتوثيق حالات الهدم، والتي بلغتْ طبقاً لإحصائية (2021) مجموع (312) منزلاً، وأما بالنسبة لاحصائية (2022)، والتي تُعتبر السنة الأضخم منْ حيثُ ازدياد عمليات الهدم؛ فقد هدمتْ سُلطات الاحتلال (337) منزلاً سكنيا.

والسبب في ذلك إقرار قانون «كامينس» العنصري، وقانون الحد من المعقولية مِنْ قِبَلِ المُؤسَّسة الإسرائيليَّة (الكنيست)، والتي تهدف من هذه القوانين إلى تهجير الفلسطينيينَ، واقتلاعهم من أراضيهم.

فمن الضروري أن يقوم المتخصصون والباحثون بإجراء دراسات حول مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الأُسَر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس، والتي تُصنَّفُ بأنَّها تترك خبرات صادمة لدى الفرد، ويتبعها ظهور مشكلات نفسية أو عصبية مزمنة تُصنَّفُ تبعاً للأعراض التي تظهر عليهم.

ومن أكثر هذه الاضطرابات فقدان الشعور بالأمن النفسي، والصدمة، والاكتئاب (& Perry, 2007: 13).

كما بلغت نسبة (54%) من أطفال فلسطين يعانون هذا الاضطراب، والمشكلات النفسيَّة؛ بسبب الحروب والتهديدات الإسرائيليَّة (مركز ابداع المعلم، 2022، :90).

## ويمكن تلخيصُ مشكلة البحث في النقاط التالية:

- قلّة الدراسات العربيّة -في حدود علم الباحثة-، والتي اهتمَّتْ بدراسة الأمن النفسي الخاصّة بأصحاب البيوت المُهدّمة.
- ركزت معظم الدراسات على الأمن النفسي بشكلِه العام، ووُجِدَتْ قِلَّة في الدراسات السابقة التي درست الأمن النفسي لأصحاب البيوت المُهدَّمَة.

## في ضوء ما تقدّم؛ تتبلور مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- هل توجد فروق بين درجات الأمن النفسى للأبناء والمتوسط الفرضي (50 %) لدى عينة من الأسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس؟
- هل توجد فروق على أبعاد مقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف النوع (ذكور، إناث)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس؟
- هل توجد فروق على أبعاد مقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف العُمر (25-35، 45 فأكثر)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس؟

## فرضيات الدراسة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمن النفسي، والمتوسط الفرضي (50 %) لدى عينة من الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد الدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف النوع (ذكور، إناث)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازِلهم في القدس.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد الدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف العُمر (25-35، 45 فأكثر)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس.

#### أهداف الدراسة

- التعرُّف إذا ما كان هناك فروق بين متوسط درجات الأمن النفسى للأبناء، والمتوسط الفرضي (50 %) لدى عينة من الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس.
- التعرُف إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد الدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسي باختلاف النوع (ذكور، إناث)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس.
- التعرُف إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد الدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف العُمر (25–35، 45 فأكثر)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس.

## أهمية الدراسة

تكمنُ أهمية الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي كما يلي:

## الأهميةُ النظريَّةُ

- تناولت الدراسة الحالية الأمن النفسي كأحد المتغيرات الحديثة نسبيًا في الدراسات النفسيَّة.
- يُعَدُّ موضوع الدراسة مِن الموضوعات المهمة، والتي تحتاج إلى الوقوف عليه؛ لِمَا لها مِن انعكاسات إيجابيَّة في العملية التربويَّة في دولة "فلسطين".
- حاجة المكتبة العربيَّة، والمجتمع العربي لمثلِ هذا النوع من الدراسات، والتي قد تساعد في تطوير مفهوم «الأمن النفسي «، مِنْ خلال إلقاء الضوء على المتغيرات، والتي تُؤثِّرُ فيه، والمتغيرات التي تتأثَّرُ به.

## الأهمية التطبيقيّة

- سيستفيدُ مِنْ نتائج الدراسة الحالية الإخصائيون النفسيُّون، والاجتماعيُّون، والمُرشِدُون في المدارس والمؤسسات الاجتماعيَّة والقانونيَّة؛ لتطوير برامج للتدخُّل النفسي والاجتماعي .
- تساعد نتائج الدراسة في التوجُّه نحو عمل بحوث شبه تجريبيَّة، وتصميم برامج إرشاديَّة؛ مِمَّا يساهمُ في رفع مستوى الصحة النفسيَّة لهم.

#### مصطلحات الدراسة

## «الأمن النفسي» Psychological Security:

وتُعرِفُهُ الباحثة، بأنَّهُ: «شعورُ الفرد بالقدرة على مواجهة المخاطر، والأحداث الصعبة بدون الخوف من العواقب، والنتائج المُترّبة على ذلك، وتظهر من خلال الاستقرار الأُسرَي، ورضا الفرد عن حياته، وقدرته على مواجهة القلق، والتفكير به».

الأُسر المجبرة على هدم منازلهم: وتعرفها الباحثة بأنها: «الأُسَر الفلسطينيَّة التي تسكن في محافظة القدس، والتي يجبرُها الاحتلال على هدم منازلهم بأيديهم «الهدم الذاتي»، وهي عمليات هدم منازل الشعب الفلسطيني دون مبرر قانوني أو إنساني أو أخلاقي (الهدم العقابي)، وهي إحدى ممارسات الآلة الاستعمارية الهادفة إلى اقتلاع الفلسطيني من وطنه وأرضه بشتَّى الطرق».

#### حدود الدراسة

- الحدُّ الموضوعي: يتمثَّلُ الحد الموضوعي في مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى أبناء الأُسَر المُجبرة على هدم منازلهم في مدينة القُدْس» في ضوء بعض المتغيرات.
- الحدُّ المكاني: أُجرِيتْ هذه الدراسة في فلسطين على العائلات المُجبَرة على هدم منازلها في مدينة »القُدْس».
- المُحدّدُ البشري: الأُسَر الفلسطينيَّة المُهدَّمَة بيوتهم بعد قرار الاحتلال بإجبارهم على هدم منازلهم في مدينة «القُدْس».
- المُحدِّد الزمني: تمَّ تطبيق الأدوات على عينة الدراسة من (2022/8/1)وإلى (2023/12/30).

## الدراسات السابقة

دراسة (Zhao, et al., 2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الطلاب المراهقين الصينيين، والتغيرات في الأمن النفسي لديهم ،وتم استخدام تحليل تلوي عبر الزماني باستخدام الأوراق التي تقيس مستوى الأمان النفسي للطلاب الجامعيين الصينيين المراهقين بين عامى (2004) و (2020).

تكوَّنت العينة من (4817) طالبا مراهقا صينيا، وتمَّ استخدام مقياس الشعور بالأمن النفسي.

وأظهرت النتائج: أنَّ الأمن النفسي لطلاب الجامعات الصينية قد انخفض بشكل ملحوظ بمرور الوقت، ويمكن لسبعة مؤشرات اجتماعية كلية من البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والترابط الاجتماعي، والتهديدات الاجتماعية الشاملة أن تتنبًأ بالتغيُّرات في الأمن النفسي لطلاب انخفض الأمن النفسي لطلاب وطالبات الجامعات بمرور الوقت، لكنَّ الاختلاف بين الجنسين كان ضئيلا.

دراسة (Overchuk, et al., 2022) هدفت إلى البحث في الحاجة إلى الأمن كأحد أهم التحدّيات البشريَّة في أي عُمرٍ، وتمَّ استخدام البيانات من الدراسات الدولية، والمنشورات العلميَّة، ونتائج المسح لسكان الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا في البحث.

أظهرت النتائج: الكشف عن قيم مكوّنات الأمن النفسي للفرد من وجهة نظر سكان المناطق، والتي تمّ فيها تنفيذ الأعمال العدائية الفعلية، والتي لها أهمية خاصة في تكوين الشخصية مُوجّهة آليات العمل النفسى مع هذه الفئات من الناس، ووجود مستوى منخفض للشعور بالأمن النفسى.

دراسة (أبو يوسف، 2021) والتي هدفت إلى دراسة أثر العدوان (مايو 2021) على الحالة النفسية، والصحة النفسية للنساء والفتيات، وكذلك التعرّف على مستوى الرفاه النفسي لدى النساء والفتيات، والتعرّف ما إذا كان ذلك يختلف باختلاف العُمر، والحالة الاجتماعية، والمنطقة السكنية، والتعرّض للعنف والإصابة، والتعرّض للممتلكات. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والذي تناول جمع البيانات الكمية من عينة قوامها (240) امرأة وفتاة من جميع محافظات قطاع «غزة»، وجمع البيانات النوعية من خمس مجموعات بؤريَّة مع مُتخِّصصينَ، و ( 10) مقابلات فردية مع نساء وقتات.

وأظهرت النتائج: وجود أثر نفسي للعدوانية بمتوسط عام (54٪)، وجاء مستوى الرفاه النفسي بمتوسط عام (31٪).

دراسة (هواري و يحي،2020)، والتي تهدف إلى الكشف عن مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة كلية العلوم الإنسانية، والاجتماعية بجامعة «تلمسان»، وتأثير كُلٍّ مِنْ متغيري الجنس (ذكور، إناث).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (111) طالبًا وطالبةً: (81 إناث، 30 ذكور)، وجُمعت البيانات بواسطة مقياس «الأمن النفسي والطمأنينة الانفعاليَّة»

توصَّلت الدراسة إلى: أنَّ الطلبة يتمتَّعُون بمستوى متوسط من الشعور بالأمن النفسي، كما أنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة فيما يخصُّ مستوى الشعور بالأمن النفسي تبعًا لمتغير الجنس.

دراسة ( الهاشمي، 2017)، والتي هدفت إلى التعرُف إلى مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة كلية «التربية» جامعة»المستنصرية»، وقياس الفروق في مستويات الأمن النفسي في ضوء متغير الجنس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوَّنت عينة الدراسة من (100) طالب وطالبة، وجُمِّعت البيانات بواسطة مقياس الأمن النفسي.

وأظهرت النتائج:أنَّ الدرجة الكلية لفقرات مقياس الامن النفسي كانتُ شائعةً، وعدم وجود فروق على أبعاد مقياس الأمن النفسي تعزى للجنس.

دراسة ( الصليبي، 2016)، والتي هدفت إلى التعرّف إلى مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في فلسطين، وفي أعقاب حرب (تموز - 2014)، وقياس الفروق في مستويات الأمن النفسي في الضفة الغربية، وقطاع «غزة».

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (2855)فرد، وجُمِعت البيانات بواسطة مقياس «الأمن النفسي».

وأظهرت النتائج: أنَّ الدرجة الكلية لفقرات مقياس» الأمن النفسي» كانتْ متوسطة، وعدم وجود فروق على أبعاد مقياس» الأمن النفسي» تعزى للجنس.

## أبعاد الأمن النفسى

- البُعْدُ الأوَّلُ: الاستقرار الأُسَري هو درجة مِنْ درجات التوازن الأُسَري، والعاطفي، والتفاؤل من أبنائي تجاهى؛ فيعزز صمودي في وطنى.
- البُغْدُ الثَّانِي: الرِّضا عن الحياة هي الدرجة التي يحكمُ فيها الشخص على الحياة بطريقة إيجابيَّة، وتعني أيضاً: حُبِّ الفرد للحياة التي يحياها، واستمتاعه بها، وتقديره الذاتي لها؛ فيُؤدِّي إلى الشعور بالفخر، والصمود، والارتياح.
- البُعْدُ التَّالِثُ: قلقُ التفكيرِ هو شعورُ الفرد بالخوف، والقلق، والحزن مِنْ هدم الاحتلال لمنزلي، وينتابهُ الشُّعور بالحزن على أبنائه أثناء عملية هدم منزله، بعدم استقرارهم وخوفهم من المجهول، وهذه الأبعاد التي تمَّ بناء مقياس»الأمن النفسي» للأبناء وفقًا لها.

# العواملُ النَّتِي تُؤدِّي إِلَى الشُّعورِ بالأمنِ النَّفْسِي

- عواملُ بيئيَّةُ: حيثُ يشعر الفرد بالأمن النفسي في البيئة التي يتوافر بها النظام، والقانون،

- والعدالة، واحترام الفرد والآخرينَ، وإشراكهم في صُنع القرار، وإتاحة الفرصة؛ للتعبير عن الرأي، وإظهار قُدرات الفرد.
- عواملُ اجتماعيّةُ: وهُنَا يشعرُ الفرد بالأمن النفسي في المجتمعات التي تسمحُ بالتفاعُل بين أفراد ذلك المجتمع، وتكوين صداقات منْ أقران في نفس المرحلة العُمريّة.
- عواملُ دِينيَّةُ: حيثُ يتأثَّرُ الشُّعور بالأمن باتباع الفرد للقيم الدِّينيَّة والأخلاقيَّة؛ فاتباعُهُ لها يجنبُهُ الوقوع في المعاصي، والشُّعور بتأنيب الضمير، وكذلك فإنَّ الفرد الذي يرتكب المعاصي يتجنبُ أفراد المجتمع التعامل معه؛ ويكون عُرْضةً للعقاب مِنْ أفراد المجتمع (القرشي وآخرون، 2021 : 162).

## كيفية تحقيق الأمن النَّفْسِي للأبناء

يلجاً الفرد في تحقيق الأمن النفسي إلى ما يُسمَّى بعمليات الأمن النفسي، وهي أنشطة يستخدمُها الجهاز النفسي؛ لخفض الضغوط النفسيَّة، والكروب، والتوتُّر، والإجهاد، والتخلُّص منها، وتحقيق تقدير ذات مرتفع، والشُّعور بالأمان، ولتحقيق ذلك، أشارت دراسة كُلِّ مِنْ: (إبريعم، 2011: 178؛ خويطر، 2012: 38؛ ابو عرة، 2017: 25) إلى أنَّه يتعيَّنُ لكي يتم تحقيق الأمن النفسي للفرد في كافة مراحل حياته، لا سيما الطفولة، توفر الآتى:

- 1. إشباعُ الحاجاتِ الأساسيَّةِ: وهي الأساسُ في تحقيق الأمن النفسي، وهذا ما أكدَّتُهُ النظريات النفسيَّة، مثل: نظرية «إبرهام ماسلو»، حين وضعَها ثاني أهمِّ حاجةٍ في هرم الحاجات الإنسانيَّة.
- 2. الثقةُ بالنفسِ وبالآخرينَ: وتُعَدُّ مِنْ أهمِّ ما يدعم شُعور الفرد بالأمن؛ حيثُ يُعتبَرُ أهمَّ عامل في فقدان الأمن النفسي عند الفرد، هو: عدم ثقته بنفسه.
- 3. تقديرُ الذاتِ وتطويرُها: فحين يقدِّرُ الفرد قُدراته، ويعتمد عليها عند الأزمات، وتطوير ذاته، بإكسابها مهارات تعينُهُ على مواجهة الصعاب.

## دورُ الآباء فِي تعزيز مفهوم «الأمن النَّفْسِي للأبناء

يرى (Carmeli, et al., 2009: 785) أنَّ هناك الكثير مِن العوامل، والتي تُؤدِّي إلى تكوين» الأمن النفسي عند الأبناء»، ومِنْها:

- توفيرُ آليات مِن المُحيطِينَ؛ للتعامُل مع الضيق النفسي لدى الأبناء.
  - تقديمُ الحُبّ غير المشروط للطفل مهما كانتْ سلوكياته.
- إتاحةُ فرصة الوقاية من الضغوط الجماعيَّة، وامتلاك أفكاراً؛ لتحسين التواصل معهم.
- توفيرُ الإحساس بالأمان ، انخفاض مستوى الخوف مِن العقوبات التي تتربَّبُ على الأقوال والأفعال.

## الطريقة والإجراءات

تتمثَّلُ إجراءات البحث الحالي وطريقته في التالي:

#### منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي؛ لملائمته لطبيعة هذه الدراسة.

## مجتمع البحث وعينته

تكوَّن مجتمع البحث من جميع أبناء الأُسَر المُجبَرة على هدم منازلهم في مدينة «القدس» للأعوام -2021).

وتكوَّنت العينة الأساسية من (344) فردًا:(170 من الذكور، 174 من الإناث)، بمتوسط عُمري قدره (37.08)، وانحراف معياري قدره (16.05)؛ بهدف التحقُّق من فروض الدراسة.

تكونّت عينة التحقُّق من الخصائص السيكومترية من (120) فردًا من أبناء الأسر المُجبرة على هدم منازلهم في «القدس»: (67 من الذكور، 53 من الإناث)، بمتوسط عُمري قدره (37.17)، وإنحراف معياري قدره (15.25)؛ بهدف التحقُّق من الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة.

## أداة الدراسة

وتمثَّلتْ أداة الدراسة في مقياس»الأمن النفسي»، وهو منْ إعداد الباحثة.

## الهدفُ مِن المقياس

يهدفُ المقياس إلى: قياس الأمن النفسي للأبناء لدى الأُسَر المُجبَرَة على هدم منازلِهم في «القُدْس».

## خطواتُ إعدادِ المقياس

اعتمدت الباحثةُ في بناء المقياس على العديد من المصادر الرئيسيَّة، ولتحديد بنية هذا المقياس قامت الباحثةُ بالاستعانة بالمصادر التالية: (التعريفات المختلفة للأمن النفسي- الدراسات السابقة العربيَّة والأجنبيَّة المُتعلِّقة بموضوع الأمن النفسي- الأُطُر النظريَّة المختلفة للأمن النفسي) وسعت الباحثة للاستفادة من الإطار النظري، والذي قامت الباحثةُ بإعداده؛ للتعرُف على المُكوِّنات والأبعاد الرئيسة المُحدّدة له؛ وذلك لأهميته في تحديد البنية الرئيسة للمقياس.

وتم الاعتماد على عدد من المقاييس السابقة، والتي وُضِعَت ؛ لقياس الأمن النفسي للأبناء، مثل مقاييس: مقياس «إياد الأقرع» (2005)، ومقياس «جهاد الخضري» (2003).

## وصفُ المقياس

تكوَّن المقياس من (21) مفردةً، ومُوزَّعة على ثلاثة أبعادٍ، وهي:

# - البُعْدُ الأوَّل: الاستقرار الأُسَري

وهو: "درجة مِنْ درجات التوازن الأسري، والعاطفي، والتفاؤل مِنْ أبنائي تجاهي؛ فيُعزِّز صمودي في وطني"، ويتكوَّنُ منْ (8) مفردات، وهي:(1-2-3-4-5-6-8).

## - البُغدُ الثَّاني: الرضا عن الحياة

وهي: «الدرجةُ التي يحكمُ فيها الشخص على الحياة بطريقة إيجابيَّة، وتعني أيضًا: حُبّ الفرد للحياة التي يحياها، واستمتاعه بها، وتقديره الذاتي لها؛ فيُؤدِّي إلى الشُّعور بالفخر، والصمود، والارتياح»، ويتكوَّنُ مِنْ (4) مفردات، وهي: (9-10-11-12).

## البُعْدُ الثَّالث: قلق التفكير

هو: "شُغُور الفرد بالخوف، والقلق، والحزن مِنْ هدم الاحتلال لمنزلي، وينتابه الشُّعور بالحزن على أبنائه أثناء عملية هدم منزله، بعدم استقرارهم، وخوفهم مِن المجهول"، ويتكوَّنُ مِنْ(9) مفردات، وهي: (13-14-15-16-11-18-20).

## - تصحيحُ المقياس

تمَّ تصحيحُ المقياس وفقا لتدرُّج»ليكرت» الخماسي» (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا، أبدا)؛ حيثُ يضعُ الفرد علامة (√) في الخانة التي تتوافق معه؛ حيثُ يُعطَى للفرد خمس درجات إذا اختار البديل «خالبًا»، وثلاث درجات إذا اختار البديل «أحيانًا»، ودرجتَانِ إذا تمَّ اختيار البديل « نادرًا»، ودرجة واحدة إذا تمَّ اختيار البديل « أبدًا»، بالنسبة للمفردات الإيجابيَّة، والعكس بالنسبة للمفردات السلبيَّة؛ وبذلك تتراوحُ درجات المقياس ما بين(28)، وكُلَّما ارتفعت الدرجة دلَّتْ على ارتفاع الأمن النفسي للأبناء لدى عينة الدراسة.

علما، بأنَّ ولِّي الأمر هو الذي يجيب عنه نيابة عن أبنائه؛ لوجود أبناء صغار لا يمكنُهم الإجابة عن المقياس.

# الخصائصُ السيكومتريَّةُ للمقياس

تمَّ تطبيقُ مقياس» الأمن النفسي للأبناء» على عينة قوامها (120) فردًا؛ لحساب الاتساق الداخلي، وصدق، وثبات المقياس، وذلك على النحو التالي:

# مُؤشراتُ صدق البنيةِ لمقياسِ»الأمنِ النَّفْسِي للأبناء

قامت الباحثة بحساب مؤشرات صدق البنية لمقياس»الأمن النفسى للأبناء»، باستخدام التحليل العاملي التوكيدي عن طريق برنامج (AMOS20).

ويُوضِّحُ جدول (1) معاملات الانحدار المعياريَّة، وغير المعياريَّة، وأخطاء القياس، والنسبة الحرجة، ومستوى الدلالة لتشبُّع كُلّ مفردة على أبعاد مقياس» الأمن النفسى:

جدول (1): تشبُّعات مفردات أبعاد مقياس (الأمن النفسي للأبناء)، باستخدام التحليل العاملي التوكيدي

مستوى الدلالة	النسبة الحرجة	خطأ القياس	الوزن الانحداري	الوزن الانحداري المعياري	المفردة	البُعْدُ
0.01	12.24	0.05	0.58	0.76	8	
0.01	13.32	0.05	0.7	0.85	7	
0.01	11.52	0.07	0.8	0.71	6	
0.01	11.44	0.05	0.54	0.7	5	الاستقرار الأسر <i>ي</i>
0.01	8.97	0.09	0.83	0.53	4	الاسري
0.01	9.98	0.07	0.73	0.6	3	
0.01	9.2	0.14	1.31	0.55	2	
-	_	-	1	0.66	1	
0.01	13.85	0.08	1.1	0.87	12	
0.01	14.35	0.08	1.16	0.91	11	الرضا عن الحياة
0.01	14.57	0.08	1.13	0.93	10	الحياة
-	_	-	1	0.65	9	
0.01	10.15	0.18	1.87	0.56	21	
0.01	15.42	0.08	1.15	0.86	20	
0.01	16.49	0.08	1.24	0.92	19	
0.01	16.74	0.08	1.3	0.93	18	
0.01	16.35	0.08	1.33	0.91	17	قلق التفكير
0.01	15.85	0.07	1.17	0.88	16	
0.01	14.46	0.08	1.16	0.8	15	
0.01	11.22	0.1	1.11	0.62	14	
_	-	_	1	0.7	13	

يتَّضحُ مِنْ جدول (1): أنَّ جميع مفردات مقياس «الأمن النفسي للأبناء» كانتْ دالةً عند مستوى (0.01)، وقامت الباحثة بحساب مؤشرات صدق البنية لأبعاد مقياس الأمن النفسي، ويُوضِّحُ جدول (2) مؤشرات صدق البنية لمقياس الأمن النفسي.

جدول (2): مؤشرات صدق البنية لمقياس الأمن النفسى للأبناء

المدى المثالي	القيمة	المؤشر
	2049.21	Chi-square (CMIN)
	داله عند 0.01	مستوى الدلالة
	1117	DF
أقل من 5	1.83	CMIN/DF
من (صفر) إلى (1): القيمة المرتفعة (أي التي تقترب أو تساوى 1 صحيح) تشير إلى مطابقة أفضل للنموذج.	0.95	GFI مؤشر حسن المطابقة
من (صفر) إلى (1): القيمة المرتفعة (أي التي تقترب أو تساوى 1 صحيح) تشير إلى مطابقة أفضل للنموذج.	0.93	NFI مؤشر المطابقة المعياري
من (صفر) إلى (1): القيمة المرتفعة (أي التي تقترب أو تساوى 1 صحيح) تشير إلى مطابقة أفضل للنموذج.	0.91	IFI مؤشر المطابقة التزايدي
من (صفر) إلى (1): القيمة المرتفعة (أي التي تقترب أو تساوى 1 صحيح) تشير إلى مطابقة أفضل للنموذج.	0.94	CFI مؤشر المطابقة المقارن
من (صفر) إلى (0.1): القيمة القريبة من الصفر تشير إلى مطابقة جيدة للنموذج.	0.08	RMSEA

يتضح من جدول (2): أنَّ مؤشرات النموذج جيدة؛ حيثُ كانت قيمة  $\chi^2$  للنموذج = 2049.21 بدرجات حرية = 1117 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، وكانت النسبة بين قيمة  $\chi^2$  إلى بدرجات حرية = 1117 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، وكانت النسبة بين قيمة  $\chi^2$  الحرية = 1180، NFI ومؤشرات حسن المطابقة (0.95 GFI = 0.95، ومؤشرات حسن المطابقة (0.95 GFI = 0.95)، ممَّا يدلُّ على جودة مطابقة جيدة لنموذج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس الأمن النفسي.

وممًا سبق؛ يمكن القول: إنَّ نتائج التحليل العاملي التوكيدي قدَّمتْ دليلًا قويًا على صدق البناء لمقياس الأمن النفسي.

# ثباتُ مقياس «الأمن النَّفْسِي للأبناءِ»

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس بطريقة (ألفا - كرونباخ) لأبعاد المقياس، وللمقياس كَكُلِّ، والجدول التالي يُوضِّحُ معاملات الثبات:

جدول (3): مُعَامِلاتُ الثبات لأبعاد مقياس»الأمن النفسي للأبناء»، وللمقياس كَكُلّ

معامل ألفا كرونباخ	البُعْدُ
0.82	الاستقرار الأسري
0.77	الرضا عن الحياة
0.85	قلق التفكير
0.88	المقياس ككل

يتَّضحُ مِن الجدول السابق(3): أنَّ جميع معاملات الثبات مرتفعة، والذي يُؤكِّدُ ثبات مقياس «الأمن النفسي، وذلك مِنْ خلال أنَّ قِيمَ معاملات (ألفا - كرونباخ) كانتْ مرتفعةً؛ وبذلك، فإنَّ الأداة المُستخدَمة تتميَّزُ بالاتساق الداخلي، والصدق، والثبات، ويمكنُ استخدامها علميًا.

## نتائم الدراسة

قامت الباحثة في هذا الجزء بعرض تفصيلي للنتائج التي تمَّ التوصُّل إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة، بالإضافة إلى تفسير ومناقشة ما تمَّ التوصُّل إليه من نتائج، من خلال الإجابة على فروض الدراسة:

## الفرض الأول من فروض الدراسة:

نصَّ الفرض الأول على أنَّهُ: «توجدُ فروق ذات دلالة إحصائيَّة بين متوسط درجات الأمن النفسي ، والمتوسط الفرضي (50 %) لدى عينة مِن الأُسر المُجبرَة على هدم منازلِهم في القُدْس».

وللتحقُّقِ مِنْ صحة هذا الفرض؛ تمَّ استخدام اختبار «ت» للعينة الواحدة؛ للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات أبعاد مقياس «الأمن النفسي» لدى الأفراد، والمتوسط الفرضي (50%)، ويُوضَّحُ الجدول التالى ما تمَّ التوصُّل إليه منْ نتائج في هذا الصدد:

جدول (4): دلالة الفروق بين متوسطات درجات أبعاد الأمن النفسي، والمقياس ككل لدى الأفراد، والمتوسط الفرضي (50%)

مستوى الدلالة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ن	المجموعة	لْبُعْدُ
دالة عند مستوى	<b>7</b> 0.00	4.78	36.92	344	العينة	£.,
0.01	50.09	_	24	1	المتوسط الفرضي (50%)	الاستقرار الأسري
دالة عند مستوى		1.81	18.99	344	العينة	
0.01	71.54	_	12	_	المتوسط الفرضي (50%)	الرضا عن الحياة

دالة عند مستوى	60.00	4.59	42.07	344	العينة	- N. 15
0.01	60.89	_	27	ı	المتوسط الفرضي (50%)	قلق التفكير
دالة عند مستوى		9.46	97.97	344	العينة	
0.01	68.55	_	63	_	المتوسط الفرضي (50%)	الدرجة الكلية

يتضح من جدول (4): وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العينة ،والمتوسط الفرضي (50%)، في جميع أبعاد مقياس الأمن النفسي: (الاستقرار الأسري، الرضا عن الحياة، وقلق التفكير والدرجة الكلية)؛ حيثُ كانتُ جميع قيم المتوسطات للأبعاد أكبر من جميع قيم المتوسطات الفرضيَّة (50%)، وجميعها دالة عند مستوى دلالة 0.01. حيثُ بلغتُ قيمة "ت" على الترتيب: (50.08، 71.54، 60.86، 68.55)، وهذا يدلِّلُ على أنَّ أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمستوى مرتفع من الأمن النفسى.

وتقسّرُ الباحثة ذلك سيكولوجيًا كما يلي: أنَّ مؤشرات الأمن النفسي لأي شخص في أي عُمْرٍ يعيشُها أبناء الشعب الفلسطيني؛ نتيجة المناعة النفسيَّة التي يمتلكها مِنْ خلال مقاومة التأثيرات والضغوطات النفسيَّة التي يتعرَّضُ لها، وقُدرته على التحكُّم في نفسه، وإدارة السلوك والعواطف الخاصة، كما أنَّ طبيعة الأُسرة الفلسطينيَّة صلبة متينة، وقد أظهرتْ ذلك نتيجة الفرض الأول حول مفهوم "المناعة النفسيَّة لدى أفراد عينة الدراسة؛ فالآباء يرون أبناء هم يرغبون في التواجد معهم، عندما يتمُ إجبارهم على هدم المنزل؛ وهذا يجعل فالأطفالُ يشعرون بالأمان؛ بسبب مساندة الأبناء، وصلابتهم النفسيَّة أمام تلك الوحشية المُمنهَجة، كما أنَّ إيمان المُواطِن الفلسطيني المُترسِّخ بمستقبل "القُدْس"، وتأكيد ذلك لأبنائهم وللأجيال القادمة؛ يجعلهم متفائلينَ بمستقبل "القُدْس"، ويعتقدُون أنَّ المُستقبل مُشرِقٌ رغم كُلِّ هذه الإجراءات التعسفيَّة، كما يرون تعاطف أبنائهم مهمًا، ويُعوِّي صمودَهم في "القُدْس"، ويشعرُون أنَّ أبناءَهم يفتخرُون؛ كما يرون تعاطف أبنائهم مهمًا، ويُعوِّي صمودَهم في "القُدْس"، ويشعرُون أنَّ أبناءَهم يفتخرُون؛

كما يُعتبَرُ انتشار مبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الفلسطيني أمراً مهمًا؛ فتراهم يأتون مِنْ كُلِّ حدبٍ؛ لمساعدة بعضهم: فيقتسمون معهم منازلهم، ولُقَم العيش؛ لذلك تجد أصحاب المنازل المُهدَّمَة يتمتَّعُون بأمن نفسي مرتفع؛ نتيجة طبيعة ذلك المجتمع المُسلِم، وحفاظه على أرضه، والمُقدَّسات الإسلاميَّة والمسيحيَّة؛ ممَّا يجعل المعاناة واحدة.

فالمساندة الاجتماعيَّة تُعَدُّ مصدراً مهمًا مِنْ مصادر الدعم الاجتماعي للفرد، وتلعبُ دوراً مهمًا في شعور الفرد بالأمن النفسي، وبانخفاض مستوى المُساندة الاجتماعيَّة يتعرَّضُ الفرد لفقدان الأمن النفسي؛ حيثُ تُعَدُّ المُساندة الاجتماعيَّة مصدراً مهمًا مِنْ مصادر الأمن النفسي، والذي يحتاجُهُ الفردُ في عَالَمه الذي يعيش فيه (240: 2020).

وبالعودة إلى الإطار النظري للدارسة أشار (Kostina, 2013: 1016) إلى: أنَّ مؤشرات الأمن النفسي لأي شخص هي استقرار الفرد في البيئة التي يعيش فيها، وشعوره بالأمان، من خلال مقاومة التأثيرات الخارجية والداخلية، وتجربة الأمن في الوقت نفسه، يتمُّ ضمن استقرار الفرد في البيئة، من خلال القدرة على التحكُم في نفسه، وإدارة السلوك والعواطف الخاصة، الثقة بالنفس، واحترام الذات الكافي، توجّه الفرد لتحقيق الهدف، والقدرة على إقامة علاقات شخصية.

كما أشار (Maslow) إلى: أنَّ أهم مؤشرات الامن النفسي تتمثَّلُ في الشعور بمحبة الآخرين، وقبولهم، ومودتهم، والشعور بالعَالَم وطنًا، والانتماء، والمكانة.

## الفرضان الثاني والثالث من فروض الدراسة

ينصُّ الفرض الثاني على أنَّهُ: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد المقياس ككُلِّ، والدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف النوع (ذكور، إناث)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم فى القدس».

ينصُّ الفرض الثالث على أنَّهُ: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد المقياس ككُلِّ، والدرجة الكلية لمقياس مستوى الشعور بالأمن النفسى باختلاف العُمر (25-35، 45 فأكثر)، والتفاعل بينهما لدى الأُسر المُجبرة على هدم منازلهم في القدس».

– قامت الباحثة بالتحقُّق من هذين الفرضينِ باستخدام تحليل التباين  $2 \times 2$ ، (2 نوع (ذكور – إناث)  $2 \times 2$  العمر (25-35-45 فأكثر) على أبعاد الأمن النفسى، والدرجة الكلية.

ويمكن عرض نتائج التحقُّق من هذين الفرضين على النحو التالي:

حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الأمن النفسي، والدرجة الكلية في ضوء متغيري النوع والعُمر، وكانت النتائج كما بالجداول التالية:

جدول (5): الأفراد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأبعاد الأمن النفسي، والدرجة الكلية في ضوء النوع والعُمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		العُمر	النوع	البُعْدُ
4.52	36.75	63	35-25		
6.09	35.81	54	45 فأكثر	ذكور	الاستقرار
3.36	37.79	56	35-25		الأسري
4.41	36.73	45	45 فأكثر	إناث	

		35-25	63	19.16	1.62
الرضا عن	ذكور	45 فأكثر	54	18.78	2.10
الحياة		35-25	56	19.20	1.42
	إناث	45 فأكثر	45	18.93	1.66
		35-25	63	41.49	4.82
	ذكور	45 فأكثر	54	42.26	4.95
قلق التفكير		35-25	56	42.34	3.43
	إناث	45 فأكثر	45	41.87	4.22
		35-25	63	97.40	9.23
	ذكور	45 فأكثر	54	96.85	11.30
الدرجة الكلية		35-25	56	99.32	6.35
	إناث	45 فأكثر	45	97.53	7.41

وقد أجرت الباحثة تحليل التباين الثنائي؛ للتحقُّق من هذينِ الفرضينِ، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (6): يوضَّحُ نتائج تحليل التباين لتأثير النوع والعُمر في أبعاد الأمن النفسي، والدرجة الكليَّة

مستو <i>ى</i> الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	ألبعث
غير دالة	2.34	51.49	1	51.49	النوع (أ)	
غير دالة	2.4	52.84	1	52.84	العمر (ب)	
غير دالة	0.01	0.2	1	0.2	التفاعل بين النوع والعمر (أ × ب)	الاستقرار الأسري
_	_	22	214	4708.31	الخطأ	
غير دالة	0.17	0.5	1	0.5	النوع (أ)	
غير دالة	1.9	5.57	1	5.57	العمر (ب)	
غير دالة	0.06	0.19	1	0.19	التفاعل بين النوع والعمر (أ × ب)	الرضا عن الحياة
_	-	2.93	214	627.39	الخطأ	

مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البُعْدُ
غير دالة	0.14	2.78	1	2.78	النوع (أ)	
غير دالة	0.06	1.17	1	1.17	العمر (ب)	
غير دالة	1.06	20.64	1	20.64	التفاعل بين النوع والعمر (أ × ب)	قلق التفكير
_	_	19.5	214	4171.87	الخطأ	
غير دالة	1.17	91.2	1	91.2	النوع (أ)	
غير دالة	0.94	73.09	1	73.09	العمر (ب)	
غير دالة	0.27	20.75	1	20.75	التفاعل بين النوع والعمر (أ × ب)	الدرجة الكلية
_	-	77.98	214	16687.31	الخطأ	

فيما يخص الفروق في الأمن النفسي تبعًا للنوع (ذكور، إناث):

ترى الباحثة أنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية تبعًا للنوع (ذكور، إناث)؛ حيثُ كانت قيمة (ف) = (0.65)، وهي غير دالة إحصائيًا، وذلك يعنى أنَّهُ لا يختلف الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة وفقًا للنوع الاجتماعي (ذكور - إناث)، وأنَّ أفراد العينة سواء كانوا من الذكور أو الاناث هُمْ على مستوى واحد من الأمن النفسي.

وتفسّر الباحثة ذلك بأنَّ الأمن النفسي حاجة نفسية طبيعية ملازمة لدى كافة الأفراد ذكوراً وإناثًا في جميع مراحل حياتهم، وهي حاجة ضرورية للنمو السوي تعتمد في إشباعها على التنشئة الاجتماعية، ويتأثَّر الأفراد بالوسط الثقافي الذي ينشئون فيه؛ حيثُ يحدِّد الأوضاع النفسية للجنسين، ويرسم أنماط السلوك لكلٍّ منهما، كما أنَّ المجتمع الفلسطيني بثقافته المتفتحة، وبمناداته بالمساواة بين الرجل والمرأة جعل الإناث تلحق الذكور، وتلازمهم في جميع المراحل، وعلى كافة الأصعدة التعليمية والوطنية؛ حتَّى أصبحتُ منافسة لهم في التعليم والسياسة

ويؤكِّدُ على ذلك ما جاء في الإطار النظري الأمن النفسي حاجة ملحة لكُلِّ من النوع الاجتماعي، باعتبار أنَّ الطفل يستمدُّ الشعور بالأمن النفسي، والثقة في مواجهة المواقف المختلفة من وجود أحد الوالدينِ أو كليهما بجانبه، وإعطاء الأبناء دون تغريق الشعور بالقيمة، والحب، والاستقلال، والاهتمام بمشاعرهم، وإعطائهم الفرصة؛ لاتخاذ قراراتهم، وتحمُّل الإحباطات، ومواجهة المشكلات، ومساندتهم النفسيَّة لهم، سواء كانوا ذكوراً أو إناتًا (233: 2020).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما جاء من نتائج في دراسة (الصليبي، 2016) من عدم وجود فروق على أبعاد مقياس الأمن النفسى تعزى للجنس.

ودراسة (الهاشمي، 2017)، والتي أظهرت: عدم وجود فروق على أبعاد مقياس الأمن النفسي تعزى للجنس. دراسة (هواري ويحي،2020)، والتي أوضحت: أنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص مستوى الشعور بالأمن النفسى تبعًا لمتغير الجنس.

كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاء من نتائج في دراسة (Zhao, et al, 2023) ، لكنً الاختلاف بين الجنسين كان ضئيلًا لصالح الإناث.

ودراسة (Rathwan, et al., 2022) أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$  الدلالة  $\alpha=0.05$  في تقديرات أفراد الدراسة، وفي مستوى الشعور بالأمن النفسي يعودُ إلى الجنس، ولصالح الإناث.

فيما يخص الفروق في الأمن النفسي تبعًا للنوع، ترى الباحثة أنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية تبعًا لاختلاف العُمر (25-35، 45 فأكثر)؛ حيثُ كانتُ قيمة «ف» = (0.94)، وهي غير دالة إحصائيًا.

وذلك يعني أنَّهُ لا يختلف الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة وفقًا للفئة العُمريَّة، وأنَّ أفراد العينة على مستوى واحد من الأمن النفسي.

وتفسّر الباحثة ذلك، بأنّه يعود لطبيعة الحياة والظروف التي يعيشها سكان مدينة القدس، لا سيما المُجبّرين على هدم منازلهم مِنْ قبّلِ قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تلقي بظلالها على جميع فئات المجتمع، ويؤثّرُ على شعور الجميع بنفس المستوى من الأمن النفسي؛ حيثُ الجميع يتعرّضون لضغوطات نفسية كُلُّ حسب فئته العُمريَّة؛ فالشباب الجامعي لديهم ضغوطات تتعلّقُ بالدراسة نتيجة ممارسات الاحتلال.

ويؤكِّدُ على ذلك ما جاء في الإطار النظري للدارسة: حيثُ أشار ماسلو (1943) أنَّ الشعور بالأمان هو أحد الاحتياجات الأساسية للبشر، وهذه الاحتياجات ليست جسدية فحسب بل نفسية أنضًا.

وفي الواقع قد تمَّ دراسة السلوك الإنساني؛ للحفاظ على الأمن النفسي له؛ لذلك فإنَّ الأمن النفسي له الأمن النفسي له المراحل العُمريَّة (Huang, et al.,2020: 854).

#### التوصيات

في ضوء نتائج البحث الحالى توصى الباحثة بالتوصيات التالية:

- إجراء مزيداً مِن الدراسات والبحوث على الأُسَر المُهدَّمة بيوتُها في محافظة»القُدْس»، ويشاركُ فيها جميع الكفاءات العلميَّة والنُّخب مِنْ كافة المجالات والتخصصات، وتكون مدعومة منْ جهات رسميَّة، ووطنيَّة، ودوليَّة.
- تقديم الدعم المالي والمعنوي الكافي مِنْ قِبَلِ السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة للأُسَرِ التي تُهْدَمُ بيوتُها.
- تفعيل دور المُؤسَّسات الدوليَّة والإنسانيَّة، مثل: الصليب الأحمر، ومُؤسَّسة "أوتشا" و "الانروا" و "اكتد" بالعمل على تقديم المساعدة الماليَّة لمَنْ يتعرَّضُ منزله للهدم، وألَّا يقتصر دورها على رصد الأحداث، وأرشفتها.
- الاهتمام بدراسة الجوانب النفسيّة لدى الأفراد في الأُسَر المُجبَرَة على هدم منازلِهم في "القُدْس"، وتقديم الدعم النفسي المستمر لهم.

# قائمة المراجع

## أُوِّلًا-المراجعُ العربيَّة

- أبو عرة، أحمد (2017). الشُّعور بالأمن النفسي، وعلاقتُهُ بدافعية التعلَّم لدى طلاب جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- أبو يوسف، محمد (2021). أثر عدوان مايو على الحالة النفسية والصحة النفسية للنساء والفتيات، بحث قدم في مؤتمر تداعيات عدوان مايو 2021 على النساء في قطاع غزة، غزة، فلسطين
- بريعم، سامية (2011). أساليبُ معاملة الأب كما يدرجُها الأبناء، وعلاقتُها بالشُعور بالأمن النفسي لدى عينة مِنْ طلاب المرحلة الثانويَّة في مدينة (تبسة)، مجَلَّ «جامعة النجاح للأبحاث» العلوم الإنسانيَّة، 77(5): 1785 1816.
- خويطر، وفاء (2020). الأمنُ النفسي، والشُّعور بالوحدة النفسيَّة لدى المرأة الفلسطينيَّة المُطلَّقة والأرملة، وعلاقتُها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميَّة، فلسطين.
- زيدان، حنان (2021). العلاقة بين الامن النفسي والصلابة النفسية وكسر الحواجز لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات نفسية، 30(4): 734 784.
- السماك، أمينة (٢٠٢١). الأمن النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلبة جامعة الكوبت، مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة، 18(1): -14 50.
- الصليبي، ليث تركي (2016). مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في فلسطين في أعقاب حرب تموز 2014، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- القرشي، خديجة، وعطا، حسنين، وكيشار، أحمد، وابو الليل، رباب، وعيسى، ماجد (2021). فعالية برنامج إديني في تحقيق الامن النفسي لدى طلاب جامعة الطائف، مجلة التربية جامعة الأزهر، 2(102): -152 182.
- مركز إبداع المعلم (2022). تحديد الاحتياجات النفسية لدى الأطفال من عمر (6-15) عامًا في قطاع غزة، غزة، فلسطين.
- محافظة «القُدْس» (2023). تقرير الانتهاكات رقم (23)، والصادرُ عن محافظة القُدْس، القُدْس، فلسطين.
- المصري، محمد (2020). العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بالميول الانتحارية لدى طلبة الجامعات في فلسطين «دراسة تنبؤية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
- معابرة، شروق (2019). مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة جامعة جلدار في ضوء بعض

المتغيرات، مجلة المنارة، 26(2): -270 305.

الهاشمي، ميعاد (2017). الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة الجامعة، وعلاقته ببعض المتغيرات، بحث قدم في المؤتمر الاكاديمي الدولي الثامن عشر، اسطنبول، تركيا.

هواري، أحلام، وبشلاغم، يحي (2020). مستوى الشعور بالأمن النفسي في ظل بعض المتغيرات: دراسة ميدانية على طلبة جامعة تلمسان، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 6(3): 251-239.

## ثَانيا: المراجعُ العربيَّةُ المُترجَمةُ

- Abu Arra, A. (2017). The feeling of psychological security and its relationship to learning motivation among students at Al-Quds Open University, unpublished master's thesis, Al-Quds Open University, Palestine.
- Abu Youssef, M. (2021). The impact of the May aggression on the psychological state and mental health of women and girls, research presented at the conference on the repercussions of the May 2021 aggression on women in the Gaza Strip, Gaza, Palestine
- Baraim, S.(2011). The methods of treatment of the father as included by the children, and their relationship to the feeling of psychological security among a sample of secondary school students in the city of (Tebessa), An-Najah University Research Journal Human Sciences, 75(7): 1785 1816.
- Al-Hashemi, M. (2017). The feeling of psychological security among university students, and its relationship to some variables, research presented at the 18th International Academic Conference, Istanbul, Turkey.
- Hawari, A., & Bishlagham, Y. (2020). The level of feelings of psychological security in light of some variables: a field study on students at the University of Tlemcen, Journal of Psychological and Educational Sciences, 6(3): 251-239.
- Jerusalem Governorate (2023). Violations Report No. (23), issued by the Jerusalem Governorate, Jerusalem, Palestine.
- Khuwaiter, W. (2020). Psychological security and the feeling of psychological loneliness among divorced and widowed Palestinian women, and their relationship to some variables, Master's thesis, Islamic University, Palestine.
- Maabreh, S. (2019). The level of feelings of psychological security among students at Gildar University in light of some variables, Al-Manara Magazine, 26(2): 270-305.
- Al-Masry, M. (2020). Psychological and social factors associated with suicidal tendencies among university students in Palestine "Predictive study", PhD thesis, Ain Shams University, Cairo.

- Al-Qurashi, Kh., Atta, H., Kishar, A., Abu Al-Layl, R., & Issa, M. (2021). The effectiveness of the Edini program in achieving psychological security among Taif University students, Journal of Education Al-Azhar University, 2(102): 154-182.
- Al-Salibi, L. (2016). The level of feelings of psychological security among upper elementary school students in Palestine in the wake of the July 2014 war, Master's thesis, Al-Quds University, Palestine.
- Al-Sammak, A. (2021). Psychological security and its relationship to some psychological variables among a sample of Kuwait University students, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, 81(1): 14-50.
- Teacher Creativity Center (2022). Identifying the psychological needs of children aged (6-15) years in the Gaza Strip, Gaza, Palestine.
- Zidane, H. (2021). The relationship between psychological security, psychological hardiness, and breaking barriers among university students, Journal of Psychological Studies, 30(4): 734-784.

## ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Bruce, D., & Perry, M.D. (2007). Stress, Trauma and Post-traumatic stress disorders in Children, The Child Trauma Academy, 17(2): 1-15.
- Brooks, S. K., Webster, R. K., Smith, L. E., Woodland, L., Wessely, S., Greenberg, N., & Rubin, G. J. (2020). The psychological impact of quarantine and how to reduce it: rapid review of the evidence, The Lancet, 395(10227):912–920.
- Geng, J., Lei, L., Han, L., & Gao, F. (2021). Shyness and depressive symptoms: a multiple mediation model involving core self-evaluations and sense of security. Journal of Affective Disorders, 286: 19-26.
- Grachev, G. (2019). Personality and society: information and psychological security and psychological protection. Moscow: Litres. 128. (In Russ.).
- Huang, Y., Xu H., Gu H., Wang T., Li X. (2020). Classmate relationship, teacher-student relationship and social anxiety in high school freshmen: the mediating role of sense of security, Chinese Journal of Clinical Psychology, 28(12):853–856.
- Iliceto, P., Fino, E., Schiavella, M., & Candilera, G. (2020). Individual differences in interpersonal security predict suicidal ideation and problem gambling. Personality and Individual Differences, 162: 110-031.

- Kark, R., & Carmeli, A. (2009). Alive and creating: The mediating role of vitality and aliveness in the relationship between psychological safety and creative work involvement, Journal of Organizational Behavior, 30(6): 785-804.
- Kirsanov, A. K., Volkov, E. P., Kurchin, G. S., Shkaruba, N. A., Nafikov, R. Z., & Teshaev, U. R. (2022). The Central Asian states' role in the world mining industry. Journal of Degraded & Mining Lands Management, 9(3): 112-155.
- Kostina, L.M. (2013). Strategic directions of the formation of psychological safety of the personality of a preschooler. Investigate Rosinski gouda Steven goes pedagogic he Skoog Universitet am. A.I. Gerasene [Bulletin of the Russian State Pedagogical University named after A.I. Herzen], 155: 66-71 (In Russ.)
- Maxwell, L., Sanders, A., Skues, J., & Wise, L. (2020). A Content Analysis of Personal Safety Apps: Are They Keeping Us Safe or Making Us More Vulnerable?, Violence Against Women, 26(2): 233-248.
- Mikhail A. Shlyakhov (2022). Human Psychological Security in Terms of National Security, journal of Specializes Ugdymas, 1. (43): 2252-2259.
- Overchuk, V., Liashch, O., Yatsiuk, M., Ihnatovych, O., & Maliar, O. (2022). Provision of the individual's psychological security, International Journal of Health Sciences, 6 (1): 4333-4346.
- Rathwan, A. M., Salem, H. I., Alissa, L., & Alrefi, R. (2022). The Feeling level of psychological Security among Syrian Refugee Students in Jalon Governorate Schools from their Viewpoint, Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series, 30(1):13-13.
- Sztonyk, B. M., & Formella, Z. S. (2020). The role of social support in contributing to posttraumatic growth in persons with vision impairment, Health Psychology Report, 8(3): 238–247.
- Zhang, H., & Zhao, H. (2023). Changes in Chinese adolescent college students' psychological security during 2004–2020: A cross-temporal meta-analysis, Journal of Adolescence, 95(4):631-646
- Zotova, O. Yu. & Karapetyan, L. V. (2018). Psychological security as the foundation of personal psychological wellbeing (analytical review), Psychology in Russia, Moscow, 11(2): 100-113.

- Rafique, S., & Nadeem, D. (2023). Politics of US Sanctions Against Iran: An Analysis Since 2000. UCP Journal of Humanities & Social Sciences, 1(02), 35-53.
- Schmidt, J. (2022). The legality of unilateral extra-territorial sanctions under international law. Journal of Conflict and Security Law, 27(1), 53-81. <a href="https://doi.org/10.1093/jcsl/krac005">https://doi.org/10.1093/jcsl/krac005</a>.
- Shingal, A. (2023). Sanctions and Services Trade: The Neglected Dimension. SSRN Electronic Journal. <a href="https://doi.org/10.2139/ssrn.4328515">https://doi.org/10.2139/ssrn.4328515</a>
- Szulecki, K., & Overland, I. (2023). Russian nuclear energy diplomacy and its implications for energy security in the context of the war in Ukraine. Nature Energy, 1-9. <a href="https://doi.org/10.1038/s415605-01228-023-">https://doi.org/10.1038/s415605-01228-023-</a>.
- Timofeev, I. N. (2022 A). An Executive Dimension of the US Sanctions Policy. Mirovaia ekonomika i mezhdunarodnye otnosheniia, 66(3), 23-32. <a href="https://doi.org/10.2054232-23-3-66-2022-2227-0131/">https://doi.org/10.2054232-23-3-66-2022-2227-0131/</a>.
- Timofeev, I. N. (2022 B). Britain's Sanctions Policy: Institutional Design and Targeting Russia. Herald of the Russian Academy of Sciences, 92(Suppl 6), S504-S511. <a href="https://doi.org/10.1134/s1019331622120103">https://doi.org/10.1134/s1019331622120103</a>.
- Van Bergeijk, P. A. (2021). Introduction to the Research handbook on economic sanctions. In Research Handbook on Economic Sanctions (pp. 1-24). Edward Elgar Publishing.
- Van Bergeijk, P. A. (2022). Economic sanctions and the Russian war on Ukraine: a critical comparative appraisal. International Institute of Social Studies working paper, 699.
- Zadeh-Cummings, N., & Harris, L. (2020). The Impact of Sanctions against North Korea on Humanitarian Aid. Journal of Humanitarian Affairs, 2(1), 44–52. <a href="https://doi.org/10.7227/jha.033">https://doi.org/10.7227/jha.033</a>.

- Koch, M. (2023). The power of coalitions: lobbying success in US sanctions policy toward Iran from 2007 to 2016. Interest Groups & Advocacy, 1-23. <a href="https://doi.org/10.1057/s4130900176--022-x">https://doi.org/10.1057/s4130900176--022-x</a>.
- Kohl, T. (2021). In and out of the penalty box: US sanctions and their effects on international trade. In Research Handbook on Economic Sanctions (pp. 388-410). Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.43379781839102721.00030/.
- Kokabisaghi, F. (2018). Assessment of the effects of economic sanctions on Iranians' right to health by using human rights impact assessment tool: a systematic review. International journal of health policy and management, 7(5), 374.
- Korgun, I. A. (2022). Russia-Vietnam cooperation under international sanctions against Russia. Asia and Africa Today, (10), 6-14. <a href="https://doi.org/10.31857/s0321507500227181-">https://doi.org/10.31857/s0321507500227181-</a>.
- Lee, J., & Maher, R. (2022). US economic statecraft and great power competition. Business and Politics, 24(4), 332-347. <a href="https://doi.org/10.1017/bap.2022.19">https://doi.org/10.1017/bap.2022.19</a>.
- Mallinson, S., & Johnson, R. (2023). The discourses of the anti-apartheid sanctions movement in the United States, 1972–86. Safundi, 1-24.
- Meyer, K. E., Fang, T., Panibratov, A. Y., Peng, M. W., & Gaur, A. (2023). International business under sanctions. Journal of World Business, 58(2), 101426. <a href="https://doi.org/10.1016/j.jwb.2023.101426">https://doi.org/10.1016/j.jwb.2023.101426</a>.
- Moret, E. S. (2015). Humanitarian impacts of economic sanctions on Iran and Syria. European security, 24(1), 120-140. <a href="https://doi.org/10.108009662839.2014.89/3427">https://doi.org/10.108009662839.2014.89/3427</a>.
- Morgan, E. J. (2023). The higher morality: Students for a Democratic Society confronts apartheid. Safundi, 1-11. https://doi.org/10.108017533171.2023.2165017/.
- Morgan, T. C., Syropoulos, C., & Yotov, Y. V. (2023). Economic sanctions: Evolution, consequences, and challenges. Journal of Economic Perspectives, 37(1), 3-29. <a href="https://doi.org/10.1257/jep.37.1.3">https://doi.org/10.1257/jep.37.1.3</a>.
- Nosratabadi, J. (2023). The impact of trade sanctions on the relative demand for skilled labor and wages: Evidence from Iran. The Journal of International Trade & Economic Development, 32(2), 219-239. <a href="https://doi.org/10.108009638199.2022.2083216/">https://doi.org/10.108009638199.2022.2083216/</a>.
- Palacios, L., & Monaldi, F. (2022). Venezuela Oil Sanctions: Not an Easy Fix. Columbia: Center on Global Energy Policy. Online: https://www.energypolicy.columbia.edu/research/commentary/venezuela-oil-sanctions-not-easy-fix#\_edn4.

#### References

- Afontsev, S. A. (2022). Political paradoxes of economic sanctions, Herald of the Russian Academy of Sciences, 92(Suppl 13), S1225-S1229.
- Al Shaher, S., & Zreik, M. (2022). Sino-Iranian Relations: More Cooperation Despite Sanctions. resmilitaris, 12(2), 637-649.
- Ballbach, E. J. (2022). Moving beyond targeted sanctions: the sanctions regime of the European Union against North Korea. SSOAR. 1-39.
- Carey, H., & Mitchell, S. M. (2023). Introduction: Re-Conceptualizing Legalization— The Positive and Negative Uses and Effects of International Law. In Legalization of International Law and Politics: Multi-Level Governance of Human Rights and Aggression (pp. 1-61). Cham: Springer International Publishing. <a href="https://doi.org/10.100717-17169-031-3-978/">https://doi.org/10.100717-17169-031-3-978/</a>.
- Cipriani, M., Goldberg, L. S., & La Spada, G. (2023). Financial Sanctions, SWIFT, and the Architecture of the International Payments System. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4336483.
- Conlon, T., Corbet, S., Goodell, J. W., Hou, G., Hu, Y., & Oxley, L. (2023). Financial Market Information Flows When Counteracting Rogue States: The Indirect Effects of Targeted Sanction Packages. Available at SSRN 4318150. <a href="https://doi.org/10.2139/ssrn.4318150">https://doi.org/10.2139/ssrn.4318150</a>.
- Draca, M., Garred, J., Stickland, L., & Warrinnier, N. (2022). On Target? Sanctions and the Economic Interests of Elite Policymakers in Iran. The Economic Journal, 133(649), 159–200. <a href="https://doi.org/10.1093/ej/ueac042">https://doi.org/10.1093/ej/ueac042</a>.
- Earnhart, D., & Friesen, L. (2023). Certainty of punishment versus severity of punishment: enforcement of environmental protection laws. Land Economics, 99(2), 245-264. https://doi.org/10.3368/le.0305210024-r1.
- Fu, Q., Gong, Q., Zhao, X. X., & Chang, C. P. (2023). The effects of international sanctions on green innovations. Technological and Economic Development of Economy, 29(1), 141-164. https://doi.org/10.3846/tede.2022.17782.
- Haggard, S., & Noland, M. (2023). Economic Sanctions During Humanitarian Emergencies: The Case of North Korea. Asia-Pacific Issues, (157), 1-8.
- Hastings, J. V. (2022). United Nations Sanctions and North Korean Diplomatic Engagement with the International Community. North Korea's Foreign Policy: The Kim Jong-un Regime in a Hostile World, 149.

efficacy of such signaling depends on the target's interpretation and response, introducing an element of unpredictability.

Economic sanctions are complex tool that require careful consideration and ethical implementation. While they can achieve foreign policy goals and promote international norms, they must be deployed with precision and consideration for humanitarian concerns. The intricacies of international relations underscore the need for policymakers to weigh the potential benefits and costs of sanctions, recognizing their limitations and potential unintended consequences. In an interconnected world, the ethical and strategic calibration of sanctions is a testament to the evolving landscape of international diplomacy.

To address the myriad challenges associated with economic sanctions, several recommendations emerge:

- Clear Humanitarian Exemptions: Sanctions regimes should include clear humanitarian exemptions to ensure the flow of essential goods and services, such as food and aid, to vulnerable populations is not impeded. This is crucial to prevent unintended consequences and minimize harm to civilians. Implementing and enforcing these exemptions, though challenging, is vital to maintain the sanctions' effectiveness.
- Targeted Sanctions: Utilize targeted sanctions, focusing on specific individuals, entities, or sectors responsible for undesirable behavior or policies, rather than employing broad-based sanctions. Targeted sanctions are more precise and can help achieve policy objectives while minimizing harm to civilians. However, their implementation and enforcement require careful identification of responsible parties.
- Independent Monitoring and Reporting Mechanisms: Establish impartial and objective monitoring and reporting mechanisms that are not controlled by either the imposing or targeted country. These mechanisms are crucial for assessing the humanitarian impact of sanctions and identifying unintended consequences. They provide policymakers with essential data to make informed decisions about the continuation, modification, or lifting of sanctions.
- Balanced Use of Economic Sanctions: Policymakers should carefully weigh the
  potential benefits and costs of economic sanctions. While sanctions can serve as
  diplomatic signaling tools and provide leverage in negotiations, their humanitarian
  consequences should be considered. Sanctions should be used judiciously, with a
  clear understanding of their limitations, to avoid causing more harm than good.

#### Conclusion

This study has investigated the complex and multifaceted realm of economic sanctions and their impact on international relations. It is evident from the major findings that economic sanctions wield a dual-edged sword, capable of both positive and negative outcomes, contingent upon their design and execution. As we draw this discussion to a close, several key takeaways emerge, underscoring the critical need for nuanced, ethical, and strategically calibrated approaches to economic sanctions.

First and foremost, economic sanctions possess the capacity to exacerbate diplomatic tensions and communication breakdowns between nations. Rather than fostering constructive dialogue, they can serve as barriers to diplomatic engagement, potentially escalating conflicts. The imposition of sanctions must be approached with prudence and accompanied by efforts to preserve open channels of communication.

Secondly, the disruption of global trade and economic interconnectedness cannot be underestimated. Economic sanctions, particularly in the form of trade embargoes and financial restrictions, can cast a shadow not only on the targeted nation's economy but also on the broader global economic ecosystem. The resulting economic hardships can lead to adverse consequences, including political instability and strained international relations. Thus, a judicious evaluation of the economic repercussions is imperative in any sanctions strategy.

Thirdly, humanitarian concerns emerge as a paramount issue in the context of economic sanctions. While sanctions can serve foreign policy objectives, they can also inflict severe humanitarian consequences, with vulnerable populations bearing the brunt. Access to essential goods and humanitarian aid may be impeded, leading to malnutrition, disease, and suffering. To navigate this ethical dilemma, clear humanitarian exemptions and meticulous monitoring mechanisms are indispensable components of sanctions regimes.

Fourth, economic sanctions can be harnessed as tools for promoting human rights and democratic values. However, their application requires a delicate balance between achieving policy objectives and safeguarding civilians, entailing a targeted approach that minimizes harm to innocent populations.

Economic sanctions can be a powerful tool in diplomatic negotiations, incentivizing dialogue and facilitating conflict resolution. However, their effectiveness in achieving diplomatic goals varies, and policymakers must be aware of the potential for unintended consequences. Diplomatic signaling through sanctions plays a vital role in international relations, conveying disapproval of undesirable behavior or policies. However, the

Humanitarian exemptions can be difficult to implement and enforce. The imposing country must be able to monitor the flow of goods and services to ensure that they are not being diverted to unintended recipients. Additionally, the targeted country may not be willing to cooperate with the implementation of humanitarian exemptions.

#### **Targeted Sanctions:**

Focusing on specific individuals, entities, or sectors in sanctions, rather than broad-based ones, can reduce civilian harm and prevent unintended humanitarian consequences. This is because targeted sanctions are more precise and can be tailored to the specific behavior or policies that the imposing country is trying to change. This can help to minimize harm to civilians, who are often the unintended victims of broad-based sanctions. This approach allows policymakers to balance their objectives with protecting vulnerable populations.

By targeting sanctions on the individuals and entities responsible for the behavior or policies, policymakers can still achieve their objectives while minimizing harm to civilians. However, targeted sanctions can also be difficult to implement and enforce. The imposing country must be able to identify and target the individuals, entities, or sectors that are responsible for the behavior or policies that it is trying to change. Additionally, the targeted country may not be willing to cooperate with the implementation of targeted sanctions.

#### Monitoring and Reporting Mechanisms:

Independent monitoring and reporting mechanisms are crucial for assessing the humanitarian impact of sanctions. This means that they are not controlled by the imposing country or the targeted country. It is important to ensure that the monitoring and reporting is impartial and objective.

Monitoring and reporting mechanisms can provide feedback to identify and address unintended consequences. This means that they can identify the negative effects of sanctions that were not intended by the imposing country. This information can be used to make changes to the sanctions regime to minimize harm to civilians. Also, these mechanisms can enable policymakers to make informed decisions and take corrective actions to minimize harm to civilians. This means that they can provide policymakers with the information they need to make decisions about whether to continue, modify, or lift sanctions.

Additionally, the process can be expensive and time-consuming to establish and maintain. This is because they require the collection and analysis of data, as well as the coordination of different actors. Additionally, the targeted country may not be willing to cooperate with monitoring and reporting mechanisms. This can make it difficult to collect accurate data and to ensure that the mechanisms are effective.

Providing Leverage in Diplomatic Negotiations:

Economic sanctions can be a useful tool for providing leverage in diplomatic negotiations. By threatening to impose or lift sanctions, the imposing country can give the targeted country an incentive to negotiate. This can be an effective way to resolve conflicts and achieve a peaceful resolution. Sanctions can be used to pressure the targeted country to make concessions or to change its behavior. They can also be used to signal the seriousness of the imposing country's commitment to resolving the conflict.

However, economic sanctions are not always effective in achieving diplomatic goals. In some cases, the targeted country may be willing to bear the costs of sanctions in order to achieve its own objectives. Additionally, sanctions can sometimes backfire, leading to increased resistance and making it more difficult to reach a negotiated settlement.

#### Diplomatic Signaling:

Economic sanctions serve as a diplomatic tool to signal a country's disapproval of specific behavior or policies. This can be done by conveying a clear message to the targeted nation and the international community about the seriousness of the issue and their commitment to taking action.

Diplomatic signaling is an important part of international relations. By imposing sanctions, a country can signal its disapproval of another country's behavior and make it clear that it is willing to take action to address the issue. This can be an effective way to deter future violations of international norms and to promote compliance with international law.

Still, it is important to note that diplomatic signaling is not always effective. In some cases, the targeted country may not be deterred by sanctions, and may even see them as a sign of weakness. Additionally, sanctions can sometimes backfire, leading to increased resentment and making it more difficult to achieve the desired outcome.

#### **Humanitarian Exemptions:**

Sanctions regimes should have clear humanitarian exemptions. This means that essential goods and services, such as food and aid, should be exempt from sanctions. This is to prevent the impeded flow of essential goods and services to vulnerable populations, thereby preventing unintended consequences. Humanitarian exemptions are important to ensure that sanctions do not have unintended consequences on civilians. By exempting essential goods and services, sanctions can be made more effective in achieving their objectives while minimizing harm to civilians.

countries with economic ties. The disruption of trade can have a significant impact on the targeted country's economy. When the country is cut off from its trading partners, it can no longer import essential goods and services, such as food, medicine, and raw materials. This can lead to shortages and price increases, which can hurt businesses and consumers. The disruption of trade can also lead to job losses, as businesses are forced to lay off workers. The disruption of trade can also have a ripple effect on other countries. When one country's economy is hurt, it can also hurt the economies of its trading partners. This is because the countries are interconnected, and a slowdown in one country can lead to a slowdown in others

Humanitarian Consequences and Aid Hindrances:

The humanitarian consequences of sanctions are a major concern. When sanctions make it difficult for people to get the essential goods and services they need, they can have a devastating impact on the most vulnerable people. This can lead to malnutrition, disease, and even death. Sanctions can also hinder the delivery of humanitarian aid. Humanitarian organizations may be reluctant to operate in sanctioned countries, as they may be subject to sanctions themselves. This can make it difficult to get aid to those who need it most.

The humanitarian consequences of sanctions can be a major source of criticism of this foreign policy tool. When sanctions are seen as causing more harm than good, they can damage the reputation of the imposing country or international body. This can make it more difficult to build support for sanctions in the future. When considering the use of economic sanctions, it is important to weigh the potential benefits and costs. Sanctions can be a powerful tool to achieve foreign policy goals, but they should not be used lightly.

Promoting Human Rights and Values:

Economic sanctions can be a powerful tool to promote human rights and democracy. However, it is important to use them carefully and to be aware of their limitations. Economic sanctions can be a strategic tool used to promote human rights and democracy in countries violating international norms. They target individuals, entities, and sectors responsible for activities against these principles by exerting pressure to change behavior and align with principles, as seen in South Africa's apartheid era.

Economic sanctions can be an effective tool for promoting human rights and democracy. By targeting the individuals and entities responsible for human rights abuses, sanctions can put pressure on them to change their behavior. Sanctions can also help to isolate the targeted country and make it more difficult for it to continue its human rights abuses. However, it is important to note that economic sanctions are not a panacea. They can be difficult to implement and enforce. They can also have unintended consequences, and it is also important to ensure that sanctions are targeted in a way that minimizes harm to civilians.

- Targeted Sanctions: Focusing on specific individuals, entities, or sectors in sanctions, rather than broad-based ones, can reduce civilian harm and prevent unintended humanitarian consequences. This approach allows policymakers to balance their objectives with protecting vulnerable populations.
- Monitoring and Reporting Mechanisms: Independent monitoring and reporting
  mechanisms are crucial for assessing the humanitarian impact of sanctions,
  providing feedback to identify and address unintended consequences, and enabling
  policymakers to make informed decisions and take corrective actions to minimize
  harm to civilians.

#### Discussion

The use of economic sanctions is a complex and controversial issue in international relations. Sanctions can have both positive and negative effects, and their effectiveness is often difficult to measure. In this section, we will discuss the major findings of a study on the effects of economic sanctions on international relations. We will focus on the following key issues: diplomatic tensions and communication breakdown, disruption of global trade and economic interconnectedness, humanitarian consequences and aid hindrances, promoting human rights and values, providing leverage in diplomatic negotiations, diplomatic signaling, humanitarian exemptions, targeted sanctions, and monitoring and reporting mechanisms

Diplomatic Tensions and Communication Breakdown:

Economic sanctions can exacerbate diplomatic tensions between imposing and targeted nations. Imposing sanctions may lead to a breakdown in diplomatic communication channels, such as the suspension or curtailing of dialogues, negotiations, and visits by diplomats. This can further escalate tensions and hinder peaceful conflict resolution. There are several reasons why economic sanctions can lead to diplomatic tensions. First, sanctions are often seen as a hostile act, and the targeted country may retaliate by imposing its own sanctions or taking other measures to harm the interests of the imposing country. Second, sanctions can damage the reputation of the imposing country, making it more difficult to build trust and cooperation with the targeted country. Third, sanctions can create a sense of grievance and resentment among the people of the targeted country, making them less likely to support a peaceful resolution of the conflict.

Disruption of Global Trade and Economic Interconnectedness:

Economic sanctions, such as trade embargoes and financial restrictions, can disrupt trade activities between countries. This can affect the targeted nation's economy and other

- and hindering peaceful conflict resolution, resulting in a lack of understanding between nations.
- Disruption of Global Trade and Economic Interconnectedness: Economic sanctions, such as trade embargoes and financial restrictions, can disrupt trade activities between countries, affecting the targeted nation's economy and affecting other countries with economic ties. This can lead to reduced economic growth, increased unemployment, and lower living standards. The global economic ecosystem can also be affected, causing financial instability and straining economic relations, hindering economic cooperation and development.
- Humanitarian Consequences and Aid Hindrances: Economic sanctions can have severe humanitarian consequences, especially when a targeted country relies on imports for essential goods like food and medicine. Sanctions can hinder aid delivery, exacerbate humanitarian crises, and damage the reputation of the imposing country or international body responsible for sanctions. This can strain diplomatic relations and tarnish the image of those involved in sanctions.
- Promoting Human Rights and Values: Economic sanctions are a strategic tool used to promote human rights and democracy in countries violating international norms.
   They target individuals, entities, and sectors responsible for activities against these principles, exerting pressure to change behavior and align with principles, as seen in South Africa's apartheid era.
- Providing Leverage in Diplomatic Negotiations: Economic sanctions can be leveraged in diplomatic negotiations and conflict resolution by incentivizing countries to engage in dialogue and seek resolutions. This approach has been effective in negotiations with countries like Iran and North Korea, leading to significant breakthroughs in nuclear programs.
- Diplomatic Signaling: Economic sanctions serve as a diplomatic tool to signal a
  country's disapproval of specific behavior or policies, conveying a clear message
  to the targeted nation and the international community about the seriousness of the
  issue and their commitment to taking action.
- Humanitarian Exemptions: Sanctions regimes should have clear humanitarian exemptions, such as carve-outs or waivers, to prevent the impeded flow of essential goods and services, such as food and aid, to vulnerable populations, thereby preventing unintended consequences.

- Iran is an example of a country that has engaged in multilateral cooperation with other countries despite facing economic sanctions:
- Multilateral Cooperation: Engaging in multilateral cooperation with other countries, international organizations, and stakeholders can help coordinate efforts to address humanitarian concerns and mitigate the negative effects of sanctions (Korgun, 2022). This can involve collaboration in humanitarian aid delivery, policy coordination, and joint efforts to find alternative solutions to the issues that led to sanctions (Al Shaher & Zreik, 2022).
- It is important to note that the implementation of sanctions and their impact on humanitarian concerns is a complex and challenging issue. Balancing the need for diplomatic, economic, and political pressure with the imperative to protect innocent civilians and uphold humanitarian principles requires careful consideration, coordination, and continuous monitoring to ensure that the negative effects of sanctions are minimized, and humanitarian concerns are adequately addressed. These strategies should be adapted and tailored to the specific circumstances and challenges faced by each sanctioned country, acknowledging the uniqueness of their situations and the evolving nature of international relations.

#### **Major Findings**

The major findings of this study on the effects of economic sanctions on international relations underscore the multifaceted and nuanced nature of this foreign policy tool. Economic sanctions can have both negative and positive effects, depending on how they are crafted and implemented. The negative economic effects of sanctions include a decline in the target country's economy, political instability, and damage to relations with the sanctioning countries. However, sanctions can also be used to achieve positive foreign policy goals, such as deterring aggression, promoting democracy, or preventing human rights abuses. The findings of this study underscore the importance of carefully crafting and implementing sanctions to balance diplomatic and political objectives with the humanitarian imperative. Mitigating the negative economic effects of sanctions and addressing humanitarian concerns require a multidimensional approach that combines targeted measures, monitoring, diplomatic engagement, and international cooperation.

Diplomatic Tensions and Communication Breakdown: Economic sanctions can
exacerbate diplomatic tensions between imposing and targeted nations, leading to a
breakdown in diplomatic communication channels. This can lead to the suspension
or curtailment of dialogues, negotiations, and visits by diplomats, escalating tensions

- Targeted Sanctions: Implementing sanctions that are narrowly targeted at specific individuals, entities, or sectors, rather than broad-based sanctions that affect entire populations, can minimize the negative impact on innocent civilians. Careful consideration of the scope and duration of sanctions can also help prevent unintended humanitarian consequences (Draca, et al., 2022; Conlon, et al., 2023).
- Russia has faced economic sanctions, particularly in response to its actions in Ukraine. To address humanitarian concerns:
- Monitoring and Reporting Mechanisms: Establishing independent monitoring and reporting mechanisms to assess the humanitarian impact of sanctions can provide valuable feedback and help identify and address any unintended consequences (Earnhart, & Friesen, 2023). This can involve regular assessments, evaluations, and reporting on the humanitarian situation in sanctioned countries to ensure that any negative effects are identified and addressed in a timely manner.
- Syria has been the target of extensive sanctions due to its ongoing conflict. To alleviate humanitarian concerns:
- Diplomatic Engagement: Engaging in diplomatic efforts with the sanctioned country to find alternative ways to address the underlying issues without resorting to sanctions can be a proactive approach. Diplomatic engagement can facilitate dialogue, negotiation, and cooperation to find solutions that minimize the impact on innocent civilians and uphold humanitarian principles (Koch, 2023; Hastings, 2022).
- Cuba has faced economic sanctions from the United States for decades. To address humanitarian concerns:
- Humanitarian Aid and Assistance: Supporting and facilitating humanitarian aid and assistance to affected populations can help mitigate the negative effects of sanctions (Ballbach, 2022). This can involve providing financial, logistical, and technical support to humanitarian organizations and agencies that are delivering life-saving assistance in sanctioned countries (Schmidt, 2022).
- Capacity Building and Development: Investing in capacity building and development programs in sanctioned countries can help strengthen their resilience to cope with the impacts of sanctions (Meyer, et al., 2023). This can include support for education, healthcare, infrastructure, and economic development initiatives that contribute to the well-being of the local populations.

While economic sanctions can have negative impacts on international relations, it is important to recognize that they can also have positive effects in certain circumstances. Economic sanctions can promote human rights, democracy, and other values, provide leverage in diplomatic negotiations and conflict resolution, and serve as a diplomatic tool to achieve desired outcomes (Meyer, et al., 2023).

However, it is crucial for policymakers to carefully consider the potential consequences and implications of economic sanctions and to employ them judiciously and strategically. Economic sanctions should be accompanied by diplomatic engagement, mediation, and other diplomatic tools to achieve long-term solutions and minimize unintended negative consequences (Mallinson & Johnson, 2023). A balanced and nuanced approach is essential to effectively utilize economic sanctions as a foreign policy tool in international relations. As with any foreign policy tool, economic sanctions are not without their limitations and potential risks. They can strain diplomatic relations, disrupt global trade and economic interconnectedness, and impact civilian populations, underscoring the need for careful assessment and ethical considerations in their application.

#### Mitigation of Negative Effects and Addressing Humanitarian Concerns

In today's complex global landscape, challenges and crises often arise, including conflicts, disasters, pandemics, and economic instability, with significant negative effects on vulnerable populations. Mitigation of the negative effects of sanctions and addressing humanitarian concerns in the context of sanctions implementation is a complex issue that requires careful consideration and action (Szulecki & Overland, 2023). The coming examples show ways to mitigate the negative effects of sanctions and address humanitarian concerns. The policymakers tried to find a balance between achieving their policy goals and minimizing harm to innocent civilians affected by sanctions

China has experienced economic sanctions in various forms throughout its history, and addressing humanitarian concerns is essential. Here are some potential approaches to mitigate the negative effects of sanctions and address humanitarian concerns:

- Humanitarian Exemptions: Designing and implementing sanctions regimes with clear and robust humanitarian exemptions can help ensure that essential goods and services, such as food, medicine, and humanitarian aid, are not impeded by sanctions (Kokabisaghi, 2018). This can be achieved through specific carve-outs or waivers that allow for the unhindered flow of humanitarian assistance to vulnerable populations, including those affected by the sanctions. Firstly, economic sanctions can be employed to promote human rights, democracy, and other values in countries that violate these principles. Economic sanctions can be targeted at specific individuals, entities, or sectors involved in human rights abuses, corruption, or other activities against international norms and values (Carey & Mitchell, 2023). For example, in the case of South Africa during the apartheid era, economic sanctions were used to promote racial equality and democracy (Morgan, 2023). International sanctions against the apartheid regime, including trade embargoes, investment restrictions, and financial sanctions, were instrumental in putting pressure on the government to dismantle the system of apartheid and initiate democratic reforms (Cipriani, et al., 2023). Economic sanctions played a significant role in shaping the political landscape of South Africa, ultimately leading to the establishment of a multi-racial democracy.

Secondly, economic sanctions can provide leverage in diplomatic negotiations and conflict resolution. By imposing economic costs on a targeted country, economic sanctions can create an incentive for them to come to the negotiating table and seek a resolution to the issue at hand. Economic sanctions can increase the costs of maintaining a particular stance or policy, thereby encouraging countries to reconsider their position and be more willing to engage in diplomatic dialogue and negotiations (Carey & Mitchell, 2023). For instance, economic sanctions have been used as a diplomatic tool in negotiations with countries like Iran and North Korea to address concerns about their nuclear programs (Rafique & Nadeem, 2023). The imposition of economic sanctions has created leverage for the international community to engage in diplomatic negotiations and seek agreements to limit or dismantle their nuclear capabilities. Economic sanctions have been used as a means to pressure these countries to change their behavior and come to the negotiating table, leading to important diplomatic breakthroughs.

Thirdly, economic sanctions can serve as a diplomatic tool to achieve desired outcomes (Morgan, et al., 2023). Economic sanctions can be imposed as a form of diplomatic signaling, demonstrating a country's disapproval or condemnation of a particular behavior or policy. Economic sanctions can send a strong message to the targeted country and the international community about the seriousness of the issue and the willingness of the imposing country to take action. For example, economic sanctions have been used as a diplomatic tool in response to Russia's annexation of Crimea in 2014 (Szulecki & Overland, 2023). The United States and its allies imposed economic sanctions on Russia, targeting key sectors of its economy, as a response to the violation of Ukraine's territorial integrity (Van Bergeijk, 2022). The imposition of economic sanctions served as a diplomatic signal of condemnation and pressure on Russia to reverse its actions in Crimea and engage in a peaceful resolution of the conflict. One of the positive effects is that both Russia and China had created a tool for the economic financial transitions between them.

There have been several examples of diplomatic strain and negative impacts on international relations due to economic sanctions (Shingal, 2023). For instance, the economic sanctions imposed on Iran by the United States and other countries over its nuclear program have resulted in strained diplomatic relations between Iran and these countries (Kohl, 2021). The sanctions have led to a breakdown of communication channels, with limited opportunities for diplomatic dialogues and negotiations, and reciprocal measures taken by Iran in response (Nosratabadi, 2023). Similarly, the economic sanctions imposed on Russia by the European Union and the United States over its actions in Ukraine have strained diplomatic relations between Russia and these countries, resulting in the expulsion of diplomats and severed diplomatic ties (Van Bergeijk, 2022).

The economic sanctions imposed on North Korea by the United Nations and other countries over its nuclear weapons program have also led to diplomatic tensions and strained relations. The sanctions have impeded diplomatic efforts to resolve the North Korean nuclear issue through negotiations, and reciprocal measures have been taken by North Korea in response (Haggard & Noland, 2023). Moreover, the economic sanctions imposed on Venezuela by the United States and other countries over its political and human rights situation have resulted in strained diplomatic relations, disrupted trade, and humanitarian consequences, including hindrances to humanitarian aid delivery (Lee & Maher, 2022; Palacios & Monaldi, 2022).

In conclusion, economic sanctions can have negative effects on international relations, including diplomatic tensions, disruptions of global trade and economic interconnectedness, humanitarian consequences, and strained diplomatic relations. The unintended consequences of these measures highlight the importance of careful consideration and assessment of the broader impact of economic sanctions on both the targeted countries and the international community.

#### **Positive Effects of Economic Sanctions on International Relations**

Economic sanctions, despite their potential negative impacts, can also have positive effects on international relations. When used judiciously and strategically, economic sanctions can promote human rights, democracy, and other values, provide leverage in diplomatic negotiations and conflict resolution, and serve as a diplomatic tool to achieve desired outcomes (Meyer, et al., 2023). While the negative consequences of economic sanctions should be carefully considered, it is important to acknowledge that economic sanctions can also yield positive results in certain situations (Fu, et al., 2023).

imposition of economic sanctions can be perceived as an aggressive act by the imposing country, and the targeted country may interpret it as an infringement on their sovereignty or an act of hostility (Morgan, et al., 2023). This can lead to a breakdown in diplomatic communication channels, including diplomatic dialogues, negotiations, and diplomatic visits. Diplomatic tensions can escalate, and reciprocal measures or retaliatory actions may be taken by the targeted country or other countries sympathetic to their cause (Afontsev, 2022). This can strain bilateral or multilateral relations result in the expulsion of diplomats, and even lead to the severing of diplomatic ties, further exacerbating international tensions and creating obstacles to resolving disputes or conflicts through diplomatic means.

Secondly, economic sanctions can disrupt global trade and economic interconnectedness. Trade embargoes, financial restrictions, and other economic measures can disrupt the flow of goods, services, and investments between countries (Van Bergeijk, 2021). This can result in economic hardships for the targeted country, including reduced economic growth, increased unemployment, and decreased living standards. Moreover, other countries that have economic ties with the targeted country can also be affected. The disruption of trade can lead to negative economic repercussions, including damage to global economic relations, financial instability, and negative impacts on businesses and industries in multiple countries (Timofeev, 2022 A). Strained economic relations between countries impede efforts to foster economic cooperation and development, which are crucial elements of international relations. The clearest example of this is the sanctions over Russia which is working with the BRICS group to go far away from the dominance of the dollar.

Thirdly, economic sanctions can have humanitarian consequences, including hindrances to humanitarian aid delivery (Moret, 2015). In some cases, economic sanctions may hinder the delivery of humanitarian aid, including food, medicine, and other essential supplies, to the targeted country. Syria, Yemen, and Iraq passed through this experience. This can exacerbate existing humanitarian crises, particularly among vulnerable populations such as children, the elderly, and those in need of medical care (Timofeev, 2022 B). The inability to access essential humanitarian aid can result in increased suffering, deteriorating health conditions, and even loss of life, which can be viewed as a violation of human rights. This can also lead to international criticism and condemnation of the imposing country or international body, further straining diplomatic relations and tarnishing their reputation (Zadeh-Cummings & Harris, 2020).

#### Questions of the study

The primary inquiries aligning with the study's objectives are as follows:

- How do economic sanctions exacerbate diplomatic tensions between imposing and targeted nations?
- How do economic sanctions disrupt global trade activities and what are their economic consequences on both the targeted nation and its trading partners?
- What are the humanitarian consequences of economic sanctions, particularly on vulnerable populations, and how do sanctions hinder the delivery of humanitarian aid?
- How can economic sanctions effectively promote human rights and democracy in countries violating international norms, while minimizing harm to civilians and addressing potential unintended consequences?

#### Methodology

We have chosen the descriptive approach as the primary methodology for this study. The descriptive approach, including methods like case studies of specific sanctions instances, can offer a comprehensive understanding of the multifaceted effects of economic sanctions on international relations. These methods allow for the systematic observation and documentation of nuanced perspectives and context-specific insights, shedding light on evolving diplomatic, economic, and humanitarian dynamics

# Negative effects of economic sanctions on international relations

The negative effects of economic sanctions on international relations can be wide-ranging and complex (Morgan, et al., 2023). While economic sanctions are often employed as a foreign policy tool to achieve desired outcomes, they can have unintended consequences that can strain diplomatic relations, disrupt global trade and economic interconnectedness, and result in humanitarian consequences, including hindrances to humanitarian aid delivery. Several examples illustrate the potential negative impacts of economic sanctions on international relations, with specific experiences from Russia, North Korea, Venezuela, and Iran highlighting the complexity of these effects (Van Bergeijk, 2021).

Firstly, economic sanctions can lead to diplomatic tensions and the potential breakdown of communication channels between countries such as the imposed economic sanctions imposed by the United States of America and the European Union against Iran. The

The humanitarian dimension of economic sanctions is addressed by (Lee & Maher, 2022; Palacios & Monaldi, 2022), who examine the impact of sanctions on Iranians' right to health. The study underscores the importance of considering the unintended consequences of sanctions on vulnerable populations. Additionally, (Zadeh-Cummings & Harris, 2020) analyze the impact of sanctions against North Korea on humanitarian aid, highlighting the delicate balance between enforcing sanctions and ensuring the well-being of affected populations.

Economic sanctions represent a multifaceted and dynamic tool in international relations. This literature review has provided insights into the complex effects of sanctions on politics, economics, humanitarian concerns, and legal dimensions. The findings underscore the need for a nuanced understanding of sanctions' impacts, challenging conventional wisdom and highlighting the importance of considering both intended and unintended consequences. As international relations continue to evolve, further study in this area is essential for policymakers and scholars to navigate the intricate landscape of economic sanctions and their role in shaping global politics.

#### Objectives of the study

The main goals of this study are to examine the impacts of economic sanctions on international relations, understand their influence on diplomacy and trade, and shed light on their multifaceted nature.

- Understanding Diplomatic Tensions and Communication Breakdown: The study aims to explore how economic sanctions can exacerbate diplomatic tensions and lead to a breakdown in diplomatic communication channels between imposing and targeted nations.
- Analyzing the Disruption of Global Trade and Economic Interconnectedness: The study seeks to investigate how economic sanctions, such as trade embargoes and financial restrictions, can disrupt global trade and economic interconnectedness, impacting the economies of both the targeted nation and its trading partners.
- Assessing Humanitarian Consequences and Aid Hindrances: The study aims to assess
  the humanitarian consequences of sanctions, including their impact on vulnerable
  populations and their potential to hinder the delivery of humanitarian aid.
- Examining the Role of Economic Sanctions in Promoting Human Rights and Values: The study explores how economic sanctions can serve as a tool to promote human rights and democracy in countries violating international norms, while also acknowledging their limitations and potential unintended consequences.

#### Literature Review

The topic has gained considerable attention in the academic literature in this aspect. The economic sanctions have emerged as a prominent tool in international relations, employed by states and international organizations to address various issues, such as deterring nuclear proliferation and responding to human rights violations. The application of economic sanctions is complex and multifaceted, with far-reaching consequences for both the target country and the international community. This literature review explores the diverse effects of economic sanctions on international relations by synthesizing findings from 15 key references. The review is structured around the following thematic areas: political implications, economic consequences, humanitarian impacts, and legal considerations.

The political paradoxes of economic sanctions are the subject of an investigation by (Afontsev, 2022), who highlights the intricate interplay between sanctions and international politics. Sanctions are often intended to exert pressure on a target country to change its behavior or policies. However, (Al Shaher & Zreik, 2022) observe that in the case of Sino-Iranian relations, sanctions have not only failed to deter cooperation but have also facilitated closer ties between Iran and China. This finding underscores the nuanced nature of sanctions' political outcomes, challenging conventional assumptions about their efficacy.

(Ballbach, 2022) explores into the European Union's sanctions regime against North Korea, illustrating the evolution of sanctions beyond their initial targeted scope. The study reveals how sanctions can transform into comprehensive regimes, impacting the broader international relations landscape. The analysis by (Koch, 2023; Hastings, 2022) on U.S. sanctions policy toward Iran demonstrates the importance of lobbying and coalition-building in shaping sanctions outcomes, emphasizing the role of domestic politics in international sanctions.

The economic ramifications of sanctions are examined in various contexts. (Fu, et al., 2023) explore the effects of international sanctions on green innovations, shedding light on how economic restrictions can stimulate innovation in unexpected ways. (Carey & Mitchell, 2023) investigates the impact of trade sanctions on labor markets, revealing shifts in the demand for skilled labor and wages in Iran. Furthermore, (Cipriani, et al., 2023) delve into financial market information flows in the presence of counteracting sanctions, revealing indirect effects that impact global financial systems.

involved. Therefore, it is crucial to understand the multifaceted effects of economic sanctions on international relations (Palacios & Monaldi; 2022, Timofeev, 2022 B).

This study aims to comprehensively analyze economic sanctions' implications on international relations. It will establish significance, address study gaps, state objectives, and outline study questions. The problem statement will provide focus and context. The methodology will ensure transparency. The study investigates both negative and positive effects of sanctions, recognizing complexity. It explores mitigation strategies and humanitarian concerns. Major findings will be presented, with a discussion of their international relations implications. The study will conclude by summarizing key findings' significance in diplomacy.

#### **Statement of the Problem:**

Economic sanctions are a dual-edged sword in international relations, with intricate and far-reaching impacts that encompass diplomatic tensions, global trade disruptions, economic ramifications, humanitarian crises, and their potential as leverage in negotiations. This study addresses a critical knowledge gap by exploring into the multifaceted nature of economic sanctions and elucidating how these measures, often deployed in foreign policy, influence the dynamics of international relations. Understanding the consequences of economic sanctions, from strained diplomacy to economic turmoil and humanitarian challenges, is essential for policymakers and scholars alike. This study navigates the complex terrain of economic sanctions to offer a comprehensive view of their role in shaping global diplomacy.

#### Significance

This study's significance lies in its comprehensive exploration of economic sanctions as a crucial tool in foreign policy and international relations. It introduces the concept, emphasizing its diverse applications and cost-effectiveness. It underscores their non-kinetic nature and acknowledges the complexity of their effects. The clear thesis statement highlights the multifaceted nature of economic sanctions, making this text a foundational resource for understanding their role in shaping international relations. As the existing studies have failed to address this in a full manner, this study aims to fill the knowledge gap by providing a thorough understanding of how economic sanctions impact international relations, encompassing diplomatic tensions, global trade, economies, humanitarian concerns, and their role in negotiations. It seeks to reveal the intricate dynamics they introduce.

#### Introduction

Economic sanctions, with their multifaceted implications for international relations, have been experienced by numerous countries. These sanctions can either be imposed unilaterally by one country against another or enacted collectively by the international community against a specific country or a group of nations. Unlike conventional military methods, economic sanctions are economic measures that combine punitive actions with cooperation incentives. Their cost-effectiveness can significantly disrupt global power dynamics, emphasizing the necessity for a comprehensive study to fully comprehend their profound influence on modern international relations.

The scope of the study involves a comprehensive analysis of economic sanctions' multifaceted implications on international relations, considering both negative and positive effects, as well as strategies for mitigating negative impacts and addressing humanitarian concerns. It also encompasses the presentation of major findings and their implications in the broader context of international relations and diplomacy.

Economic sanctions, as a prominent instrument of foreign policy, are employed by governments and international bodies to impose economic restrictions on specific countries or entities (Morgan et al., 2023). These measures encompass a range of forms, such as trade embargoes, financial restrictions, and other economic measures designed to exert pressure on targeted countries or entities. Economic sanctions have been utilized by nations and international organizations for diverse purposes, including promoting human rights, addressing security concerns, or deterring undesirable behavior (Afontsev, 2022).

Despite their significance, the experiences of China, Russia, Syria, Cuba, South Africa, Libya, and North Korea have shown that economic sanctions as a foreign policy tool cannot be overstated. They are often employed by countries as a means to influence the behavior of other nations without resorting to military force, and they are considered a non-kinetic approach to achieving policy objectives (Lee & Maher, 2022). Economic sanctions can provide a way for countries to signal their dissatisfaction with the actions of another country or entity and seek to bring about change in their behavior. Moreover, economic sanctions can be relatively cost-effective compared to military intervention, making them an attractive option for governments seeking to achieve their foreign policy goals (Timofeev, 2022 A; Nosratabadi, 2023).

However, the effects of economic sanctions on international relations are complex and multi-dimensional. The impacts of economic sanctions can have far-reaching consequences, affecting not only the targeted country or entity but also other countries and stakeholders

# آثار العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية

#### ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل نقدي إلى فحص تأثير العقوبات الاقتصادية، وذلك باستناد إلى استعراض شامل للأدب المموجود لاستكشاف التوترات الابلوماسية، واضطراب التجارة العالمية، والتأثير الإنساني، والعقوبات من أجل الحقوق في سياق العلاقات الدولية، والعقوبات الاقتصادية هي أداة مستخدمة على نطاق واسع في العلاقات الدولية، وتستخدم من قبل الدول والمنظمات الدولية لمعالجة انتهاكات المعايير الدولية المُدركة أو المتأثير على سلوك الدول الأخرى، وعلى مر التاريخ، كان فرض العقوبات الاقتصادية على عدة دول ممارسة شائعة. باستخدام نهج وصفي، وبشكل وعلى مر التاريخ، كان فرض العقوبات الاقتصادية على عدة دول ممارسة شائعة. باستخدام نهج وصفي، وبشكل رئيسي من خلال دراسات الحالة، يقوم هذا البحث بتحليل أثر العقوبات الاقتصادية بشكل شامل على العلاقات الدولية، مشتملاً الجوانب الإيجابية والسلبية واستراتيجيات التخفيف والنتائج الرئيسية والتداعيات الأوسع. ويناقش البحث كيفية تأثير العقوبات على جوانب متعددة من العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، والتجارة، والأمن، وحقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة إلى أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية، مع الشياسات والباحثين. وتوصلت الدراسة إلى أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية، مع التأكيد على النهج الحذر في التنفيذ والتقييم والتركيز على الجانب الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان بشكل متوازن.

كلمات مفتاحية: العقوبات الاقتصادية، العلاقات الدولية، الفعالية، التخفيف، التأثيرات.

#### The Effects of Economic Sanctions on International Relations

#### **Abstract**

The study critically aims to examine the effects of economic sanctions, drawing on a comprehensive review of existing literature to explore diplomatic tensions, global trade disruption, humanitarian impact, and sanctions for rights in the context of international relations. Economic sanctions are a widely used tool in international relations, employed by states and international organizations to address perceived violations of international norms or to influence the behavior of other states. Throughout history, the imposition of economic sanctions on several countries has been a common practice. Using a descriptive approach, primarily through case studies, it comprehensively analyzes economic sanctions' effects on international relations, covering positives, negatives, mitigation strategies, major findings, and broader implications. It discusses how sanctions impact various aspects of international relations, including diplomatic relations, trade, security, and human rights. The findings contribute to a nuanced understanding of the complex interplay between economic sanctions and international relations, providing insights for policymakers and scholars. The study concluded that economic sanctions can have both positive and negative impacts, emphasizing cautious deployment, evaluation, humanitarian focus, and balanced human rights promotion.

Keywords: Economic Sanctions, International Relations, Effectiveness, Mitigation, Effects

# The Effects of Economic Sanctions on International Relations

Mohammed B. E. Saaida<sup>1</sup> Azzam Amro<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>Department of International Relations & Diplomacy, Faculty of Administration Sciences and Informatics, Al-Istiqlal University, Palestine

azzam.amro@pass.ps

# **Articles**

The Role of School Leadership in Enhancing Intellectual Security among Secondary School Students in Palestine and Ways to Develop It, Bethlehem Governorate as a Model/ Dr. Ashraf Mohammad Abu Khayran	
Palestinian Refugees between Recognition by International Law and American Denial Case study: The administration of former US President Donald Trump/ Dr. Khaled Khalil Ahmad Al-Shaikh Abdalla, Dr. Mannsour Ahmad Abo Kareem	
Media Security in Light of Maqāṣid Necessary/ Dr. Sameer Mohammd Jomha Awawdi, Dr. Mohammad Motlaq Mohammad Assaf	67
Psychological Flexibility as a Mediating Variable between Unemployment Anxiety and Openness to Experience Among a Sample of Al-Quds Open University Graduates/ Mrs. Amira Makhamreh, Prof. Moatasem Musleh	97
The Concept of Legitimacy and Its Standards In Islamic Political Jurisprudence/ Dr. Mohammad Motlaq Mohammad Assaf, Mrs. Noor Helmi Abu-Roomi, Mr.Talab Abu-Sbaih	133
The extent to which the sports system in the United Arab Emirates applies the principles of good governance/ Mr. Muhammad Al-Kaabi, Mr. Aseel Qady , Prof. Jamal Abu Bishara, Prof. AbdRaouf Bin AbdRahman	155
The Level of Psychological Security among Families Forced to Demolish Their Homes in Jerusalem Governorate in the Light of Some Variables / Dr. Tahani Ahmad Nimer Al-Lawze	175
The Effects of Economic Sanctions on International Relations/ Dr. Mohammed B. E. Saaida, Dr. Azzam Amro	1

# Consultancy Board of Al-Istiqlal University Research Journal:

#### Professor Ahmad Najm Al-Deen

Rector of Al Hassan 1st Morocco

#### Professor Abed Al-Rahmman Al Sha'er

Deputy President of Naif University for Security Sciences - Saudi Arabia Kingdom

#### **Professor Anmar Ameen Al Bardary**

Mosul University – Iraq

#### Professor Abra'eem Samiah

L arbi Ben M'hidi University - Algeria

#### **Professor Adnan Shiqeer**

Bethlehem University-palestine

#### Professor Mohammed M. Al Subu'

An-Najah National University-palestine

# Professor Zafer Al-Sarayrah,

Mutah University-Jordan

## Professor Abderrahman Azzi,

Sharjah University- United Arab Emirat

### The Editorial Board of the Journal:

Editorial Board	Editor in Chief
Dr. Abdallatif Abuowda	Dr. Walid M. Khaliliah
Dr. Husam Qaddumi	Dean for Faculty of Higher Studies and Scientific Research at Al Istiglal
Dr. Issam Al atrash	
Dr. Ismail Zakarneh	University, Jericho, Palestine
Dr. Mervet Shahin	B. O. :10
Dr. Waheeb Abu-ulbeh	Phone: +970-2-2322194
	Fax: +970-2-2322197
	Email: fgs_iuj@pass.ps

# **Design & Production:**:

Maher Sabri Dwekat

### **Coordinator:**

Mohammad Bani-odeh

# **Proofreading:**

Dr. Nawal Al-Sheikh, Dr. Muaath shtayyeh

All Rights Preserved for the publisher.

ISSN: (Print) 2518 – 5756 ISSN: (Online) 2707 – 4854



# Al Istiqlal University Research Journal

# Refereed Scientific Journal

## **Publisher:**

Deanship of the College of Higher Studies and Scientific Research

Al Istiqlal University

Jericho - Palestine

Volume 8 (2) December 2023